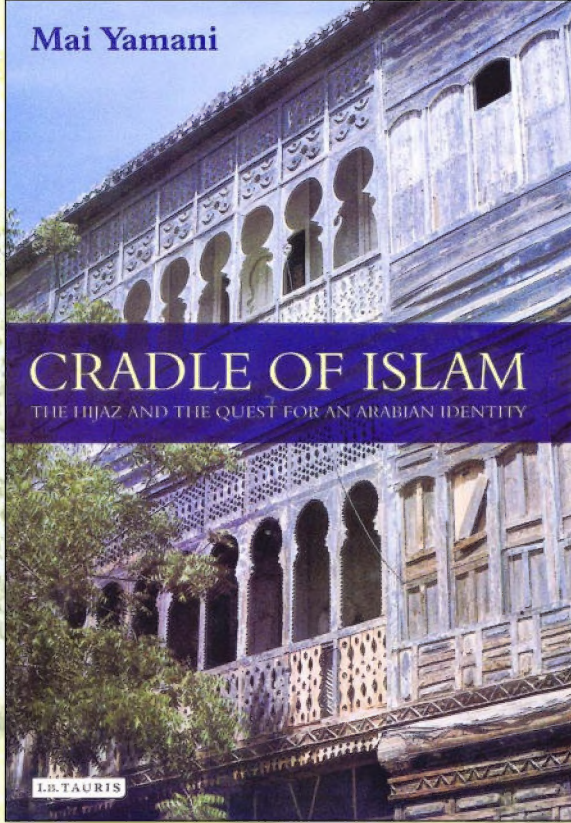


# الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته - سفير الوجود ومعهد الآثار

- المفعول السياسي للعائدات النفطية
- هل تكسب أو تخسر الحكومة من الانتخابات
- الملكية الدستورية: إقصاء أم إعادة تأسيس؟
- مي يمانى: السعودية تواجه طريقاً مسدوداً
- قراءة في مسيرة الإصلاحات (٢٠٠١-٢٠٠٤)



مهد الإسلام:  
الحجاز والبحث  
عن هوية عربية



الإصلاحيون يقدمون مرافعتهم للقضاء:

أطلقوا سراحنا بدون تعهدات، أو حاكمونا علناً

## في هذا العدد

- ١ الدولة الباهتة
- ٢ الإصلاح منكوساً: المفعول السياسي للعائدات النفطية
- ٤ مهد الإسلام: الحجاز والبحث عن هوية عربية
- ٧ الإصلاحيون يقدمون مرافعتهم: أطلقوا سراحنا أو حاكمونا علناً
- ١٤ هل تكسب أو تخسر الحكومة من الانتخابات
- ١٦ الملكية الدستورية: إقصاء أم إعادة تأسيس؟
- ١٩ بين زمنين: عقارب الساعة يمكن أن تعود الى الوراء
- ٢٠ هل تنجح الحكومة في احتواء البطالة: تحدي فائض المداخل
- ٢٢ ارتفاع اسعار النفط: هل تشهد الأسواق هزة عنيفة؟
- ٢٣ شعر: من كآبة السجن الى سحابة الوطن
- ٢٤ شهر مضى من الأحداث
- ٣٠ عندما يكون الإصلاح جرمًا: قراءة في محاكمة الإصلاحيين
- ٣٢ لقاء مع د. مي يمانى: السعودية تواجه طريقاً مسدوداً
- ٣٤ قراءة في مسيرة المطالب الإصلاحية في المملكة (٢٠٠١-٢٠٠٤)
- ٤٠ ولات حين وطن



## الدولة الباهتة

الايديولوجية مع عبد الناصر وإعلانه الحرب على الشيوعية ضمن قوانين الحرب الباردة دخالة شبه مباشرة في تشكيل الهيئة التي خرج بها امام الملأ في الداخل والخارج. صحيح أن موقف الملك فيصل في حرب أكتوبر ٧٣ كان العنصر الأشد ظهوراً لأن الوقوف ضد أميركا يمنح صاحبه وسام شرف من الدرجة الاولى، ولكن هذا الوسام ظل محفوفاً بالشبهات إذ لا يمكن اجتماع التحالف والخصومة في جوف واحد، وفي ظرف تاريخي واحد أيضاً.

على أية حال، فإن نهاية الحرب الباردة أسدلت ستاراً على مرحلة مكتظة بالألوان والرموز والسياسات، وكانت ستؤدي بالضرورة إلى اختصار امكانيات الاطراف المشاركة في تلك الحرب على العيش في ظروف جديدة والاحتفاظ بأهمية كانت اكتسبتها من تلك الحرب. وقد لاحظنا بأن انهيار المعسكر الشرقي قد جرف معه دولا وقادة وشيكا تحالف ولم يكن حال بعض الاطراف في المعسكر الغربي أحسن من ذلك، وخصوصاً تلك الدول التي اضطلعت بدور لوجستي في الحرب الباردة. فقد جاء الانهيار بترتب الولايات المتحدة على عرش العالم، وإطلاق يدها في كل زوايا الارض، ولم تعد بحاجة إلى وكلاء يتولون بالنيابة عنها مهام غير قادرة على القيام بها بصورة مباشرة بحسب قوانين الصراع القديمة، فقد أصبح العالم كله مباحاً لجيوشها وشركاتها، وأن الدول اللوجستية ذاتها غير مستفناة من هذه (الاباحة) أو الاستباحة.

وعودة إلى السياق الاصيل للفكرة، فإن هناك دولا أصبحت باهتة لغياب الاحداث والقادة والظروف التاريخية التي تسمح لهذه الدول بأن تتبوأ مكانة خاصة بين الدول أو تكتسب لونا مميزاً يؤثر انتباه العالم. والسعودية من بين الدول التي فقدت بعد الحرب الباردة مكانتها ولونها على المستوى الدولي، واستطراداً يمكن الإدعاء أيضاً بأن هذه المكانة واللون تضاعوا إلى حد كبير حتى في الداخل بفعل الانتكاسات المتواصلة في سياسات الدولة الاقتصادية والسياسية والامنية. فالفشل الذريع الذي منيت به العائلة المالكة من أجل تسوية أزمتها مستفحلة مثل البطالة والانهيار الحاد في الخدمات الصحية والاجتماعية وسقوط هيئة الأمن، ونكوص القيادة السياسية في مجال الاصلاح الشامل والجوهري سلب الدولة مكانة كانت تراهن عليها لحفظ أمنها واستقرارها واستمرارها. إن سلسلة الارتكاسات هذه مجتمعة ساهمت في (تبهيت) الدولة السعودية وجعلها بلا لون جاذب يحفظ لها مكانة متميزة أو يجعلها قادرة على لعب دور جوهري في الداخل، فالدولة لم تعد اللاعب الوحيد في حسم المشكلات الداخلية، فقد تدخلت قوى جديدة تضطلع بوسائل متنوعة سلمية وعنفية من أجل فرض حلول لمشكلات غير قابلة للتأجيل، وهذا دليل آخر على أن الدولة السعودية باتت باهتة إذ لم يعد هناك من ينتظر من قيادتها أن تقدم حلاً، لأن حلولها باتت هي الاخرى باهتة.

■ ثمة حوادث وشخصيات وظروف تاريخية تلعب دوراً مركزياً في إضفاء أهمية خاصة على دولة ما، بحيث تجعلها تفرض احترامها وهيبتها على الدول الاخرى. ولم تكن هذه الأهمية تقتصر على القدرات المادية للدولة وحدها كما قد يقال غالباً، فقد تضطلع دولة فقيرة ما بدور محوري في السياسة الدولية بفعل النشاطات الدبلوماسية التي تتمتع بها حكومتها أو الشخصية الكاريزمية التي تقود هذه الدولة، كما حصل بالنسبة لمصر في زمن عبد الناصر وحتى بعد ذلك ومازالت حتى الآن وخصوصاً في التسوية السلمية والصراع العربي الاسرائيلي.

إن أهمية الدول لا تنبع من قرارات صادرة عن هيئة الامم المتحدة ولا من بلاغات رسمية تصدرها الدول، بل هي نتاج أوضاع وحوادث ومواقف ومهارات دبلوماسية فريدة تفضي في نهاية المطاف إلى نجل دولة ما سمّة خاصة بين الدول، بما يضفي عليها لونا مميزاً، وتكون لها حظوة بين قادة العالم، وتصبح ملجأ الامم حين تنشب الخلافات وتندلع الحروب، تعوياً على حكمتها في ادارة الخلافات وقوة اقناعها في اطفاء ثائرة الصراعات..

يلزم الاستدراك هنا بأن بعض الدول حظيت بأهمية مفتعلة في فترات محددة لأن ارادة عليها ما تدخلت لتحقيق هذه الأهمية ولكن ما لبثت ان تلاشت حين تبدلت ارادة تلك.. فبلادنا على سبيل المثال -رغم أهمية دورها الاقتصادي الدولي بفعل عامل النفط، الا أن أهميتها تقرر بفعل أوضاع الحرب الباردة، بدليل أن هناك دولا نقطية أخرى لم تزل ذات الأهمية بفعل العامل النفطي مثل ليبيا لأنها لم تلج المعسكر الرأسمالي حينذاك.

في الواقع، إن هناك مجموعة تفاعلات اقتصادية وسياسية وايديولوجية ساهمت في بلورة الدور السعودي وبالتالي أسبغ عليه لونا خاصاً على المسرح الدولي خلال الحرب الباردة.. فهناك كان العالم منشطاً على نفسه إلى معسكرين: الشرق الشيوعي، والغرب الرأسمالي بمقولاته الايديولوجية وحروبه الدمية ومؤامراته السرية والعنصرية. ولا ريب أن السعودية كانت رأس حربة في معسكر الغرب حتى نهاية الفصل الأخير من الحرب الباردة. ولا جرم أن ما قامت به السعودية من مهام وتمويلات لحروب في اميركا الجنوبية واسبيا الوسطى واخيرا افغانستان كانت تندرج في سياق التجاذب الشديد بين المعسكرين، في مسعى كل منهما للإطاحة بالآخر، ولاشك أن السعودية كانت من أدوات الاطاحة بالمعسكر الشرقي لحساب المعسكر الغربي. وهذا بالتحديد التلخيص الكثيف لأهمية السعودية طيلة فترة الصراع الدولي خلال الحرب الباردة، وأن الألوان التي شاركت في رسم صورتها على المستوى الدولي مستمدة من أتون الحرب تلك.

لقد أفرزت الحرب الباردة رموزاً أيضاً، فالملك فيصل لم يكن ذا خصائص كاريزمية فريدة ما لم تكن لمعركته

## الإصلاح منكوساً

# المفعول السياسي للعائدات النفطية

تواجه به خصومها الداخليين من متشددين وإصلاحيين ليبراليين. فقد جاء الفائض المالي في فترة حرجية نسبياً حيث تخوض العائلة المالكة مواجهة شبه مفتوحة ليس مع جماعات العنف فحسب، بل مع التيار الاصلاحي الذي طالما قُدمت العائلة المالكة نفسها للعالم بأنها نصير لمطالبه وتطلعاته، وبخاصة وأن هذا التيار حظي على مدار الستين الماضيين بشعبية فائقة في الداخل وارتياح دولي أيضاً.

إن خطورة اجتماع الإصلاح السياسي المحدود والانفاق المالي العالي قد تنطوي على تداعيات مختلطة الأثر وبخاصة بالنسبة للدولة التي تراهن على تحسّن الظروف الاقتصادية من أجل تعزيز سلطانتها التي لا ترى شريكاً معها فيه على الإطلاق. على أن ما يلزم التشديد عليه أن كمية المال التي حصلت العائلة المالكة عليها من جراء ارتفاع أسعار النفط، مع اسقاط ما تعرّض للنهب والسلب من هذه الكمية وما تعرّض منه خلال سير تنفيذ المشاريع التنموية، فإنه لا يغطي بحال المستلزمات الضرورية المفروضة على الدولة، فالدين الداخلي قد تجاوز ٧٢٠ مليار ريال (٢٠٠٣)، فيما تستقبل سوق العمل المحلية ٣٥٠ ألف شخص جديد كل عام، إضافة إلى المتطلبات المتعلقة بالخدمات العامة التعليمية والصحية والاجتماعية.

إن ما حصلت عليه الدولة من واردات مالية يخفف بلا ريب من أعباء متراكمة عليها ولكن بالتأكيد لا يقدّم لها ربع حل سحري لأزمة مستفحلة ومتشعبة. ولعل من نافلة القول التذكير بأن الفائض المالي للعام الفائت قد جرى التكتيم عليه رغم أنه قدّر بما يربو على ٤٠ مليار ريال، ولكن هذا المبلغ قد طاله النهب من قبل وزير الداخلية الذي اقتطع منه الجزء الأكبر تحت ذريعة تطوير أجهزة الأمن وتحسين أداؤها في مواجهة جماعات العنف، فيما اقتطع الأمير نايف شخصياً عشرة مليارات ريال... إن تكرار العملية هذا العام سيكون بلا شك، لو حصل، فاضحاً خصوصاً مع الزيادة الكبيرة

يفشل أي تحركات داخلية تهدف إلى إجبارها على تقديم تنازلات سياسية جوهرية، ولم يكن هناك سوى النفط بضاعة ذات مواصفات سحرية قادرة على تحقيق الانفراج الاقتصادي والاجتماعي. وقد كان الاعتقاد بأن احتلال العراق سيضعف دور السعودية في السوق النفطية، وسيوفر للولايات المتحدة بدرجة أساسية فرصاً جديدة تحررها من التعويل. كما تطلع إلى ذلك المرشح الديمقراطي جيم كيري - على البترول السعودي. ولكن ما حصل أن الطلب على النفط في الأسواق العالمية تزايد بدرجات كبيرة تفوق حتى قدرة الدول المصدرة للنفط على الوفاء بمتطلبات السوق العالمية. ينضاف إلى ذلك خروج بعض المنتجين الصغار من السوق النفطية وتدني كميات الانتاج في بعض الدول لأسباب فنية محضة كما في روسيا، وتواصل الاضطراب

## الفائض المالي من مبيعات النفط

### مع حساب المنهوب منه لا يغطي

### المستلزمات الضرورية للدولة

في معدلات تصدير النفط العراقي بفعل الحرب الدائرة بداخله وعمليات التخريب التي تصيب المنشآت النفطية وأنابيب التصدير. إن النتيجة النهائية من كل تلك الاهتزازات أن السعودية حافظت على موقعها الاستراتيجي كأكبر مصدر للنفط في العالم، وأنها صاحبة الكلمة العليا في السوق النفطية مما حدا بالإدارة الأميركية الحالية أن تعقد آمالاً كبيرة عليها لخدمة مشروعاتها السياسية والفوز في الانتخابات الرئاسية القادمة.

على أية حال، فإن التطور المفاجيء في السوق النفطية والزيادة الدراماتيكية في الاسعار في فترة الصيف التي عادة ما تشهد إنخفاضاً في الاسعار قد زوّدت الحكومة السعودية بأمد طويل نسبياً من الارتياح والاطمئنان، ولربما قدّم لها سلاحاً أيضاً

انتخابات بلدية وشيكة.. إصلاحات اقتصادية وأعادة إثر فائض مالي كبير.. متغيران لم يقدّر لهما الاجتماع في لحظة تاريخية واحدة فضلاً عن أن يتعاضدا مشتركين في مهمة واحدة. فقد اعتادت الحكومة على شراء المطالبات الاصلاحية بقدر من الرفاه الاقتصادي وضع كمية مال في سوق الاسهم لاشغال أكبر عدد ممكن من الناس في دورة المال اليومية. إن رضوخ العائلة المالكة للضغط الشعبي في مجال الإصلاح السياسي أو الاجتماعي يتم غالباً وقهراً في فترات تكون فيه خزينه الدولة عاجزة بصورة شبه تامة عن ضخ كميات من المال في السوق المحلية تكون كافية للجم التذمر الشعبي وكبح تطوره إلى مستويات خطيرة، أو تكون أمام قدرها الذي لا مفر منه كما في برامج التحديث في بدعي العمران والتصنيع بدرجة أساسية.

بطبيعة الحال، فإن الدفع المتأخر باتجاه الإصلاح السياسي قد بدأ في فترة لم تكن فيها اسواق النفط تحمل بشارة للعائلة المالكة، فقد جاء المطالب الاصلاحي الشعبي في وقت كانت اوضاع البلاد الاقتصادية تسير ناحية التدهور المتواصل دون أفق واضح يعين الحكومة على اعداد وتنفيذ خطة طوارئ للهروب من قدر الإصلاح السياسي الذي لم يكن سوى خيار الضرورة لانقاذ الدولة والمجتمع معاً.

الا أن ما تجدر ملاحظته أن المطالب الاصلاحى، حتى وإن إصطنع باللون السياسي، إلا أن الدافع الاقتصادي فيه كان شديداً وهذا ما عكسته بوضوح بالغ العرائض الاصلاحية (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) (دفاعاً عن الوطن) و(الإصلاح الدستوري أولاً) وحتى العرائض الفرعية، ولذلك كانت التوقعات تتجه إلى أن الحكومة تسعى إلى احباط المفعول السياسي للمطالب الاصلاحية من خلال توفير كمية من المال في السوق السعودية تسمح بالتحايل على المضمون الاصلاحى للمطالب الوطنية في بعدها الشامل والجوهري. لقد كانت الحكومة ترقب، بتوق شديد، فرجاً اقتصادياً



جداً في أسعار البترول، ومع ارتفاع حجم الفائض المالي من تصدير البترول.

من منظور مواجهة موجة العنف التي عادت مؤخراً، فإن الانتخابات البلدية والانفاق المالي على مشاريع تخدم رفاه المواطن حسب تعبير ولي العهد قد تضعف النزوعات المتشددة الكامنة، ولكنها بالتأكيد لا تلغي ما عادت الجماعات الجهادية العزم على تحقيقه، فهذه المجموعات غير معنية بالاصلاح السياسي المحدود او الواسع، ولا تنشئ رفاهاً اقتصادياً على المستوى الفردي او الجماعي، فهي تحمل رسالة يدينية اصلاحية كونية تنطلق من الجزيرة العربية - قاعدة لانطلاق تطهير العالم من الشرك والضلال، ولابد من المخالفة الجذرية من مظاهر الشرك كيما تتمكن هذه المجموعات من اقامة شرع الله وتمكين العلماء المجاهدين في سبيله من الحكم ونشر رسالة الاسلام في ارجاء الكون.

حين ننظر الى المشهد الحالي في المملكة نجد بأن ظاهرة العنف تلتقي مع الانتخابات البلدية كشكل بدائي للاصلاح السياسي، والانفاق المالي الداخلي، وفي تحليل هذه المتغيرات تصبح العملية السياسية شديدة التعقيد، إذ ما يرتسم ظاهراً أن الحكومة تحقق انتصاراً ساحقاً في معركتها مع تيارات العنف والاصلاح، فبالانتخابات والضخ المالي في السوق المحلية تقوم بتحجيد غريمها في معركة الاصلاح السياسي، وتسرق منجزه المأمول عن طريق الظهور كراعي رسمي لمسيرة الديمقراطية، وتبدو كما لو أنها قد حققت ما وعدت من اصلاحات عن طريق الاعلان عن دورة الانتخابات البلدية. ومن جهة ثانية، تعزل تيار العنف عن محيطه الاجتماعي والايديولوجي الذي ستراه العائلة المالكة على إعادته الى جبهتها وتتميره في المعركة القادمة ضد خصميهما العنفي والاصلاحي، عن طريق نثر كميات من المال في مشاريع ذات صدى شعبي، وهكذا عن طريق اشراك من ترى فيهم زعماء شعبيين دينيين أو وطنيين ليبراليين يضطلعون بأدوار لا تقدر هي على أدائها أو تفضل النأي عن الانخراط فيها كي تحافظ على المسافة الاحترازية مع شارع بات لا يكتفٍ بتقدير كبير لها.

في المقابل، إن المنجزات الاقتصادية المأمولة ليست بالنوع الذي يترك أثره الفوري، فهذه مشاريع تتطلب زمناً تنفيذياً يستغرق شهوراً وربما سنوات قبل أن يؤتي ثماره، ولذلك فإن ما يقال حتى الآن عن مشاريع مرتبطة بمصلحة المواطن ورفاهه ليس أكثر من وعود تضاف الى قائمة الوعود

الأخرى في المجال الاصلاحي السياسي، حتى يلمس المواطن المحروم الأثر العملي مما يقال. وهذا يعني، بكلمات أخرى، أن التوظيف السياسي للمتغير الاقتصادي قد لا يتجاوز حدود الحدث الاعلامي الذي أوقعه خطاب ولي العهد، ولربما يراه منه تعويض ضالة المعروض السياسي من قبل الحكومة، أي بدلاً من ديمقراطية سياسية شاملة تطال مجلسي الشورى والمناطق ووضع دستور للبلاد الى انتخابات بلدية تقتصر صلاحياتها على حدود تنظيف الشوارع.

إن المتغيرات الاقتصادية والسياسية والأمنية، وإن كانت تشكل علامات فارقة في الوقت الراهن بإعتبار اجتماعها غير المنسجم والمفعولات المتضاربة التي تحدثها في الواقع، إلا أنها دون شك تتطابق لباقة فوق اعتيادية من أجل تحقيق اكبر قدر من الفائدة في ظل استحقاقات منتظرة. للدولة أن تستثمر المتغير الاقتصادي بطريقها الخاصة، وبما يخدم توجهها طالما ركنت اليه وهو اشباع حاجات الرعايا بالقدر الممكن من أجل إبعادهم عن حريم السياسة والسلطان، ولكن هل هذا المتغير وحده قادر على تهزيل الارادة الشعبية العارمة الى حد القبول بفئات المائدة من أجل المساومة على المبدأ الكبير، أي الاصلاح

## العائلة المالكة تحاول

## بالانتخابات والضخ المالي

## تحجيد الاصلاحيين وسرقة

## منجزهم والظهور كراعي رسمي

## لمسيرة الديمقراطية

السياسي الشامل والجوهري. هذا السؤال وغيره لا شك يلامس الحدود المقررة للكرامة والتطلعات الحضارية للشعب، والتي تنأى بعيداً عن المقايضات المادية أو قصيرة المدى.

ثمة همس خفي وسط بيئات ثقافية وسياسية تنبئ عن تفاؤل بأن ما تخطط له العائلة المالكة من أجل تطويق الأثر السياسي والاجتماعي للعملية الانتخابية لا يعدو كونه وهماً، فمنطق الاشياء سيفرض نفسه على الارض سواء شاءت العائلة المالكة أم أبى، فالانتخابات لا يمكن أن تتم في غرف مغلقة وليس لها سوى الهواء الطلق مجالاً حيويّاً كيما تجري وتتم مراحلها كاملة. إن في مثل هذه البيئات يمكن للثقافة

السياسية أن تتسلل وتنمو وتثبت في الشارع، وتصبح جزءاً من الوعي العام المطلوب من أجل المدافعة الجماعية نحو تطوير المشروع الاصلاحي الداخلي، وهذا ما تحسب العائلة المالكة له حساباً دقيقاً، ولذلك قررت بعناد شديد أن تبقى فترة الحملات الانتخابية ضيقة الأمد والمساحة الجغرافية، بل جعلت من (التمرحل) تدبيراً احترازياً كيما تتلافى أي أخطاء واخطار غير محسوبة، بحيث تستفيد من دروس المرحلة الاولى من الانتخابات في المنطقة الوسطى من أجل تحسين الادارة والضبط في المنطقة الشرقية والحجاز في المرحلتين اللاحقتين.

لاشك أن الحكومة لها هواجس من العملية الانتخابية برمتها ولكنها تجد نفسها مضطرة للأقدام عليها من اجل إعادة طلاء صورتها المقرفة في الخارج، ولأن الانتخابات في هذا البلد دخلت دائرة الضوء، أي تحت مراقبة جزئية لهيئة الامم المتحدة، وقبل ذلك لأن الضغوطات الداخلية من التيار الاصلاحي كانت من الكثافة بمكان بحيث فرضت معادلة جديدة في الساحة المحلية، وسواء جاءت العائلة المالكة الى الانتخابات طوعاً أو كرهاً فإن المصير واحد ولا بد لها من السير في الطريق الاصلاحي وإن كان بتلكؤ ومواربة ومخاتلة.

تأمل العائلة المالكة في معالجة أمراضها المزمنة بإعادة احياء بعض العناصر من دولة الرفاه، كيما لا تضطر لتقديم تنازلات سياسية أكبر مما قررت، وقد يكون الفائض المالي المستحصل من مبيعات النفط الفرصة الذهبية وربما الأخيرة للعائلة المالكة كيما تعيد بناء مصداقيتها وهيبته وسلطانها المتهدم. والأهم من ذلك كله، أنها تحاول أن تستغل هذا الفائض في التأسيس لمشروع اصلاحي بمواصفات خاصة ومريحة بالنسبة لها وغير مكلف في المستقبل، وبالتالي فإنها تحاول ارساء نظام يكون مرجعية للدولة والمجتمع يجري الامتثال له والتحاكم عليه. قد يوحي المتغير الاقتصادي الجديد بأن مسيرة الاصلاحات تشهد انكساراً إضافياً بعد الانكسار الكبير الذي حدث في الخامس عشر من مايو الماضي حين أقدمت الحكومة على اعتقال ثلثة من الاصلاحيين وأعادت عقارب الاصلاح الى الوراء بعيداً وجفت اqlam النقد أو كسرت، بيد أن ما يحول دون التعويل الكبير على التأثير السلبي للمتغير الاقتصادي في المجال الاصلاحي أن جوانب الأزمة التي تواجه الدولة تتطلب جهداً جبّاراً وخارقاً كيما تفلح في ادارة العملية السياسية بصورة مستقلة شبه تامة.

## مهد الاسلام

## الحجاز والبحث عن هوية عربية

تقدم د. مي يماني في كتابها الجديد صورة شبه شاملة عن مجتمع الحجاز كما عاشته روحاً، وفكراً، وعاطفة، ومعاناة، وعاشته في أعرافه، ومناسباته، وعاداته، وفي تراثه التاريخي، ومخزونه الثقافي، وفي فلكلوره الشعبي، وفي مطبخه وفي زيه التقليدي.. وعاشته أخيراً في تطعه نحو حركة انبعاث تاريخي وحياء ثقافي يسترد للحجاز هويته المستقلة، أي استعادة خصائصه التاريخية وميراثه الاجتماعي والثقافي.

هذا الكتاب يمثل إحدى أهم الشهادات التي تقدمها مواطنة حجازية على التفاوت الاثنى والثقافي في بلد يلح حكماءه على إبرازه كوحدة منسجمة اجتماعياً ودينياً وثقافياً. فهذا الكتاب يكشف الستار المسدل على التنوع الداخلي، ويؤكد على الوجود الثقافي والاجتماعي الحجازي، كما يظهر في عاداته وتركيبته الاجتماعية في صور وتمثلات متنوعة ودينامية. إن العرض الذي تقدمه مي يماني عبارة عن تفسير وصفي بلغة متميزة وراقية وفي الوقت نفسه جذابة.

يظهر الكتاب في ثراء المعلومات الواردة فيه والتفصيلية الى جانب التحقيق الدقيق في منطقة ظلت عرضة للمتعميم بفعل سطوة الرواية الرسمية وطفانها. إن ذلك يعكس أهمية الكتاب والحاجة شديدة اللاحاق لقرائه كونه يقدم رؤية متوازنة وخصوصاً لأولئك المتخمين بالرواية السعودية والذين يرغبون في فهم تطور السعودية وتنوعها الداخلي.

في كتاب مي جوانب عديدة عن حياة المجتمع في الحجاز بدءاً من طقوس

لاخماد مجد الحجازيين وثقافتهم، إنه كما تقول مي يماني (قصة الدولة السعودية الحديثة).

في عام ١٩٢٦ بدأ أخطر تحول في تاريخ الحجاز، حيث تعرضت المملكة الحجازية الى غزو من قبل آل سعود وبعد ست سنوات تم إلحاقها بالقهر في الدولة السعودية. وقد أدى ذلك الى تشتت العائلة الهاشمية المالكية فيما أصبح الحجازيون شعباً بلا دولة. ولكن في الوقت ذاته، ظل الحجازيون محافظين على وعيهم الثقافي المنفصل، كما حافظوا على استقطاب هويتهم واستقرارهم من إحساسهم بالانتماء لمهد الاسلام؛ مكة والمدينة. فهذه المدن الحجازية الاصل ذات تاريخ متميز يعود الى اكثر من ١٤٠٠ عاماً، أي الى زمان النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) وقادة السلالات المسلمة الحاكمة التي صدرها الحجاز. تقول مي بأن كل شيء قابل للتغير الا شيء واحد وهو علاقة الحجازيين بالحرمين الشريفين، وتبقى الحقيقة بالنسبة لهم أن الحجاز هو مهد الاسلام.

قد تبدو مي يماني في كتابها هذا وكأنها تصدر عن قراءة رومانطيقية موصولة بالاعتزاز الواعي بالهوية والانتماء للتربة الشريفة التي انتمت اليها، وهذا ما يجعل الفصل بين مجالين اجتماعيين وثقافيين: أي الحجاز ونجد واضحاً لديها، فهي قد تشرّبت الميراث الحجازي طيلة مراحل حياتها، ولأنها حافظت رغم محاولات المحو للهوية والتذويب الثقافي على كونها بنت الحجاز وهذا ما جعل المحاولات تلك عصية على النجاح. تقول مي بأنها خلال السنوات الواقعة بين ١٩٧٠ و١٩٨٠ بدأت تسمع عن احالات الى حزمة مصطلحات مثل

الولادة واستقبال المولود الجديد واختيار الاسم مروراً بعادات الزواج والاحوال الاجتماعية، والتقاليد الجارية في موضوعات الزواج والطلاق وتحضيرات الزفاف والاحتفال وليلة الدخلة والتواضعات الاجتماعية وصولاً الى الطقوس المتصلة بالوفاة والتعازي والطرق الحجازية في الوفاة والطقوس المعاصرة الخاصة بهذه المناسبة والانتقال من مرحلة التشجيع الى الدفن. وهناك جانب الفنون الاجتماعية المرتبطة بالتواصل والقطيعة بين الافراد وتنظيم المكان والوقت.. ثمة مناشط اجتماعية متنوعة تعكس الهوية والخصوصية الحجازية تنعكس احياناً في السلوك، والزّي التقليدي، والمطبخ الحجازي المتميز، وانماط الاستهلاك والعادات الجارية داخل البيت من التحية والاستقبال وتداول الاحاديث.. فالببيت يمثل موقع الابداع والتقليد وعلاقة ذلك كله بتطور النظام الاجتماعي وتبدل العادات وانماط الحياة بدينامياتها القاضية بتقليص هيمنة المناطقية وتأثيرات الثقافة الحديثة والدور الثقافي الذي تلعبه الوسائل الاتصالية الحديثة وتأثيراتها على الهوية والرابطة بين الذات والآخر. كل ذلك وغيره أفاضت مي يماني في الحديث عنه في كتاب يثري القارئ بسيل من المعلومات مع تحقيق علمي وشرح تحليلي راق.

يروي هذا الكتاب قصة مجتمع يلتحم تاريخاً وروحاً وتراثاً وذاكرة بالمدينتين المقدستين مكة المكرمة أشرف البقاع في الاسلام، والمدينة المنورة، مدينة المصطفى (صلى الله عليه وسلم)، كما يروي أيضاً قصة عزل الحجاز واخضاعه على أيدي الدولة السعودية في محاولات



Mai Yamani

## CRADLE OF ISLAM

THE HIJAZ AND THE QUEST FOR AN ARABIAN IDENTITY



الخصوصية الحضريّة الحجازية أن الطواقم الدبلوماسية السعودية الى جانب العديد من المؤسسات الحكومية كانت قائمة في جدة حتى عام ١٩٨٥، حيث تقرر أخيراً نقلها الى العاصمة، الرياض. إن الازدهار النسبي في الحجاز وهكذا النفوذ السياسي للنخب الحجازية يعكس المكانة العالية المشتقة من السيادة التاريخية للمدن الإسلامية المقدّسة. فمُنذ عام ١٩١٦م أصبحت مكة تحت حكم الاشراف المتحدّرين من النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، ويرجع الاشراف نسبهم الى بنت النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) فاطمة والى ابن عمه علي بن أبي طالب. ويقول الاشراف بأنهم يتحدّرون من هاشم بن عبد مناف، مؤسس فخذ بني هاشم من قريش. وأن ابني فاطمة الحسن والحسين أسسا الفرعين الرئيسيين للسلالة الشريفة المعروفة بإسم الحسينيين والحسنين. ومنذ عام ١٩١٦ وحتى سيطرة آل سعود عام ١٩٢٤ كان الاشراف الحسنيون يحكمون مكة، فيما كان الاشراف الحسنيون يحكمون المدينة.

واعلامي - صحافي متطور بالمقارنة مع نجد التي كانت الى حد كبير قبلية، وبدوية، وأمّية وغير متأثرة بأي نفوذ خارجي. في الوقت ذاته كانت لدى الحجاز صحف والعديد من المكتبات العامة الكبيرة. وكانت الجريدة الرسمية (القبلة) تنشر مواداً حول التطورات خارج الجزيرة العربية وتغطي الاحداث الاوروبية بصورة واسعة. أما الجريدة الثانية في تلك الفترة فكانت (صوت الحجاز) التي أصبحت فيما بعد (البلاد) بعد توحيد المملكة.

على العكس في نجد، فلم تكن هناك جرائد قبل تشكيل المملكة، وأن أول جريدة نجدية كانت اليمامة التي تأسست في الخمسينيات. وكذا الحال بالنسبة للمدارس الابتدائية الحديثة التي كانت تعمل في الحجاز في بداية القرن الماضي. فقد كان في مكة المكرمة المدرسة الراقية، والمدرسة الفخرية، والمدرسة السلطانية، وفي جدة مدرسة الفلاح التي فتحت أبوابها سنة ١٩٠٣ ثم فتحت فرعاً لها في مكة سنة ١٩٠٥. في المقابل لم يدخل التعليم الحديث الى نجد قبل عام ١٩٣٨. وفي واقع الامر، إن ما يعكس ويعرّز

عادات، تقاليد، أصول، تجلّ أو كلمات وتعبيرات ذات صلة. وقد تبين لها مرور السنوات بأن هذه اللغة والسلوك قد أصبحا شائعين بدرجة كبيرة بالنسبة لكل من الرجال والنساء. وبالرغم من الضغوط من اجل القبول بالثقافة المهيمنة لسكان المنطقة الوسطى من النجديين الذين يحكمون الآن البلاد، فإن الحجازيين نشأوا على وعي أكثر بمصطلحاتهم، ومقاييس خاصة بالتعامل مع المناسبات الاجتماعية والدينية الفريدة.

ورغم أن مي يمانى تدرك تماماً - كما هو واضح من كتابها والمقاربة الواعية لموضوعات الكتاب - ما تكسبه الطقوس والعادات الحجازية من أهمية إلا أنها كانت تنزع الى فهم السبب وراء هذه الأهمية. وأرادت أيضاً ملاحظة قواعد التعامل وتفسير دورها المركزي في تعريف هوية الحجازيين ومكانهم في المحافظة على تراثهم الفريد إزاء خطر الاندثار.

تبدأ مي كتابها بتقديم تعريف بالحجاز ولكن ليس على النمط التقليدي، وإنما هو تعريف بنبرة إحتجاجية، أي تعريف بجذور المقاومة الثقافية في الحجاز إزاء محاولات التذويب التي قامت بها السلطة في نجد بعد تأسيس الدولة السعودية عام ١٩٣٢. إن هذه المنطقة - الحجاز شكّلت حاجزاً كما تعبّر الكلمة عن نفسها أمام القادمين الجدد من محاولات لمحو الخصائص التاريخية والثقافية والاجتماعية لسكان الحجاز. فقد سعت العائلة المالكة النجدية بفرض المقاييس الاقتصادية والسياسية وحتى السلوك الديني النجدي على كافة المناطق، جنباً الى جنب عمليات العزل والتدمير للبني الثقافية والسياسية والدينية السائدة في المناطق الملحقة بالدولة الناشئة. فقد ازاحت السلطة الجديدة القيادات الدينية والسياسية في المناطق الواقعة خارج المركز، فيما أصبحت السلطة والصلاحيات متركزة في نجد.

فبعد احتلال مكة عام ١٩٢٤ من قبل قوات ابن سعود إنتهى من الناحية العملية ألف عام تقريباً من الحكم الهاشمي في الحجاز، ووجد الحكام النجديون أنفسهم

وفي عام ١٥١٧ اعترف الشريف بركات شريف مكة بالسلطان التركي كخليفة، وتم تعيين باشا عثماني على جدة وأن بعض الحاميات الصغيرة قد تموقع فيها وفي مكة والمدينة ومدن أخرى. وفي معظم فترات حكمهم، فقد أطلق العثمانيون يد الشريف كيما يدير شؤون مكة والمدينة، فيما تسلم سكان الحجاز معونات من السلطان وكانوا مغفّين من الضرائب والخدمة العسكرية الإلزامية. وقد حظي السلطان بلقب خادم الحرمين، فيما كان الشريف الأكبر يكسب المال والوجاهة بوصفه رئيساً للحج، وأن سلطاته تعتمد جزئياً على قدرته على المناورة في مقابل الحكومة العثمانية، ولكن تحدّر الشريف من النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) منحه مقاماً عالياً في العالم الإسلامي، إلى حد أن السلاطين حافظوا على المظهر الخارجي من الاحترام والتقدير للشريف.

وفي غضون ذلك بدأت الاطماع النجدية تتجه صوب الحجاز، لأسباب عديدة ولكن من أهمها كما تذكرها مي (أن المصادر المالية السعودية أصيبت بنكبة بعد أن قرر البريطانيون وقف مساعداتهم الشهيرة وهي عبارة عن ٥,٠٠٠ جنيه استرليني عام ١٩٢٤) وفي هذه الحال، بدأ ابن سعود يتطلع إلى المناطق الأكثر ازدهاراً من حوله ولم تكن غير الحجاز مكاناً مغرياً، يمكن له أن يسدّ الحاجة الملحة، حيث أن الدخل المحصّل من ضريبة الحج وجبي الجمارك في جدة يفوقان بمرات ما يحصل عليه من دخل محدود في نجد والاحساء. السبب الآخر، أن الشريف حسين قد تسنّم الخلافة التي أزيلت من قبل الجمعية التركية بعد يومين فقط إن فكرة الخلافة الشريفيّة العربيّة كانت منتشرة على نطاق واسع في البلاد العربيّة ولكنها بدأت تضمر في سنوات غروب الدولة العثمانية. وعلى أية حال، فقد اعتبر آل سعود احتلال الحجاز مهمة تاريخية.

وفي عام ١٩٢٤ هاجمت القوات السعودية الطائف فيما انسحب جنود الشريف حسين بقيادة ابنه إلى مكة تاركين سكان الطائف دونما دفاع، مما

أدى لاحقاً إلى وقوع مجزرة في أهالي الطائف. وحين وصلت قوات آل سعود مكة، انسحبت قوات الشريف علي إلى جدة، فاستسلمت مكة دون قتال، وذلك في أكتوبر ١٩٢٤ ودخل عبد العزيز مكة بلباس الاحرام. وقد أصبح موقع الملك حسين وام فيما كان وجهاء الحجاز، والتجار الكبار، والعلماء يضغطون عليه من أجل التنازل لصالح ابنه علي. وقد غادر الحسين الحجاز إلى العقبة ثم أخذه البريطانيون إلى قبرص حين مات هناك. اما المدينة فاستسلمت في ديسمبر ١٩٢٥ ثم سقطت جدة بعد ذلك في يناير ١٩٢٦، وذهب علي إلى بغداد لينتهي حكم الهاشميين في الحجاز.

إن دخول الحجاز في السلطان السعودي كان يحمل معه تحديات عديدة، فالحجاز لأول مرة منذ ألف عام يفقد استقلاله ويكون تابعا لغيره بعد أن حافظ طيلة هذه القرون على خصوصيته ومكانته، ولعل الأخطر في الأمر ان يكون تابعا لحكم يدنوه رتبة ومقاماً وتراثاً، كيف واذا كان هذا الحكم ينوي تخفيضه إلى حد اذابة خصوصياته الثقافية والحضارية واستئصال هوية أهله وجنورهم الاجتماعية والدينية.

إن أول إشارة تنبئ عن فقدان الحجاز لاستقلاله وهويته هو تغيير عبد العزيز اسم سلطنة نجد إلى مملكة نجد عام ١٩٢٦، ولكنه لم يحاول احتواء مملكة الحجاز، بعد أن تبين له بأنها على درجة من التعقيد والتركيب بما لايسمح له باستيعابها مرة واحدة. ولذلك قرر بدلاً عن ذلك تبني سياسة الدمج التدريجي مبتدئاً بالمحافظة على البنية الادارية التي شيدها الهاشميون الاشراف، وعين فيصل ابنه نائباً على الحجاز في اغسطس ١٩٢٦، وبدأ بمستلزمات ضرورية لادارة مملكة الحجاز مثل الدستور الذي يعرف مكانة النائب، ومجلس الشورى والأجهزة الادارية.

إن التحدي الآخر الذي واجهه الحكم السعودي في الحجاز هو التغلب على الاختلافات التوبولوجية بين علماء الحجاز ونجد. وفي يناير ١٩٢٥ التقى العلماء الوهابيون ونظراؤهم من المذاهب الأخرى

في مكة، بما يشير إلى بدايات الهيمنة الوهابية وتهميش المذاهب الاسلامية الأخرى. وفي نهاية المطاف قام الوهابيون بما يسمونه (تطهيراً) للمدن المقدسة كما فعل ذلك أسلافهم في مرحلة مبكرة من القرن التاسع عشر بتدمير أماكن العبادة باعتبارها غير اسلامية بما في ذلك المكان الذي ولد فيه النبي (صلى الله عليه وسلم) وبيت خديجة، زوج النبي، وبيت ابي بكر. إن تطلّعهم يصل إلى ازالة أماكن العبادة بوصفها دالات على الثقافة والهوية المكيّة.

إن نقطة التحول الكبرى كانت في سبتمبر ١٩٣٢ حين أعلن الملك عبد العزيز عن دمج أجزاء المملكة العربية تحت اسم عائلته، وأصبحت مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها المملكة العربية السعودية.

إن الحكم السعودي في الحجاز قد تم فرضه بقوة السلاح، وأدى إلى سحق لدى قطاعات من سكان الحجاز وخصوصاً الوجهاء المحليين. وبعد سقوط جدة مباشرة، تشكل ما أطلق عليه (رابطة الدفاع عن الحجاز) في مصر. وأسس المعارضون الحجازيون أيضاً حزب التحرير الحجازي، الذي ينادي بإقامة دولة الحجاز المستقلة، وأن كثيراً من مثلي المعارضة هم من الاشراف الذين لديهم روابط قريبة بقوات الشريف علي. لقد قدّم الأمير عبد الله أيضاً لهذه المجموعات المال والسلاح في أواخر العشرينيات، ولكن في عام ١٩٣٢ قام عبد العزيز بحظر كافة الاحزاب السياسية في الحجاز وأمر باعتقال كافة أعضاء المعارضة.

إن ما يميز كتاب مي يماني الجديد كونه يقدم ترجمة آمنة لتجربة المؤلفة نفسها، تجربة تبدأ من روايات الجدة ومن حكايات الستات الكبار، وتتواصل مع الموروث والمعاش لينصب في نهاية المطاف داخل قالب إكاديمي ينزع نحو رسم صورة شديدة الوضوح عن التباينات السياسية والاجتماعية في الجزيرة العربية، كما تقدّم صورة عن التحولات الداخلية في المجتمع الحجازي في القرن العشرين من ثقافة محلية شديدة التعقيد إلى الاداء العام والطقس السياسي.



الإصلاحيون يقدمون مرافعتهم ضد التهم الموجهة إليهم في رسالة لرئيس مجلس القضاء الأعلى

## أطلقوا سراحنا بدون تعهدات ظالمة، أو حاكمونا علناً

وجه المعتقلون الإصلاحيون الثلاثة (الحامد والفالح والدميني) والمعتقلون منذ ١٥ مارس الماضي رسالة الى الشيخ صالح اللحيدان، رئيس مجلس القضاء الأعلى، أي أعلى سلطة قضائية في المملكة، وذلك في الأول من أغسطس الماضي، حملت عنوان (أطلقوا سراحنا من دون تعهدات ظالمة أو حاكمونا علناً). شرحوا فيها التهم الموجه لهم والمواقف المتناقضة من رجال السلطة تجاه قضية الإصلاح والإصلاحيين، كما تحدثوا عن مسؤولية القضاء في حماية حقوق المواطنين الأولية.

أهمية الرسالة أنها تمثل مرافعة ضد تهم وزارة الداخلية التي قدمتها عبر المدعي العام، تحلل قضية الإصلاح ومعتقلي الإصلاح من جوانب شتى سياسية وفكرية ودينية، أكثر من كونها مفيدة في تغيير موقف السلطة القضائية. فالكثيرون - ومن بينهم أصحاب الرسالة - لا يأملون من شخصية اشتهرت بالتطرف كالشيخ اللحيدان أن يبدي تعاطفاً مع الأفكار الإصلاحية، خصوصاً وأن الرجل وصل الى ما وصل اليه بناءً على قربه من السلطة السياسية وخاصة الأمير سلطان.. فضلاً عن أنه كان الى وقت قريب مقرباً من المباحث، بل أن جيهمان العتيبي كتب في إحدى رسائله بأنه رجل مباحث! ومما يزيد الأمر سوء أن جهاز القضاء غير مستقل، وكثير من القضاة مجرد أدوات بيد وزير الداخلية.

فيما يلي نص الرسالة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع: أطلقوا سراحنا من  
دون تعهدات ظالمة أو حاكمونا علانية

سماحة الرئيس الأعلى للقضاء/ الشيخ: صالح اللحيدان،  
وفقك الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

خمس مبادئ:

الأول: الإسلام هو أساس كل إصلاح ولا سيما الإصلاح الدستوري. وقد نصت الدولة في نظامها الأساسي على أن « دستور الدولة هو الكتاب وسنة النبي صلى الله عليه وسلم » ونحن إنما نطالب بتفعيل هذا المبدأ المعلن في الديباجة بإجراءات وآليات وهيكل وأطر، تعمق وتوسع مفهوم تطبيق الشريعة، في الإدارة والتربية والمال العام.

الثاني: الإلتفاف حول القيادة السعودية في إطار قيامها بالإصلاح الدستوري المتدرج.

الثالث: محاربة نوازع التقسيم والتدخلات الأجنبية والنزعات الإقليمية، والتمسك بثوابت الوحدة الوطنية، والإلتزام بالعمل السلمي، في المطالبة الإصلاحية.

الرابع: صياغة خطاب يجمع بين كافة الأطياف الثقافية والاجتماعية والمناطقية أي خطاباً وطنياً لا فئوياً، قاعدته سماحة الإسلام لا ضيق المذهبية، الذي أقر مفهوم التعددية، كما طبقها النبي وخلفاؤه الراشدون، الذين نمذج التعامل مع المخالفين فيه على بن أبي طالب رضي الله عنه.

الخامس: دعوة كل من القيادة والناس إلى تفعيل الإصلاح السياسي السلمي لكي يتواءم المجتمع وقيادته في التعاون على البر والتقوى، لأن كل إصلاح لا يمكن أن ينجح إلا بتكاتف رسمي وشعبي معاً، رسمي من القيادة والدولة ومؤسساتها، وشعبي من المجتمع الأهلي أفراداً وهيئات لاسيما من المهتمين بالشأن العام. وقد أصدرنا في ذلك مع إخواننا دعاة المجتمع المدني والإصلاح الدستوري عرائض، منها عريضتان: الأولى « رؤية لحاضر الوطن

تلجأ إليكم بصفتكم رأس السلطة القضائية في المملكة العربية السعودية طالبين وراجين إنصافنا وحمايتنا من الظلم الذي أوقعته بنا الدولة، سجننا وتشويهنا، فالقضاء الشرعي هو حامي المواطنين العزل، ومعاذ الأفراد الضعفاء، من بطش الأقوياء، وفي هذه المذكرة سنعرض خمسة عناصر: أولها ماذا فعلنا؟ الثاني كيف تصرفت الدولة تجاهنا؟ الثالث تحليل تصرفات خط المحافظة من بعض رموز القيادة؟ الرابع مسؤولية القضاء في حماية الرأي والتعبير المستقلين، الخامس نطالب بإطلاق سراحنا أو محاكمة علنية عادلة.

أولاً: نشرح أولاً ماذا فعلنا؟

نحن الموقعين أدناه وضمن مجموعة تتجاوز ألف شخصية من علماء هذا البلد وفقهائه ومفكره وأساتذة الجامعات والمثقفين من دعاة الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني أسسنا دعوتنا على



المعتقلون الإصلاحيون. شجاعة في الدفاع عن الوطن

والفضل، كما أشار عديد من التابعين كعكرمة ومجاهد وأبي قلابة وابن تيمية وابن سدي وكما فصل النيسابوري والرازي ومحمد عبده ومحمد رشيد رضا، واستقر عليه فقه السياسة الشرعية عند فقهاء المعاصرين.

وبين دعاء الإصلاح أن هذه الإجراءات، التي ينبغي أن تأتي متدرجة، هي مصاد الرياح، التي تحفظ البلاد والعباد، من رياح التغريب والعلمنة، ومن الفتن الأهلية والفوضى، ومن أخطار التدخلات الأجنبية والعولمة. وبينوا أن هذه إجراءات وآليات، من الوسائل الشرعية، لتحقيق المقاصد الشرعية في العدل، في المال والإدارة والشؤون العامة والتولية والعلاقات الخارجية والتربية الخ...، وكل وسيلة مشروعة تحقق مقاصد الشريعة، فهي واجبة في الشرع، ولو لم يفعلها النبي صلى الله عليه وسلم، ولا نزل بها القرآن ولم يفعلها الخلفاء الراشدون، كما نص على ذلك الفقهاء، كابن عقيل الحنبلي في أصول الفقه، وكابن القيم في «الطرق الحكيمة».

إن مبدأ «الإسلام دستورنا» غير فعال، إذا لم يجسد بإجراءات وأطر، تكفل اعتبار رأي الناس في مصالحهم عبر ممثلهم وتكفل حراسة الأمة وسياسة الأمة، من أخطار التدخلات الأجنبية وتضع الضوابط الكفيلة بحفظ مال الأمة، وتكفل صيانة الأمة ومصيرها وترتيبها ومالها ومستقبلها لكي لا ينفرد بالتصرف بمصالح الأمة بعض عناصر الأسرة المالكة، وكأنهم من جنس المالكة، الذين لا يعصون الله ما أمرهم، وبكي لا يستبدوا بامتيازات ومظالم، كبار وصغار. وتضمن أن لا يتصرف الحاكم بالبلد والبشر، تحت عنوان «ولي الأمر أرى بالمصلحة» وكأنه معصوم لا يسأل ولا يحاسب ولا يراقب عن ما يفعل، وهو مصطلح سعودي ما أنزل الله به من سلطان، ولا يمكن أن يصح القول: إننا نحكم بما أنزل الله، ما لم يتساو الأمراء وأفراد الشعب، والأقوياء والضعفاء وما لم تتساوى المناطق والفئات الاجتماعية، في كافة الحقوق والواجبات.

#### ثانياً: موقف أركان القيادة

أعلن خادم الحرمين الشريفين في خطابه الشهير لمجلس الشورى مصطلحاً حديثاً، لم يكن هذا المصطلح دارجاً في القاموس السياسي السعودي وهو عبارة «المشاركة الشعبية» وأكد أن الجميع شركاء في الوطن. ومصطلح «المشاركة الشعبية» يستخدم أول مرة في خطاب رسمي جليل من رأس السلطة التنفيذية، كان ذلك في

ومستقبله» التي قدمت إلى صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز في شوال ١٤٢٣ هـ، والثانية/ «نداء إلى القيادة والشعب معاً: الإصلاح الدستوري أولاً» التي قدم إلى سموه في ذي القعدة ١٤٢٤ هـ. ومضمون الخطابين: المطالبة بتحقيق العدل الإسلامي في توزيع الثروة على كافة الشرائح الاجتماعية والمناطق المختلفة، والتصدي للمشاكل التي يعاني منها المواطنون، ولا سيما الفقر والبطالة، وإتخاذ

إجراءات مؤسسية لمكافحة ما تعانيه البلاد، ولا سيما الديون التي قد تنقل كواهل الأجيال القادمة.

ومطالبة الدولة بأن تكفل للناس كافة الحقوق السياسية والأساسية، التي أقرها الإسلام قبل أربعة عشر قرناً من تنادي الأمم الحديثة إليها، بإقرار مبدأ المشاركة الشعبية السياسية في إتخاذ القرار الرسمي، والسماح للمجتمع الأهلي المدني بالتعبير المسئول عن رأيه كتابة وتجمعا، عبر النقابات والجمعيات وإقرار التجمعات الأهلية المدنية. وحيث إن أي إصلاح لا يمكن أن يستقر ولا أن يستمر إلا إذا كانت قاعدته سياسية، فقد حدد الخطابان الحل في خمس نقاط:

١- تطوير نظام الحكم من نظام أحادي مطلق الصلاحيات من دون مساءلة، إلى نظام مؤسسي محدد الصلاحيات فصله النداء الدستوري بأنه «الملكية الدستورية» المؤسسة على الشريعة

الإسلامية، وتقرير حقوق المواطنين التي قررها الإسلام بأن الأمة صاحبة السلطة، في تقرير مصالحها، التي أقرتها الشريعة أو قررتها، وأنه من دون ذلك لن يكون شعار «الإسلام دستورنا» متجسداً.

٢- إنشاء مجلس للنواب، ينتخبه الراشدون من الشعب، رجالاً ونساءً ويكون له سلطة إصدار القوانين والتنظيمات، وله سلطة على رسم سياسة الدولة العامة، خارجية وداخلية، ويتولى المحاسبة والمراقبة، وتحقق بها الشورى الجماعية الملزمة التي أشار إلى إشتراطها الفقهاء كابن عطيّة الأندلسي.

٣- تعزيز إستقلال القضاء، بإجراءات وهياكل، تصل مفرداتها إلى عشرين بنداً وتجدرها مشروحة في خطاب بعنوان «رؤية لاستقلال القضاء»، فعبارة «القضاة مستقلون ولا سلطان لأحد عليهم إلا سلطان الشريعة» التي في ديباجة نظام القضاء لا تكفي، فالمطلوب استقلال نظام القضاء، فلن يستقل القضاء ما لم يستقل النظام.

٤- تجسيد مبدأ التعاون على البر والتقوى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الشؤون العامة، روحية ومدنية، بإجراءات فعالة يمثل السماح للناس بإنشاء جمعيات المجتمع المدني الأهلية كالنقابات والروابط، في شتى الشؤون ثقافية ومهنية واجتماعية واقتصادية وسياسية.

٥- فصل السلطين «القضائية» و«النيابية»، عن هيمنة السلطة التنفيذية، بحيث يتجسد مفهوم الحاكم في الدولة على أنه وكيل عن الأمة لا وكيل عليها، وليس أدرى بمصالحها من نواب الشعب، الذين هم «أولو الأمر» وأهل الحل والعقد، وهم أهل الرأي والعلم





الحيدان، متطرف وموظف لدى سلطان وناف

حزم، ونصوا على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يكون بإذن السلطة أو عدمه، فالتغيير بالبيان والمقابلة الإذاعية ونحوها مسألة لا خلاف فيها، ولا سقط الأمر الشرعي «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه»، والمواطنون شركاء في هذا الوطن، لكل منهم دوره، فهو على «تغرة من تغور الإسلام» سواء أكان في الصفوف الأمامية أم الخلفية.

وأثناء اعتقالنا شن عدد من عناصر القيادة، حملة لتشويه مطالب الإصلاح الدستورية ودعاتها، وهذه مقتطفات تدل على التفكير السائد لدى بعض أركان القيادة:

أ- وزارة الداخلية قالت: (توقيف عدد من المواطنين لتحقيق معهم فيما نسب إليهم مما لا يخدم الوحدة الوطنية وتماسك المجتمع القائم على الشريعة) وسردت أسماءنا «الشرق الأوسط السائد لدى بعض أركان القيادة:

أ- وزارة الداخلية قالت: (توقيف عدد من المواطنين لتحقيق معهم فيما نسب إليهم مما لا يخدم الوحدة الوطنية وتماسك المجتمع القائم على الشريعة) وسردت أسماءنا «الشرق الأوسط السائد لدى بعض أركان القيادة:

«المخاطر التي تحيط بالمملكة تجعلها حريصة هذه الأيام، على عدم السماح بأي نشاط تستغله جهات خارجية للإساءة إليها»، وكلامه يوحي بأنها ستسمح لهم بالنشاط إذا لم يستغل خارجياً. ولذلك حذر الناشطين من دعاة الإصلاح «من إستغلال أطراف خارجية مطالب الإصلاح، للضغط على الأوضاع الداخلية، والإساءة إلى الوحدة الوطنية»، «الحياة ١٤٢٥/٢/٤ - ٢٠٠٤/٣/٢٤». وهذا كلام عجيب لأن تصرف الدولة مع لجنة حقوق الإنسان الشرعية ١٤١٣هـ يدل على أن الدولة لن تسمح لأحد بأي نشاط، وظهور لجنة حقوق الإنسان عام ١٤٢٥هـ هل يدل على أن الضغوط الإنجليزية غير موجودة؟! وكأن الإصلاحيين لا القيادة - هم الذين يرحبون بالتدخلات الأجنبية، في شئون الدولة والمجتمع، وكأن الوطنية القائمة على الشريعة هي بقاء الظلم المنظم ونهب ثروة الشعب ونفطه، والإستبداد بالإدارة، ولا سيما في القرارات المصرية، من وراء ظهر الأمة.

ب- قالت وزارة الخارجية أنه تم اعتقال بعض المواطنين الثلاثة الماضي بسبب تورطهم في أعمال تحريض واستخدام أسماء أشخاص مرموقين ذوي سمعة دون موافقتهم، بهدف إثارة البلبلة، في موقف أحوح ما تكون البلاد للرؤية الواضحة، والوحدة الوطنية، وتعرض لهجمات من الإرهاب «الرياض الجمعة ١٤٢٥/١/٢٨هـ - ٢٠٠٤/٣/١٩م». وقد ذكر وزير الخارجية في مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية الأمريكية كولن باول (أن ما حدث يتعلق بأمن البلاد، وأن هؤلاء الأشخاص أرادوا الإنشقاق، في وقت تواجه فيه السعودية الإرهاب. والذين أفرج عنهم تعهدوا بعدم الرجوع إلى

١٧/ مايو/ ٢٠٠٣ م. ماذا تعني المشاركة الشعبية؟ ماذا تعني عبارة الجميع شركاء في الوطن؟ ألا تعني أن للمواطن الحق الكامل في مناقشة الشئون العامة للمواطن، أليس قيام الفقهاء والمفكرين وأساتذة الجامعات بكتابة خطابات المطالب كيباني «الرؤية» و «النداء الدستوري» من أرقى أنواع التعبير عن المشاركة الشعبية والشراكة في الوطن.

وإثباتنا لهذا المسار استقبل صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز بترحاب، أربعين «٤٠» من دعاة الإصلاحات الدستورية، وناقش معهم هدر المال العام، والاستبداد في الإدارة، واستقلال القضاء، والمجتمع المدني، ووعدهم خيراً، ووضحوا له فكرتهم في الفرق بين الإصلاحات الدستورية الأساسية الثابتة، والإصلاحات الشخصية المحدودة، وقال لهم: «رؤيتكم هي مشروع»، وذكر لهم أنه نادى بالمشاركة الشعبية في الجامعة العربية، مما يدل على أنه يؤيد المشاركة الشعبية في الداخل، ما دام ينادي بها للعرب جميعاً. ولكنه أشار إلى أن الشعب يحتاج إلى إنضاج، لأن الشعب إذا لم يستوعب مفاهيم الإصلاح السياسي الدستوري وآلياته، فلن يكون ظهوراً للإصلاح. وفي يوم ٢٥/١/١٤٢٥هـ الموافق ٢٠٠٤/٣/١٦ م، فوجئ دعاة الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني بسجن ثلاثة عشر شخصاً منهم، وأفرج عن عشرة منهم بعد أن أرغموا على توقيع تعهدات بعدم الدعوة إلى الإصلاح جملة وتفصيلاً، في بيان أو قناة فضائية، أو أي وسيلة إعلامية.

أما نحن فقد قدمت لنا صيغة تعهد، وجدنا أنه لا يجوز شرعاً التوقيع عليها، تنص على أننا أحدتنا فتنة وفوضى، وتحريضاً على عصيان «ولي الأمر» وأن علينا أن لا نتكلم في الإصلاح، أو ندعو إليه في بيان أو قناة فضائية أو أي وسيلة إعلامية، وأن علينا أن لا نجتمع في مكان، وملخص الموضوع تجريدنا من الحقوق السياسية والزمانا بالسكوت عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو «الإحتساب» على السلطة.

ولأننا حريصون على استمرار ما لنا من صلات طيبة بالعناصر الإصلاحية في القيادة، ولكون البلاد تمر بظروف عنيف تدعو إلى الهدوء، فقد وقعنا على تعهد بأن لا نسعى إلى عقد لقاء عام لدعاة الإصلاحات الدستورية مستقبلاً إلا بإذن الدولة، وربطنا طاعة الدولة في ما نكتب من بيانات وما نتحدث فيه عبر القنوات الفضائية ووسائل الإعلام بـ «المعروف» كما نص الحديث الشريف وأكد مفهومه شيوخ الإسلام كابن تيمية والغزالي وابن حزم. ولكن يبدو أن بعض عناصر القيادة، وجدوا أن هذا التعهد غير كاف، وكأنهم يريدون أن نطيعهم في المعروف وفي المنكر أيضاً، ولذلك فقد مرت أشهر ولم يفرج عنا، وبذلك أفرغ التعهد من مقتضاه الذي هو الإفراج السريع، فكتبتنا بأن التعهد مقتضاه الإفراج وإن لم يتم الإفراج، فإن التعهد فقد معناه ولم يعد ملزماً لنا.

ونحن والدولة تحكمان نصوص الشريعة وروحها ومقاصدها في ذلك، فليست مفاهيم الفوضى والفتنة واللبلة وطاعة الإمام مطلقة من الضوابط القيادية والفقهاء لكي يطلقها خط المحافظة، بما فيه من بعض عناصر القيادة والفقهاء والقضاة، على كل عمل لا يروق له، فقد صرح شيوخ الإسلام كابن تيمية وابن القيم والغزالي وابن

## الحاكم الفرد ليس أدري

## بمصالح الأمة من نواب

## الشعب، الذين هم (أولو الأمر)

## (وأهل الحل والعقد)، وهم

## (أهل الرأي والعلم والفضل)



لا يسهمون في استقلال القضاء وتعزيز حياده ونزاهته بل يعملون على عكس ذلك. ومن توفيق الله لمسيره الإصلاح أن الناس اطلعوا على محضرين من محاضر التحقيق معنا إذ تسربا إلى الانترنت فكشف المضمران ضخامة المزاعم الباطلة التي يراى بها ضرب الإصلاح الدستوري ودعائه.

٥. يتأكد هذا الاتجاه من خلال أسئلة التحقيق، إذ من الجلي أن خط المحافظة على التفكير السائد الذي جسدهته هيئة الإدعاء والتحقيق العام للدولة يريد ضرب دعاة الإصلاح بسيف القضاة من خلال أمرين:

الأول: الزعم بأن دعاة الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني يهدمون الوحدة الوطنية القائمة على الشريعة، ولعل بعض أركان القيادة ينسى الإعلام الذي يردد أناشيد «دستورنا القرآن» وكأن دستورنا القرآن يبيح الاستئثار بالمال والتحكم في التربية والاستبداد بالإدارة، والتفريط بمصالح الأمة وقمع حرية الرأي والتعبير والإحتساب على السلطة.

الثاني: استعداء القضاء وتقديم دعاة الإصلاح على أنهم أناس يشككون في نزاهة القضاء وعدليته، ونتيجة ذلك المتوقعة أن يصبح القضاء حكاماً وخصوماً في آن واحد، وهذا أمر بديهي إذا كان مركز القضاء محصوراً في أيديهم وكلاء، وأن القاضي الأصيل إنما هو الإمام، ومادام الإمام أدري بالمصلحة، إذا كان الأمر كذلك فلا داعي للمحاكمة أصلاً لأن القاضي الأصيل قد أصدر الحكم فسجن وضبط الدعوى والحكم في وسائل الإعلام:-

يا أعدل الخلق إلا في معاملتي  
فيك الخصام وأنت الخصم والحكم  
ومن أجل ذلك يطالب دعاة الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني باستقلال «نظام» القضاء، ولا يطالبون ببراءتهم إذا كان القاضي مجرد وكيل، فالمشكلة في «النظام» لا في أشخاص القضاة، وهذا أمر شرحته مذكرة «رؤية لاستقلال القضاء» المرفقة.

#### رأياً: مسؤولية القضاء: تجاه الرأي والتعبير، فضلاً عن الإصلاحات الدستورية

من الواضح أن وزارة الداخلية تستخدم سجن الإستظهار «التوقيف»، لإرهاب حرية الرأي والتعبير، لكي يتاح لها أن تفصل وأن تقمع،

استخدام أسماء الآخرين، وأما الذين أبوا فقد اختاروا طريق القضاء «الشرق الأوسط ٢٩/١/١٤٢٥ هـ - ٢٠/٢/٢٠٠٤ م» وكأن هناك تزوير أسماء؟ وكأن هناك أناساً اشتكوا؟ وكأن القضاء تقدم إليه أحد من ذكرت الدولة أن أسماءهم كتبت من دون إذنهم؟ وكأنه لا بد من الاعتقال، لمثل هذه الدعاوى الكيدية؟ ج- قال وزير الدفاع: هؤلاء تمردوا على أباثهم، وقد أفرج عن عدد منهم، ممن التزموا، ونأمل أن يهدي البقية الباقية» وهدد بالإحالة إلى القضاء، واتهم دعاة الإصلاح بالإنشقاق، وسرد آيات من القرآن الكريم، تؤكد أن هذه التهم لها عقاب شرعي في القضاء الإسلامي.

#### ثالثاً: تحليل موقف الرافضين الإصلاح من عناصر القيادة

هذه الحملة على دعاة الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني، تنبئ عن مؤشرات وظواهر، تدل على نمط التفكير السائد عند خط المحافظة على الأفكار والآليات الأموية والعباسية، وبخاصة هذه التصريحات ومضمونها ما يلي:

١. استخدام عبارات تشوه دعاة الإصلاح السياسي والدستوري، وتصوره إخلالاً بالوحدة الوطنية، وكأن دعاة الإصلاح هم الذين سيفتحون المجال للأمريكان لينبؤوا قواعدهم في البلاد، وليتدخلوا في شؤون النفط، وليتدخلوا في أمور التربية والتعليم.

٢. فوق ذلك يتحدث بعضهم عن العلاقة بين المجتمع والقيادة، وكأن الحاكم بل الأمير أب للمواطنين ويجب على دعاة الإصلاح الدستوري بره وطاعته المطلقة، فالقضية - عندهم - ليست قضية مواطنين تعاقبوا مع الحاكم على أن يحكم بالعدل والشورى كما قرر فقهاء السياسة في الأسلام، بل قضية أبناء مشاغبين على والد

يحكم بـ «السيف الملمح» وفي ذلك تجاهل لطبيعة التعاقد الاجتماعي بين المجتمع والقيادة، الذي تترتب عليه حقوق وواجبات على كلا الطرفين. وقد قرر الأسلام هذا المبدأ قبل أربعة عشر قرناً من إستقراره في الفكر السياسي الأوروبي الحديث.

٣. واضح من ذلك أن خط المحافظة والتشكيك بالإصلاح، بما فيه من بعض عناصر القيادة يستخدم مصطلحات الفتنة والبلبلة والإخلال

بالوحدة الوطنية والقوضى والتخريض، وكأنه وحده الذي يقرر المصلحة للأمة، وكأنه أدري بالمصلحة منها وفوق ذلك هو أدري بالشريعة لذلك فهم الذين يقررون متى شاءوا أن حقوق الإنسان والدستور من الشريعة أو من العلمنة.

٤. واضح فيها ثقة خط المحافظة وتعويق الإصلاح المطلقة بأن القضاء تابع لهم، وسيجرم من اتهموا، وهذا محتمل مادام ولي الأمر أدري بالمصلحة ومادام هو القاضي الأصيل، وليس القاضي في المحكمة إلا وكيل، ومع ذلك فإنهم يحاولون علناً التأثير على القضاء بهذه التشويهات، وهم بذلك يصورون القضاء وكأنه أداة في أيديهم، وبذلك يضاف إلى السلاحين الآخرين البوليس والإعلام، ويخفق دعاة الإصلاح بهذا المثلث. إنهم يتحدثون عن إدانتنا في القضاء قبل إحالة القضية إليه وقبل إصدار حكمه، وفي ذلك تدخل وضغط سلطاني وإعلامي على القضاء، وفي ذلك أيضاً تشويه للقضاء والقضاة، وكأنهم فزاعة تقمع بها الدولة حقوق الناس السياسية، وهذا يدل على أن خط المحافظة عند بعض أركان القيادة





سلطان: الأب الدكتور واللس

فرق بين من وقع وتبنى: إن هيئة الإدعاء العام، قد جرمت كل هؤلاء الفقهاء وأساتذة الجامعات واتهمتهم بالعدوان على الشريعة: إذا كنت لا تدري فتلك مصيبة/ وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم ٤- أننا ينبغي أن نرفع أصواتنا بالإنكار على مثل هذه التصرفات، ونأمل من السائرين على خط الإصلاح السياسي والدستوري الذي دشنته خادم الحرمين الشريفين

وولي عهده الأمين سواء كانوا في القيادة أو القضاء، أومرافق الدولة الأخرى أو وزارة الداخلية وغيرها، أم في المجتمع بكافة أطيافه الاجتماعية والثقافية والإقليمية والمذهبية أن لا يتخاذلوا، ونأمل أن يثبت القضاء من السائرين على خط الإصلاح استقلالهم، وأن يلاحظوا أن العناصر التي لا تريد الإصلاح في القيادة تزج بالقضاء والفقهاء لكي تضرب بهم أصحاب الرأي والتعبير والأمريين المعروف والنسابة عن المنكر عامة والمعتنين بالاحتساب السياسي خاصة من الأمريين بالعدل والناهين عن الظلم في الشأن العام. إن زج مؤسسة القضاء اليوم بقضية دعاة الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني مثل زج هيئة كبار العلماء والإفتاء بالأفوس مسمي لهم أشخاصا وتيارا وله عواقب فظيعة لأنه يضمن شريعة العدل بالعدوان. ونموذج ذلك مسلك الدولة قبل أكثر من عشرة أعوام تجاه جمعية «حقوق الإنسان الشرعية» التي أنشأها ستة من الفقهاء وأساتذة الجامعات، وأحدهم بالأفوس هو أحدنا اليوم الدكتور/ أبو بلال عبدالله الحامد، وقد قمعتها الدولة بسيف الفقهاء فاستصدرت فتوى من هيئة كبار العلماء بعدم مشروعية اللجنة، وكانت هذه الفتوى أساساً اعتمدت عليه الدولة في فصلهم من جامعاتهم ومراكزهم، وتشويه مقاصدهم وسانلهم، من أجل ذلك صدر قرار بفصلهم، مرفقاً بفتوى هيئة كبار العلماء التي جاء فيها أن مجلس هيئة كبار العلماء:

(يستغرق تصرف هؤلاء الإخوة، في تكوينهم أنفسهم لجنة للدفاع عن الحقوق الشرعية، وإعلانها في وسائل الإعلام الأجنبية، ويستنكر هذا العمل ويقرر بالإجماع عدم شرعية قيام هذه اللجنة،

من دون رقيب ولا حسيب، وقد قمعت مئات من خطباء المساجد وكتاب الصحف والإعلاميين، ودعاة الإصلاح السياسي جزء من هذا النسيج. وقد وثقت بأن القضاء، سواء كان القضاء العام أو ديوان المظالم، لن ينس ببنت شفة. ودليل ذلك مايلي:

١- أن وزارة الداخلية لا تسمح للقضاء أن يتفقد أحوال المساجين، ولا أن يزورهم في الزنازين، لكي يطمئن القضاء إلى أن السجن «تعييق» عن الحركة كما قرر الإسلام قبل أربعة عشر قرناً من تنادي الدول الحديثة إلى ذلك وليس بـ«تضييق» يتم فيه تعذيب الأجساد والنفس.

٢- ولا تتيح وزارة الداخلية للقضاء أن يتأكد من أن اعترافات المتهمين صحيحة شرعاً، ولا تتيح للقضاء أن يمارس دوره في التأكد من طبيعة التوقيف ووظيفته، ولا تتيح له الأنظمة والإجراءات العملية أن يرفض إعترافات المعتقلين التي تنتزع بالتعذيب والإكراه.

٣- ولا تسمح وزارة الداخلية للقضاء أن يمارس دوره، في الأمر بالإفراج عن الموقوفين أشهراً بل ولا سنين من دون محاكمة، وعديد من الذين سجنوا في قضايا الرأي والإصلاح، قبعوا في السجون مدداً طويلة، ولم يستطع القضاء، أن يقول في قضية أي سجين رأي أو غيرها: أخرجوه أو قدموه للمحاكمة.

من أجل ذلك نطالب القضاء بتفهم قضيتنا وإطلاق سراحنا، وتعويضنا مادياً ومعنوياً، عن ما أصابنا من ظلم، لأننا لم نمارس عملاً يستدعي سجن استظهار ولا سجن عقوبة. وهذه هي مبررات المطالبة:

٨- استقبل ولي العهد الأمير عبدالله نائب الملك خطاب الرؤية بترحاب وجري النقاش الصريح في مضمون المطالب، وأقر مشروعيتها عندما قال «رؤيتكم هي مشروع» ولكن الشعب يحتاج إلى إنضاج، ودعاة الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني عندما يمارسون دورهم في تثقيف الشعب، قد أخذوا ضوءاً أخضرًا من نائب الملك، فكيف تجرم الدولة أشخاصاً استقبلهم نائب رأس القيادة، واعتبرهم معبرين عن مشروعه.

٢- من الواضح من خلال التشويش الإعلامي الذي قام به الجناح المحافظ في القيادة، أن هناك اتهاماً لخطابي «الرؤية» و «النداء الدستوري» بمخالفة الشريعة، وقد وضع ذلك من خلال أسئلة التحقيق معنا، فإذا كانت الدولة في صلب نظامها الأساسي قالت «دستور البلاد هو كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم» فإذاً هي تعرف أن الدستور إطاراً لتنظيم الأمور وأن الإسلام لا يعارض الدستور. وتعرف أن الدستور إذا كان منبثقاً من الشريعة، هو الذي يضمن التطبيق الصحيح للشريعة في الدولة الإسلامية الحديثة.

٣- خطاب الإصلاح الدستوري مؤسسان تأسيساً محكماً على الشريعة، ومن الغريب أن يتهم هذا الخطابان أو يتصور أنهما يعارضان الشريعة، وقد وقعها أكثر من ٢٥ أستاذاً من أساتذة أصول الفقه والفقه والحديث وعلوم القرآن والعقيدة البارزين في كليات الشريعة وأصول الدين ومن تولوا رئاسة أقسام وعمادات كليات شرعية أو إدارة جامعات إسلامية، فضلاً عن عديد من المحامين الشرعيين الذين يحملون شهادات عالية أو عليا من كليات الشريعة، إن تجريم الموقوفين هو أيضاً تجريم للموقعين، ولا

**لا يجب أن يتفرد بالتصرف في**

**مصالح الأمة بعض عناصر**

**الأسرة المالكة، وكأنهم من جنس**

**الملائكة لا يحاسبون ولا يسألون**

الظروف الحالية قد لا تتبجح للقضاء القيام بذلك فلا زالت السلطة التنفيذية مجسدة بوزارة الداخلية تجمع دوره، دليل ذلك أن القضاء لم يستطع منذ نشوء الدولة السعودية أن يضمن محاكمات علنية للمتهمين بتهمة سياسية.

من أجل ذلك نطالبكم على أقل تقدير بمخاطبة السلطة التنفيذية، بأن عليها أحد أمرين: إما الإفراج الفوري، أو الإحالة إلى القضاء لإقامة محاكمة «علنية» ونصر على أن علانيتها هي الإجراء البسيط الذي له علاقة كبرى بعدالتها وشرعيتها للأسباب التالية:

١- أن الأصل في المحاكمات الشرعية العلانية، ولا تعتبر المحاكمة شرعية ولا عادلة إذا لم تكن علنية، وكل محاكمة سياسية سرية هي ظلم وعدوان.

٢- نصت جميع القواعد القضائية في الدول العادلة على علانية المحاكمة وقد أخذت الدولة بهذا الإجراء العادل في المادة ١٥٥ من نظام الإجراءات الجزائية.

٣- أن القضاء إذا إتجه إلى إستثناء المحاكمة السياسية من العلانية، فإنه يأخذ بالإستثناء الذي يهدم به الأصل، فللقاضي إستثناء بعض القضايا من العلانية إذا كان ذلك يساعد العدالة، ولكن إتجاه القضاء في هذه القضية للإستثناء لا يصب في مصلحة العدالة، وللأسف فإن عديداً من القضايا لا يرتاحون من حيث المبدأ للشفافية والعلانية، وهذا الإجراء ليس له وجهة في قانون الشريعة الذي أرسى مبدأ العلانية قبل أربعة عشر قرناً من تنادي الأمم الحديثة إليه للأسباب التالية:

١- أن السرية مظنة الهوى، فالسرية هي طابع الأعمال التي لا يراد سبر غورها ولا معرفة حقيقتها كما قال الشاعر:

الستر دون الفاحشات ولا

يلقاك دون الخير من ستر  
٢- أن العلانية أمر يثبت به القضاء استقلالهم، ويثبت أن الدولة ليس لديها ما تخشاه أو تخفيه عن أنظار المهتمين بقضية حقوق الإنسان والعدالة في الداخل والخارج، من محامين وإعلاميين ودعاة حقوق الإنسان، واللجوء إلى السرية يعطي إنطباعاً بأن الدولة لا تنوي إقامة محاكمة عادلة أولاً، وأنها لا تريد أن يستقل القضاء قانونياً، وأن القضاء غير فعالين في المطالبة باستقلالهم ثالثاً.

٣- أن عناصر المحافظة من القيادة اتهمت مشروع الإصلاح السياسي الدستوري ودعائه بتهمة شتى وشوهت المقاصد والوسائل في الإعلام وما فعلته تلك العناصر يشكل ضغطاً غير مباشر على القضاء وفيه إيهام للقضاء بنوع الحكم، فصار من حق المتهمين أن يعرف الناس دفاعهم عن أنفسهم إذ ليس من العدل أن تجرم الدولة الأفراد العزل علناً، في قنوات الإعلام، ثم يكون دفاع المتهمين عن أنفسهم سراً.

٤- الدولة تعلن الالتزام بالكتاب والسنة دستوراً، والعلانية إحدى إجراءات العدالة الإسلامية، وهي أيضاً ملتزمة بما وقعت عليه من موافيق، لأن هذه الموافيق تعد من الأنظمة المرعية، مادامت لا تخالف الشريعة، وهذه الأنظمة التي وقعت عليها الدولة تنص على ما نطالب به، فقد وقعت الدولة على «إعلان القاهرة لحقوق الإنسان

وعدم جواز إقرارها، لأن المملكة العربية السعودية بحمد الله تحكم بشرع الله، والمحاكم الشرعية منتشرة في جميع أرجائها، ولا يمنع أحد من رفع ظلامته إلى الجهات المختصة في المحاكم أو في ديوان المظالم، وكاتبوا النشرة يعلمون ذلك تمام العلم، ولما يترتب على وجود هذه اللجنة من أمور لا تحمد عقباه» «الشرق الأوسط الجمعة ٢٥ / ذو القعدة / ١٤١٣ الموافق ١٤ / مايو / ١٩٩٣ م». واتهمتهم بالخروج على الدولة حتى اضطرت فقيهاً جليلاً مثل الشيخ عبدالله الجبرين إلى إعلان طاعته الإمام في العسر واليسر في وسائل الإعلام وعلى رؤوس الأشهاد وكأن لجنة «الحقوق الشرعية» تندرج تحت مفهوم الخروج على الدولة!

وماذا بمصر من المضحكات

ولكنه ضحك كالبكاء

ثم سجن عديداً من رموز دعاة حقوق الإنسان ومناصريها، من فقهاء وعلماء ومتقنين على خلفية اللجنة. وأحيل بعضهم إلى القضاء فأصدر القضاء أحكاماً قاسية بتجريم أمور مشروعة أو مباحة، ولو افترضنا أن في بعضها خطأ على أكثر تقدير لما تجاوز «الجنة» البسيطة لا «الجنابة» الكبيرة، وقد أضعفت هذه الأحكام كما أضعفت فتوى هيئة كبار العلماء الفقة في الفقهاء والقضاة، وأبرزتهم آلة من آلات قمع الشعب، ومطالبه العادلة.

وفي نهاية المطاف وتحت ضغوط دولية حسب ما يشاع أنشأت الدولة «لجنة حقوق الإنسان الوطنية» بعد أكثر من عشر سنوات من المطالبة بها، فصار إنشاؤها حلالاً مشروعاً أو واجباً شرعياً، بعد أن كان بالأمس محرماً غير مشروع، والتفت الوزارة على مفهوم لجان حقوق الإنسان الأهلية بإنشاء لجنة ظاهرها أنها «وطنية»

و«أهلية» وأعمالها حتى الآن تؤكد أنها واجهة إعلامية لوزارة الداخلية.

والفقهاء والقضاة والمفتون وقعوا في ورطة عندما حرموا بالأمس حقوق الإنسان وشرعوا اليوم، وكذلك الفقهاء والقضاة أمام دعوة الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني لو فعلوا ما فعلته هيئة كبار العلماء بالأمس، سيدمدون أنفسهم على أنهم غير متعقبن ولا ملمين بالوسائل الحديثة لتحقيق مقاصد الشريعة وكأنهم من الذين يدورون مع السلطان حيث دار، وسيكونون كالذين يحرمون زراعة العنب لأن بعض الناس يعصرونه خمرًا، وسيكونون من الذين يقمعون مقاصد الشريعة والعدل والشورى بتأويل الدين، ويضربون روحها بنصوصها، وكلياتها بجزئياتها، إن دعوة الإصلاح السياسي الدستوري، قد تقدم اليوم على أنها فتنة وإخلال بطاعة الإمام، وفي غد تتضح الرؤية بأنها الوسيلة المناسبة التي تضمن التطبيق الصحيح الشامل للشرعة. وهذا الأمر لا يسيء إلى القضاء والفقهاء فحسب بل يسيء إلى الإسلام، ويفتح الباب الموارب لسيول العلمنة والهيمنة والتدخلات الأجنبية والفتن الأهلية التي تلوح في الأفق.

خامساً: أطلقوا سراحنا أو حاكمونا علانية

من أجل ذلك نطالب السلطة القضائية، من خلال سماحتكم رئيس المجلس الأعلى للقضاء، بإطلاق سراحنا فوراً، ونحن ندرك أن





هل مشروع الإصلاحيين مشروعاً كما قال؟

والقضاء ووزارة الداخلية والأهالي وذوي المبادرات من دعاة حقوق الإنسان والإصلاح الدستوري والمجتمع المدني، ينبغي للجميع أن يتعاونوا على البر والتقوى، وإن اختلفت مناهجهم ومراكزهم وأدوارهم لأنهم يتفقون في الغاية وهي الحرص على حراسة الملة، وسلامة الدولة، وصلاح الأمة، برفع لافتة العدالة.

وكل منهم ومنا ومنكم (على ثغرة

من ثغور الإسلام فالله أن يؤتي الإسلام من قبله) كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم، ونضعكم أمام تبعكم الجسيمة، وكل منا ملق جزء عمله في الدنيا والآخرة أمام الله ثم أمام هذا الشعب الذي يتشوق إلى تعزيز العدالة والشورى، (وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون \* وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون). وفقنا الله وإياكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

من دعاة الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني

الأستاذ الدكتور/ أبو بلال عبدالله الحامد:

الأستاذ السابق بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الأستاذ/ علي الدميني: إديب وشاعر

الأستاذ الدكتور/ متروك الفالح: أستاذ السياسة المقارنة

والعلاقات الدولية بجامعة الملك سعود

حرر في الرياض يوم الأحد ١٥/٦/١٤٢٥هـ - ١/٨/٢٠٠٤م

الأساتذة المكرمين: وكلاهما المحامين:

نرجو تسليم الخطاب لصاحب المعالي الرئيس الأعلى للقضاء وإرسال نسخة لكل من:

١- خادم الحرمين الشريفين راعي مسيرة الإصلاح

٢- صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز

٣- صاحب الفضيلة رئيس المحكمة الكبرى بالرياض

٤- صاحب الفضيلة رئيس لجنة محاكمتنا القاضي محمد بن

ابراهيم الخنين

٥- رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

في الإسلام» وهو من مواثيق جامعة الدول العربية ١٤١٢هـ «١٩٩١م»، ووقعت ثانياً على «وثيقة مناهضة التعذيب» سنة ١٤١٦هـ «١٩٩٧م»، ووقعت ثالثاً «وثيقة مؤتمر تونس للإصلاح» ١٤٢٥هـ «٢٠٠٤م»، ووقعت رابعاً «وثيقة حقوق الإنسان العربي» الصادرة من الجامعة العربية في شهر جمادى الآخرة ١٤٢٥هـ «أغسطس ٢٠٠٤م» وأودعت وثائق توقيعها لدى الأمانة العامة للجامعة العربية، وهذه الوثائق تؤكد ما سبق أن أصدره الفقهاء والمفكرون الإسلاميون في المجلس الإسلامي الأوربي «ميثاق حقوق الإنسان في الإسلام» سنة ١٤٠٠هـ «١٩٨٢م»، ومقتضى ذلك أن الدولة ملزمة بمحاكمة علنية، لكي يعرف الناس ما يحكم به القضاء أياً كان نوع الحكم.

٥- العلنية هي التي تدلل هل القضاء يعتبر الرأي المسنول حقاً وواجباً أم جريمة؟ وهل يعتبر دعاة الإصلاح السياسي الدستوري، الداعين إلى تعزيز تطبيق الشريعة الإسلامية في المال العام والإدارة والتربية ونحوها دعاة قسط أم مجرمين؟ وهل سيعتبر الفقهاء من أساتذة الشريعة الذين وقعوا على خطابي الرؤية والإصلاح الدستوري جهلة بالدين؟ وهل وزارة الداخلية ستظل على أساليبها السابقة تسجن وتعذب وتجرم تحت تأويل مصطلحات الفتنة والفوضى وعصيان «ولي الأمر» ودرء المفساس؟ وهل القضاء سيستجيب لها فيخجل بالمواثيق التي وقعت عليها؟

إن قضيتنا قضية رأي ونحن إصلاحيون، كما إعترفت الدولة من خلال تصريحات عناصر القيادة، وكما صرح رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قناة تلفزيون العربية مساء الإربعاء الموافق ١٩/٥/١٤٢٥هـ

٦- أن في نظام القضاء فجوات تتيح للسلطة التنفيذية التدخل، وتفتح الباب لتجريم الرأي والتعبير المشروعين وأهمها أمران في هذا المقام:

الأول: ليس فيه مدونة لحقوق المواطنين في الرأي والتعبير، تحدد ما هو محظور من ما هو مباح من قضايا الرأي والنشر والمطبوعات، فليس فيه سلم لدرجات «الجريمة» أو «الجنائية» في مجال الرأي والتعبير..

الثاني: ليس فيه أيضاً تحديد أو سلم «للعقوبات» وليس فيه قواعد وضوابط للعقوبات، في مجال قضايا الرأي والنشر، فليس فيه إلا قاعدة التعزير، وهي قاعدة فضفاضة، تمتد من ضربة بالسوط إلى ضربة بالسيف، وفيها مجال واسع لإنتهاك الحقوق السياسية للمواطن، ولن يستطيع القضاء سد مسارب التدخل، ولا إثبات حيادهم ونزاهتهم إلا بمحاكمة علنية أمام الناس الذين هم شهود الله في أرضه، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: لقد إستقر في أي قديم الدهر وحديثه أن عدالة القضاء النابعة من إستقلاله في أي دولة، هي أن يستطيع القضاء إصدار أحكام على الدولة، وأن يستطيعوا أن يبرؤوا من جرمتهم الدولة، وأن يحفظوا حقوق الأفراد العزل من إنتهاك الدولة، وأن يحموا المضطهدين، وأن يخرجوا المسجونين ظلاً.

وإذا لم يفعل القضاء ذلك فإن ذلك لا يعبر عن ضعف إستقلال القضاء فحسب، بل يعبر عن ضعف النظام السياسي أيضاً، كما أنه يدل على هشاشة خط دعاة الإصلاح الرسمي والشعبي في القيادة



## هل تكسب أو تخسر الحكومة من الانتخابات؟

ذكر مسؤولون سعوديون في بداية شهر أغسطس الماضي بأنهم سيؤجلون الانتخابات البلدية حتى شهر نوفمبر من أجل إعداد أفضل لعملية التصويت. ومن الناحية النظرية فإن الانتخابات تبدو كما لو أنها وسيلة للحكومة السعودية لإعادة بناء روابطها مع الولايات المتحدة فيما تسمح للرياض إدراج نفسها مع العناصر الليبرالية داخل المملكة بالدعوة للإصلاح. وبالرغم من أن الانتخابات قد تولد دعماً لحرب النظام ضد القاعدة ولكن في الوقت نفسه قد تغضب المؤسسة الدينية الوهابية المحافظة، وهذا آخر شيء تقدم العائلة المالكة عليه أو مضطرة إليه.

وقد ذكرت الحكومة في بيان رسمي بأنها ستشرع في أول انتخابات بلدية في البلاد على ثلاث مراحل تبدأ في نوفمبر، أي بعد عطلة شهر رمضان، حسبما ذكر مسؤولون سعوديون لوكالة الأنباء السعودية في الرابع من أغسطس الماضي. وجاء في البيان بأن قرار تأجيل الانتخابات، والتي كان من المقرر إجراؤها في سبتمبر، قد تم بالتشاور مع مجموعة الأمم المتحدة التي تقدم مساعدة للحكومة من أجل تطوير البنية التحتية لعملية التصويت، لانتخاب نصف الأعضاء في ١٧٨ مجلساً بلدياً في ١٣ منطقة في المملكة (وسيعلن الملك النصف الآخر من الأعضاء). المرحلة الأولى من التصويت ستتم في منطقة الرياض في منتصف نوفمبر، أي بعد شهر رمضان، أما المرحلة الثانية فستبدأ قبل الحج أي في أوائل يناير، وستغطي المنطقة الشرقية وهكذا مناطق عسير والباحة وجيزان ونجران. أما المرحلة النهائية والتي من المقرر عقدها في حوالي فبراير فستتم بعد الحج وستغطي مناطق مكة والمدينة والقصيم والجوف والحدود الشمالية وتبوك وحائل.

لا ريب أن النظام السعودي يتجه نحو شيء غير مسبق مثل الانتخابات المحلية، فيما تشير التوقعات إلى استئناف تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية لنشاطه عقب

هذوء حذر وهذا ما ظهرت مؤشرات الضاربة منذ بداية سبتمبر. وفيما يبدو فإن الحكومة تأمل من وراء الانتخابات البلدية إلى تحقيق هدفين رئيسيين: الأول تصحيح علاقاتها مع واشنطن وتوليد أكبر اصطفاك داخلي من أجل إعادة ترميم المصداقية المتهمة لأكثر من سنتين. وتحقيق هذين الهدفين، فإن العائلة المالكة تستطيع أن تظهر وكأنها تقوم بعمل في الاتجاه الصحيح بخصوص وعودها المكررة بالإصلاح، وبإمكانها في ضوء ذلك الظهور في الداخل والخارج بأنها تقيض بقوة واقتدار على السلطة. ولكن الانتخابات قد يكون لها تداعيات غير محسوبة في الظاهر، من قبيل تسلق بعض المتعاطفين مع تنظيم القاعدة على سلم الانتخابات والوصول إلى الحكومة على المستويات الشعبية، أو ربما قد تؤدي

### أهداف الحكومة من

#### الانتخابات: تصحيح العلاقة

#### مع واشنطن وبناء اصطفاك

#### داخلي بعد انهيار المصداقية

الانتخابات إلى عزل رجال الدين الوهابيين المحافظين، الذين لديهم تأثير كبير على الروح الوطنية.

ويدرك النظام السعودي بأن هناك تقاطعات عديدة وهامة داخل المجتمع السعودي ليس فيما يتصل بالتعاطف مع القاعدة فحسب، ولكن فيما يرتبط أيضاً بالنزعات العدائية المتنامية ضد آل سعود. وفيما تبقى قدرة الحكومة محدودة في سعيها من أجل تحقيق اصطفاك داخلي كبير والفوز بأغلبية الشارع المتضرر، فإنها تبدو قادرة على تهدئة وتقريب العناصر الحداثية التي تنادي بالإصلاحات الديمقراطية.

إن هذه الحركة الإصلاحية غير الإسلامية، بالرغم من محدوديتها من حيث الحجم والتأثير تقدم للنظام وصفة عاجلة

للدعم المطلوب. وفي الوقت نفسه، فإن الرياض لا تنوي الامتنثال لكافة المطالب التي ينادي بها المجتمع المناوئ للوهابية. ومن الناحية التكوينية ثقافياً فإن الاصلاحيين مبالون في الحلول التصالحية وأنهم يرغبون في المشاركة جنباً إلى جنب مع آل سعود في الحرب ضد الإرهاب.

بالنسبة للعائلة المالكة، فإن مشكلة ارضاء وتهذئة الليبراليين في المملكة هي أنها قد تعزل حلفاءها التقليديين والقدماء في المجتمع المدرسي الوهابي. وليس الحظاء الدينيين فحسب آل سعود ينددون بالليبراليين الذين يصمونهم بالعلمانيين، ولكن يعتبرون زعماء القبائل وعلماء الدين شخصيات سيادية، والتي قد تجنب كثيراً منهم مواجهة مباشرة مع أي محاولة للدمقراطية.

وهذا يصب في صالح الاسلامويين الراديكاليين والعناصر الجهادية المناوئة للنظام، والتي ستملك حينئذ سلاحاً أيديولوجياً لتشره في وجه العائلة المالكة. وأكثر من ذلك، فإن الانتخابات قد تكون وسيلة بالنسبة للوهابيين المحافظين أو الاسلاميين غير العنفين كيما يحصلوا على تأثير أكبر في المملكة عبر النشاطات الانتخابية الشعبية.

ومن خلال بناء تحالفات مع الحداثيين، اذا ما استطاعوا تزويد عمود فقري صلب للدولة، فإن النظام السعودي يستطيع تقليل حجم التهديد المفروض عليه من خلال مداهمة أوكار المسلحين. يبقى رؤية كيف تنوي العائلة المالكة الموازنة بين تحالفاتها التقليدية القديمة مع تحالفاتها الجديدة والحديثة. وما هو واضح فإن الانتخابات قد تضاعف من النشاط العنفي في المملكة.

على أية حال، فإن معركة الانتخابات قد تكشف عن الأسلحة التقليدية التي باتت معروفة في الانظمة الاستبدادية والشمولية، فهناك نزعة تلقائية لدى العائلة المالكة بدفع خصومها خارج المعترك الانتخابي. وقد ذكرت مصادرة عديدة بأن الحكومة بدأت اتصالاتها مع بعض الشخصيات في



هل سيشارك الشعب فيها؟

عليهم متطلبات الترشح . وختم المدير العام اللواء تصريحه بأن كل سجين يتساوي مع أي مواطن آخر في مجال الحقوق والواجبات. ثم إنه مما يقلق الصدر . أن بدأنا نسمع (حتى قبل انصرام النصف الأول من الشهر الذي أعلنت اللائحة في يوم ٩ منه) عن بدء تقاطر الراغبين في عدد من مدن المملكة.. في الترشح للمقاعد المعروضة للإنتخاب. ولقد جاء ضمن الراغبين، في مدينة مكة المكرمة مثلاً: الرئيس السابق لجامعة أم القرى، معالي الدكتور راشد الراجح، وكذلك رجل الأعمال عبدالرحمن فقيه، كما قرأنا عن رجال أعمال يرغب في الترشح لمقعد انتخابي في مدينة الرياض قام بالتعاقد بمبلغ (يتراوح بين المليون والمليون دولار) مع إحدى مؤسسات الترويج الإعلامي لإدارة حملته الإنتخابية. وفي هذا وذاك إشارة واضحة عن تطلع الناس واستيشارهم ببدء الإنتخابات الديمقراطية في البلاد، وأنهم يأخذونها مأخذ الإهتمام والجِد.

وأود أن أقدم هنا ما أسميته أهداف . الديمقراطية السبعة:

- ١ - التعددية.
  - ٢ - استقلال السلطات الثلاث.
  - ٣ - تعزيز الحريات.
  - ٤ - تنفيذ المواثيق الدولية برمتها، نصاً وروحاً.
  - ٥ - حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة، في مناحي الحياة.
  - ٦ - إشاعة التسامح.
  - ٧ - ترسيخ العدالة الاجتماعية بعمامة.
- وأخيراً يمكن القول بأن إحتفال هذه السنة باليوم الوطني للمملكة العربية السعودية في ٢٣ من هذا الشهر (سبتمبر) سيكون له طعم ومذاق ونكهة خاصة.

أكله إلا عبر وعينا أفراداً وجماعات ومسؤولين بأهمية هذه التجربة وما تنزره من مكاسب، قد نفوتها تهاوناً أو استخفافاً أو عجزاً.. فلنتفاهل بقدرتنا على الإنجاز!.

وأود هنا أن اسارع بتكرار إكباري وإعجابي باللائحة التي أصدرتها الدولة

السعودية في الشهر المنصرم، في يوم الإثنين ٩ من أغسطس ٢٠٠٤م، بدت اللائحة غاية في الجودة، وكانت غاية في التفصيل والتوضيح، بما شمل تعميم وعمومية وشمولية أخقية (من لهم حق التصويت).. بما لا يستبعد أحداً من نصف المقترعين المنتظرين (النساء)، نصف المجتمع، فقد جاءت اللائحة واضحة وصريحة بأن كل مواطن، كل مواطن (ماعدا العسكريين) له حق التصويت.

## الحكومة بدأت الاتصالات مع

### شخصيات لترشيح نفسها

## للانتخابات لتقويت الفرصة على

### مرشحين مستقلين

ثم ظهر في الأخبار ما يخلب بصر القاري.. عن أنه سيحق للسجناء أن يصوتوا/يقترعوا. فلا أظن أن أحداً في العالم قد سمع بأن المساجين يحق لهم التصويت، ولا . في تخميني.. حتي في الدول الإسكندنافية! وهذه خطوة تسجل بمداد خاص لصالح الدولة، واتباع اللواء/ علي الحارثي، وهو مدير عام السجون في المملكة، الذي أدلى بالتصريح الصحافي، بأن فرصة وحق التصويت مفتوحان لكل فرد، بلا أي استثناء، وأسارع هنا لأصق وأهل، بل، ولا بد وأن أعترف بأن اهتزت مشاعري حينما واصلت قراءة تصريح السيد اللواء، بما فاق كل التوقعات في تصوري، حين أضاف . أيضاً.. بأن: المساجين سيكون لهم حق الترشح للمقاعد الإنتخابية. إذا انطبقت

مناطق المملكة المختلفة من اجل دفعها للترشيح مع ضمان الدعم والدعاية الانتخابية. وقد حظيت خطة الحكومة بتأييد من الادارة الاميركية نفسها التي باتت على قناعة بضرورة استبعاد المتشدين الدينيين المناوئين للولايات المتحدة وهذا ما يمنح الحكومة فسحة التلاعب في العملية الانتخابية على بساطتها ومحدودية الصلاحيات المنوطة بالمجالس البلدية.

في المقابل، تتزايد التوقعات والآمال المعقودة على التجربة الانتخابية باعتبارها فاتحة لعهد جديد في بلد لم يعد على النشاط السياسي الشعبي. وفي مقالة كتبها د. إبراهيم عباس تنو حول الانعكاسات الداخلية للانتخابات اذا ما سارت بالطريقة الديمقراطية ورد ما يلي:

نحن علي وشك أن تلج باباً من أبواب الديمقراطية في المملكة العربية السعودية، وذلك في شكل بدء التصويت . الاقتراع للانتخاب المباشر للمجالس البلدية في ١٧٨ موقعاً بلديا في ١٣ منطقة التي تغطي انحاء البلاد، والمقصود هنا هو انتخاب نصف أعضاء كل مجلس محلي/ بلدي، بدءاً بمنطقة الرياض في شوال ١٤٢٥هـ/ نوفمبر ٢٠٠٤م.

ونحن يلزمنا الكثير والكثير من التوعية ومحو الأمية في مجالات ومفاهيم، وعمليات الديمقراطية، من ألفها إلى يائها. وحاجتنا هذه في المملكة العربية السعودية تشمل المواطن الناخب/ المقترع، وكذلك الشخص المتقدم للإنتخاب المترشح .. بل علينا أن نشمل منظمي ومنفذي عمليات الإنتخاب برمتها، فهم أيضاً في حاجة إلى التدريب والتمرين والتوعية والتثقيف، فالك هنا في سنة أولى ديمقراطي، بل وفي مرحلة الروضة.

كانت قد دعت الزميلة الدكتور هتون الفاسي، أستاذة التاريخ في جامعة الملك سعود/ الرياض.. إلى أن يدلو الكل بدلوهم في الثقافت والتدارس في موضوعات الإنتخابات. وبالتالي الديمقراطية، ثم ساهمت سعادتها بكتابة مقالتين إلى الآن، نشرت إحدهما في (ديلي ستار) اللبنانية. كما أقدمَ الكاتب الزميل الدكتور عبد الرحمن الحبيب . أستاذ العلوم السياسية في نفس الجامعة . علي نشر مقالة بعنوان (الانتخابات البلدية بوابة لثقافة جديدة)، ختمها بالعبارة الجامعة: غاية القول إننا إزاء عملية ثقافية واجتماعية (لديمقراطية) ذات استحقاقات واعدة، لكن ذلك لن يؤتي

## هل تقوم الدولة السعودية الرابعة الدستورية العادلة؟

# الملكية الدستورية: إقصاء أم إعادة تأسيس

متروك الفالح

أن تضمنها للسلطة القضائية في حدود الصلاحيات الدستورية لها.

(٤) وفي سياق الحقوق والحريات العامة، السماح بتكوينات المجتمع الأهلي المدني بالتشكل والقيام من قبل الأفراد والجماعات في المجالات المجتمعية على أسس مهنية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي مرحلة لاحقة قد تكون السياسية مستقلة، والهدف من هذه الجمعيات الأهلية والمدنية أن ترعى مصالحها وحقوقها وما يتعلق بالاحتساب المؤسسي على السلطة في سياق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في مجاله وفي المجال العام. إضافة الى ذلك فإن هذه التكوينات الاجتماعية الأهلية المدنية تقوم بدور هام وهي إنها تساهم في انخراط الأفراد والوطنيين وخاصة الشباب في تلك الأطر الاجتماعية، مما يتيح لها أن تفصح عن رغباتها ومطالبها وإيجاد منافذ لها في التعبير وطرح الآراء والمشاركة الاجتماعية بطريقة سلمية. تبعدهم عن الانحرافات والإتجاهات ووسائل العنف، والتي قد تكون الوسيلة المتاحة في غياب تلك المؤسسات الأهلية المدنية.

هذا الدستور بهذه العناصر والآليات للرقابة والمحاسبة والاحتساب على السلطات وفيما بينها، بصوت عليه شعبياً بأن تتم صياغته من هيئة وطنية مستقلة من أهل العلم والرأي والاختصاصات في كافة المجالات بما في ذلك الفقه الدستوري والشريعة الإسلامية لكي يؤصل على الإسلام.

إذا تم التصويت عليه، يكون لدينا عقد اجتماعي جديد، يقطن العلاقة الملزمة بين السلطة والمجتمع (الشعب، الأمة). بحيث تعدد الحقوق والواجبات والحريات، وكذلك يصعب المواطن جزءاً أصيلاً داخل العملية السياسية وليس خارجاً عنها عن طريق ممارسة حق التشريع أو التصويت لانتخاب ممثلي الشعب في السلطة النيابية (مجلس شوري منتخب ملزم)، وبالتالي يحقق حقه وحريته في المشاركة الشعبية وفي اتخاذ رسم السياسات والرقابة عليها. وتكون المرجعية في هذه المشاركة والرقابة وللسلطة النيابية مرجعية شعبية، إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، وتحقق دائماً بالانتخابات الدورية وهذه

لتنسأل جدلاً: هل هذه التساؤلات صحيحة أم لا؟ بداية نقول أن هذه التساؤلات والمخاوف ليست صحيحة البتة، وسبق أن قلنا ذلك، ولكن نعيد بعض النقاط للتأكيد عليها ولتوضيح فكرة الملكية الدستورية وإنها لا تعني البتة إقصاء آل سعود عن الحكم. في مذكرة الإصلاح الدستوري أولاً كانت العناصر الدستورية التي حددت: (١) اقرار الحقوق والحريات العامة والأساسية التي أقرتها الشريعة الإسلامية والموافيق الدولية والتي التزمت بها الدولة السعودية بما في ذلك حق التعبير والرأي والاجتماع والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات (إدارة الشؤون العامة).

(٢) فصل السلطات وانتخاب سلطة نيابية (مجلس شوري ملزم) انتخاباً شعبياً مباشراً لأهل الرأي والخبرة والعلم والاختصاصات، فهم الذين تنطبق عليهم عبارة (أولي الأمر) وإنهم (أهل الحل والعقد). وهذه السلطة النيابية (مجلس شوري ملزم) المنتخبة شعبياً ودورياً تتمتع بسلطات

## الملكية الدستورية تنقذ سلطة

## آل سعود والمجتمع وتؤسس

## للعادلة والمشاركة الشعبية

## وتحفظ الدولة من التقسيم

رقابية ومحاسبة على السلطات الأخرى وخاصة السلطة التنفيذية، بمعنى رقابة أعمال وسياسات الحكومة (الوزارة)، على أن تكون لها إصاكنية القدرة على المسائلة بما في ذلك مسائلته الوزراء عن أعمالهم وكذلك مراقبة المال العام والميزانية. (٣) وفي سياق فصل السلطات، مسألة تعزيز استقلال القضاء وذلك ليؤدي دوره في إقامة العدل عن طريق الطرق التقاضي والتخاصم دون أن تخضع لضغوط وتأثيرات من السلطات الأخرى وخاصة السلطة التنفيذية مما يدخل في العدالة القضائية. واستقلال القضاء الذي يراد الوصول إليه هو ليس استقلال القضاة أنفسهم وإن كان هذا مطلوباً، وإنما استقلال القضاء كاستقلال مؤسسي وهذا يتطلب معايير دولية على الدولة

قبل سنتين عندما كتبت عن المستقبل السياسي للسعودية في ضوء أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، طرحت فكرة إن المشهد المنقذ في وجه احتمالات مشاهد الانهيار أو التقسيم للبلد، هو ولوج الإصلاح الشامل وعن طريق البدء في الإصلاح السياسي أولاً. تبني إعلان الملكية الدستورية وعندما تداعي دعاة الإصلاح والمجتمع الأهلي المدني فكرة الإصلاح الدستوري السلمي كانت مذكرة وخطاب (نداء للقيادة للشعب معاً: الإصلاح الدستوري أولاً) والتي وقعها أكثر ١١٦ شخصاً من للنخب المثقفة والأكاديمية بمن في ذلك أساتذة بارزون في العلم الشرعي في عدة جامعات سعودية، دعاة وقضاة وكذلك اعلاميون ورجال أعمال، وقدمت الى القيادة السعودية بعد منتصف شهر ديسمبر ٢٠٠٣م. وقد طالبت تلك المذكرة باصلاحات سياسية شاملة تنطلق من المطالبة بالدستور ومن اعلان الملكية الدستورية، وكانت هناك آلية مقترحة لتشكيل هيئة وطنية مستقلة، من أهل الرأي والخبرة والعلم في الفقه الدستوري والعلوم الاجتماعية الأخرى وكذلك أهل العلم الشرعي، لكي يعدوا مسودة عناصر الدستور، لعرضها بشكلها النهائي على الشعب للتصويت عليها، ولكي تشكل عقداً اجتماعياً لعلاقة قانونية ملزمة بين المجتمع والسلطة، لتحديد بها الحقوق والواجبات وآليات الرقابة والمحاسبة على السلطات فيما بينها، ويبدأ بتطبيق الاصلاح الدستوري في غضون ثلاث سنوات.

وإذا كان الأمر كذلك، فهل يعني تبني الدستور وبنائات الملكية الدستورية أنه يهدف الى إقصاء العائلة المالكة عن الحكم؟ حيث إنها تملك ولا تحكم وتكون كالأُسرة المالكة البريطانية، باعتبار إن بريطانيا ذات ملكية دستورية مجرد رمزية شرقية؟ هناك من المسؤولين من طرح هذه التساؤلات مباشرة على بعض من دعاة الإصلاح الدستوري السلمي والمجتمع الأهلي المدني. وقال: أنتم تريدون ملكية دستورية، يعني تريدوننا نملك ولا نحكم. كذلك طرح آخرون من بعض الكتاب أطروحات قريبة من هذا، وبعضهم هاجم مطلب الملكية الدستورية على أنها حرق للمراحل. هل هذه التساؤلات تنطلق من مخاوف مشروعة أم من محاولة لإحباط الاصلاح؟ سؤال مفتوح، ولكن





الدستورية تحل أزمة الخلاف العائلي وتمنع تقجده

كان يسمح نظامه بشكوى الموظفين الحكوميين لأجهزتهم الحكومية، إلا أنه جهاز غير مستقل أصلاً وبالتالي لا توجد آلية للرقابة والمحاسبة المطلوبة.

بناء على ما تقدم، هل النظام الأساسي للحكم يعتبر دستورياً؟ الجواب، بالتأكيد لا، ذلك لأن النظام الأساسي للحكم أولاً، لا يتضمن الآليات والهيكل والعناصر الدستورية التي تضمن إقامة العدل من خلال وجود آليات المحاسبة والرقابة على السلطة التنفيذية (الحكومة) من قبل سلطة ذات مرجعية شعبية (الشورى المنتخبة الملزمة)، وثانياً، إضافة إلى عدم اكتمال العناصر الأخرى من حيث الحقوق والحريات العامة والأساسية للناس وعدم وجود آلية ملزمة بها، وكذلك وجود خلل في استقلال القضاء، لذلك فإن النقطة الأهم هي أن أي نظام للحكم لكي يصبح دستورياً لا بد أن يحظى بموافقة شعبية عن طريق التصويت ليصبح الشعب وإرادته هي مناط سلطة الحكم، وليس أي مرجعية أخرى، على أن تكون ممارسة الحكومة تدل بوضوح على التزامها بالحقوق والحريات، والاحتساب عليها سواء من قبل السلطات الأخرى أو من قبل المجتمع، عبر هيكل ومؤسسات المجتمع الأهلي المدني (الجمعيات والاتحادات... الخ).

نحن أمام نظام للحكم ليس دستورياً على الإطلاق، بل ومن خلال الجمع بين السلطات الثلاث، فإنه يرسس لنظام الحكم الفئري بالسلطات الشمولية (سلطات مطلقة)، دون رقابة أو محاسبة لا من السلطات ولا من المجتمع ولا حتى من الأسرة المالكة نفسها. نحن أمام حكم ملكي ذي سلطة مطلقة، وهذه بدورها تولد أنظمة أبوية سلطوية في الأجهزة والمؤسسات الحكومية، ولذلك يستشري الفساد والمحسوبية وعدم المبالاة وهذر المصلحة العامة، لغياب أيضاً آليات المحاسبة، والرقابة، ويصعب الظل في كافة المجالات متغلغلا إلى درجة يصعب السيطرة عليه، بل أيضاً تصبح - في ظل غياب آليات المحاسبة والرقابة - عملية السيطرة أمراً مستحيلاً، ولذلك ليس غريباً أن تؤدي تلك الاختلالات إلى تنامي

السلطة القضائية، رغم القول إنها مستقلة طبقاً للنظام الأساسي للحكم، وإن لا سلطات عليها سوى الشريعة الإسلامية، وكذلك عدم وجود معايير محددة واضحة لاستقلال القضاء كمؤسسة وليس كأفراد، فإن هناك خللاً كبيراً في إقامة العدل على مستوى التقاضي والتخاصم، وخاصة عندما تكون الدولة هي الخصم والمدعي تجاه المتهمين في قضايا سياسية، مثلاً، فما بالك على مستوى عمل السلطة التنفيذية والتي تجمع في عملها، أعمال السلطة التشريعية أو التنظيمية. في الوقت نفسه الملك هو رئيس مجلس الوزراء وهو المرجع لها، وهو الذي يصدر معظم القرارات إما بمراسيم أو بقرارات من مجلس الوزراء، ورئيس الأخير هو الملك أو من ينوب عنه.

السلطة القضائية بوضعها الحالي وضمن

## ليس غرض الملكية الدستورية سوى تقليص صلاحيات العائلة المالكة المطلقة، وليس إلغاءها بل سيتمتع الملك بصلاحيات كبيرة

صلاحياتها لا سلطات لها على السلطة التنفيذية والتشريعية (مجلس الوزراء)، وأما مجلس الشورى المعين فهو بالنظام الأساسي للحكم أصلاً لا يتمتع بسلطات أو صلاحيات رقابية ولا بصلاحيات إصدار قرارات ملزمة تجاه الحكومة باعتبارها سلطة تشريعية وتنفيذية، لها أن تأخذ بتوصيات مجلس الشورى أو ترفضها، وللملك وحده الحق في أن يفصل في المسألة، علماً بأنه رئيس مجلس الوزراء (وفي موازاة ذلك لا وجود لجمعية أهلية مدنية تقوم بالاحتساب على السلطة لمصالحها وحقوقها ولمصلحة العامة). إذا نحن أمام سلطة مطلقة في النظام الأساسي للحكم الحالي، يتمتع بها الملك، ولا توجد آليات للمحاسبة والرقابة، وحتى ديوان المظالم، وإن

المرجعية الشعبية هي التي تعطي السلطة النيابية الحق في ممارسة اتساح القرارات والقوانين والأنظمة، ولكن مصادر أحكام تلك القرارات والأنظمة في بلد إسلامي مثل السعودية، مثلاً، تبنى على أولوية النصوص القطعية في الكتاب والسنة الشريعة الإسلامية في حالة وجودها. ومع تحقيق قدر كبير من استقلال القضاء أيضاً وكذلك قيام وعمل تكوينات المجتمع المدني لاتمام عملية المحاسبة والرقابة والاحتساب على السلطات بما في ذلك على السلطة النيابية نفسها، نكون بالفعل وصلنا إلى دولة وحكومة دستورية حيث تكون سلطتها مقيدة عن طريق الرقابة والاحتساب.

عند الوصول إلى ذلك، نستطيع أن نحقق ونضمن العدل القسط بكافة أشكاله ومجالاته في الاقتصاد والاجتماع والحقوق والتخاصم والتقاضى والادارة... الخ، والذي أمر الله به وأنزل البينات على رسله ليقوم الناس به. عندها نستطيع أن نقضي على الفساد ونحارب الظلم والجور والرشوة والفساد المال والإداري وهدر المال العام والإختلالات الاقتصادية في التنمية وسوء توزيع الثروة والموارد على المواطن والمناطق، وكذلك الاختلالات الاجتماعية والثقافية والفكرية والتعليمية والطبقيان والاستبداد. عندها يمكن إصلاح التعليم، وإصلاح الثقافة والاقتصاد. أما قبلها وبدون الإصلاح السياسي القائم على الدستور فإننا ليس فقط لا نستطيع، بل إننا نخاف أنفسنا وسوف نصل إلى انهيار عاجلاً أم آجلاً.

نختصر القول عن لماذا الدستور، فنقول: أن لا عدل بكافة المجالات بدون شورى ولا شورى ملزمة دون أن تكون منتخبة شعبياً وديورياً وبسلطات رقابية ومحاسبة على المال وعلى سياسات الحكومة (السلطة التنفيذية - الوزارة) ولا سلطات رقابية ومحاسبية بدون دستور مصوت عليه شعبياً ومتضمناً لتلك العناصر وتلتزم الدولة به باعتباره عقداً اجتماعياً لا يجوز أبداً الإخلال به.

في المقابل ترى في النظام الأساسي للحكم ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م في المملكة، فإن الملك (الذي تنتقل إليه السلطة، بالوراثة، ومن أبناء أحفاد الملك عبد العزيز آل سعود، وهو ما يعني أن ليس بوسع الغالبية من آل سعود أن تتبوأ هذا المنصب ويحرمها الحق في هذا رغم إنها من الأسرة) هو مرجع كل السلطات، السلطة التنفيذية وما يسمى بالسلطة التنظيمية (السلطة التشريعية في الدول الأخرى) والسلطة القضائية، وهو الذي يعين ولي العهد. إذن نحن أمام سلطة مطلقة كاملة مهيمنة على كل شيء بما في ذلك السلطة القضائية حيث إن الملك من خلال نظرية ولي الأمر هو القاضي الأول والأساس، وما القضاة المعينون سوى وكلاء أو نواب عنه. ولذلك تجد في قضايا التعزير ومنها القضايا السياسية والأمنية والتي ليس فيها نصوص قطعية، تجد أن الملك (ولي الأمر) له الحق في عدم قبول الحكم ورده ورفضه وطلب تغييره، أما بالتشديد أو التخفيف، وإذا أضفنا إلى ذلك مشكلة تأخير وضغوط السلطة (ولي الأمر) على



المسؤول الأول عن الدولة ويعين الوزارات ويقيمها ويجري عليها التعديلات لفرضيات الضرورة والمصلحة العامة، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو المسؤول عن السياسة العامة للدولة، ولكن هذه السياسة العامة للدولة باعتبارها التي تعدها الحكومة الوزارة تخضع للرقابة والمحاسبة من قبل سلطة نيابية. إذن بالقرار الذي تم التنازل عنه، هو القدر الذي أتاح للشعب والمواطن الحق بالمشاركة وصنع السياسات وأعمال الرقابة والمحاسبة. إن هو تنازل في سياق تعاقد اجتماعي عن جزء من السلطة ويقت أجزاء واسعة منها.

وإذا كان هذا لا يوضح الصورة، بمعنى أن تبني الملكية الدستورية في السعودية لا يعني إقصاء الأسرة الحاكمة من الحكم، فإن لدينا تجربة كل من الأردن والبحرين، فالدولتان تبنتا الملكية الدستورية وخاصة في تطبيقاتها الجديدة، في الأردن منذ ١٩٨٩ م وفي البحرين منذ ٢٠٠٢ م. فهل تطبيق الملكية الدستورية في كل من البلدين أدى إلى إزاحة الأستريتين المالكيتين عن الحكم؟ الجواب طبعاً معروف، ملك الأردن وملك البحرين لا زالا يتمتعان بسلطات دستورية واسعة، وكل ما حدث إنهما قبلتا مشاركة الشعب والدخول في آلية الاحتساب والرقابة المجتمعية على أعمال الحكومة، وأما مكانتهما والأسرة فقد زادت شعبياتاً وتأييداً والتفافاً أكبر عن ذي قبل. فلماذا إذن لا نفيس على هذه التجربة العربية في الملكية الدستورية؟ ولماذا نفيس على نموذج الملكية الدستورية البريطانية أو الأوروبية؟ هذه النماذج الأوروبية وبالذات البريطانية لها أكثر من مرتين من الزمن حتى وصلت إلى ملكية دستورية رمزية بالنسبة للأسرة المالكة. الذين يقفون على الملكية الدستورية الأوروبية وبالذات البريطانية، والذين يقولون إن تبني الملكية الدستورية يعني حرقة للراحل، هؤلاء إما يريدون إيجاد مخاوف لدى الأسرة السعودية، أو أن تتخذ ذريعة لضرب مطالب الإصلاح الدستوري، أو أنهم يقدمون على الملكية والمسوغات لتلك التوجهات وذلك لتدخل مصالحهم وتفوزهم ومحاولة استدامة الأوضاع، بكل ما يعني ذلك وما تمهله من مخاطر تواصل مشاهد الإنهيار وتزايد حالات الاحتقان وإتجاهات العنف. لذلك فإنهم يتحملون كل مسؤولية تترتب على الاخلال بمستقبل هذا البلد والمجتمع.

التسقط قبل الأخيرة، بالنسبة للحديث عن الملكية الدستورية وماذا يترتب عليها في حالة تبنيها انطلاقاً من الموافقة على دستور مكتوب مصوت عليه شعبياً، بما يعني إنه يمثل تعاقداً اجتماعياً ملزماً بين الأسرة المالكة والمجتمع، أي

روح عدم الانتماء للوطن وغياب الشعور بالوحدة الوطنية وكذلك تنامي بذور العنف، واحتمالات مفتوحة من الصراع الاجتماعي ليست بعيدة. وهذه الاشكالية وتداعياتها، ليست عيباً لصيقاً بالملكية المطلقة فقط، وإنما هي أيضاً عيباً ومشكلة حتى في الأنظمة العربية المسماة جمهورية، طالما هي أيضاً أنظمة سلطوية استبدادية، حتى وأن كانت تزعم بوجود دساتير، ولكنها دساتير لا تقيد سلطات الحكومات ولا تعبر عن إرادة شعبية.

نحن في السعودية أمام نظام حكم ملكي وملكية ذات السلطات المطلقة، بمعنى آخر نحن أمام سلطات غير دستورية، في المقابل فإن الأخذ بالدستور من حيث إننا نصل بالفعل إلى سلطة غير مطلقة تنصل إلى الملكية الدستورية، فما الذي يحدث بالنسبة للسعودية؟ هل ذلك يلغي العائلة من الحكم أم ماذا؟ على الأقل بعضاً منها، لأنه ليس لكلها الحق في ذلك من خلال النظام الأساسي للحكم حيث يقتصر ذلك على أولياء وأحفاد الملك عبد العزيز فقط.

الذي يحدث من تبني الملكية الدستورية وإعادة تأسيس وتجديد للدولة ومشروعيتها على أسس جديدة تقوم على عقد اجتماعي بحيث تكون أمام صياغة جديدة تسير العملية السياسية واتخاذ القرارات، يكون المواطن فيها جزءاً أصيلاً، عن طريق المشاركة الشعبية في السلطة النيابية والمجالس المحلية والبلدية على مستوى المناطق، وتكون المرجعية لهذه المشاركة والمشاركة هي مرجعية المجتمع (إرادة المجتمع هي مناط السلطة في الحكم) بحيث يكون لهذه السلطة النيابية سلطات رقابية ومحاسبة حقيقية على أعمال وسياسات الحكومة الذي يحدث في حال تطبيق الملكية الدستورية هو إعلان ميلاد وقيام الدولة السعودية الرابعة إلى صرح التعبير، باعتبارها دولة ذات حكومة دستورية، مما يجعلها شورية عادلة ذات شرعية جديدة، تقوم على التعاقد أو العقد الاجتماعي الملزم للطرفين بين المجتمع والأسرة (آل سعود)، بحيث يصبح المجتمع عن طريق من يمثلونه سلطة نيابية - مجلس شورى - منتخب ملزم شريكاً ومشاركاً في الحكم وليس بديلاً عن الأسرة أو منقصياً لها. هذه الصيغة الجديدة للدولة السعودية الدستورية الشورية العادلة وعن طريق ذلك العقد الاجتماعي (الدستور) يتمكن آل سعود من الاستمرار والتواصل لغدود بل لقرون مفتوحة، ضمن تلك الصيغة التشاركية مع المجتمع.

إذن الذي يحدث في تبني ملكية دستورية في السعودية هو إنه بدلاً من نظام حكم مدني بسلطات مطلقة فإننا نصبح أمام نظام حكم ملكي بحكومة أو سلطة مفيدة. هل يفقد الملك أو الأسرة حكمهما؟ أو أن تحكم طبعاً هذا ليس صحيحاً، الذي يحدث هو أن الملك لا يزال يتمتع بالسلطات، قد تكون واسعة ولكنها ليست شاملة أو شمولية أو مطلقة، كما كانت في السابق، وذلك لإدخال البعد الشعبي في المشاركة في صناعة القرار والمسئوليات والرقابة والمحاسبة. إن الملك يظل ضمن عناصر أخرى من الأسرة له القيادة العليا في الدولة، وهو

لتأسيس دولة دستورية شورية عادلة يمكن أن يطلق عليها الدولة السعودية الرابعة. تلك النقطة تتعلق بأن ذلك التبرني للملكية الدستورية لا يعني فقط إيجاد حل لمسألة العدل والحقوق العامة للمجتمع، وإنهاء الاحتفانات والاختلالات وإيجاد حياة مدنية اسلامية شورية عادلة متقدمة، وإنما أيضاً يساهم في حل دستوري داخل الأسرة المالكة نفسها، بحيث تتحدد الحقوق والفرص لأي فرد من أبناء الأسرة في مسألة القيادة العليا للدولة. وهذا الامر رغم انه يترك لأبناء وبيوت وأسر آل سعود للتفاهم عليها سواء اتفق على حصر المسألة في أبناء أو أحفاد الملك عبد العزيز أم لا، فإن الامر يجب أن يضمن ذلك في الدستور والذي يصوت عليه شعبياً بحيث تكون هناك شرعية دستورية شعبية مسبقة ومحددة تقضي على احتمالات الصراع والتنافس وتجعل هناك آلية دستورية مسبقة تضمن الأسرة المالكة نفسها وكذلك المجتمع نفسه بأن لا تتفجر الأوضاع يوماً ما.

ختاماً نقول: إن من هو المستهدف من تبني الملكية الدستورية في السعودية؟ هل هو القضاء على الجور والظلم والفساد وضياع الحقوق والكرامة وكرامة الإنسان؟ أم هو إقصاء آل سعود عن الحكم؟ إن تبني الملكية الدستورية في سياق الإصلاح الدستوري يستهدف اتخاذ البلد مجتمعاً وسلطة من أجل حياة مدنية اسلامية شورية عادلة تقيم وتضمن العدل والحقوق والكرامة الإنسانية. ولكن ما نشاء ويشاء دعاء الإصلاح الدستوري والمجتمع الأهلي المدني، هو أن أي تأخير ورعلة لقيام ملكية دستورية في السعودية في الوقت الراهن، قد يجعل منها مطلباً غير معروض أصلاً في المستقبل، بل قد يكون مرفوضاً من قبل قوى الاعتراض خارج السلطة حتى لو أن السلطة عرضت أو قبلت به في وقت لاحق، حينئذ تكون الفرصة قد ذهبت ولربما بدون رجعة. فهل هناك من عاقل رشيد يبصر ويسمع ويبادر باتخاذ الخطوة التاريخية بربوة واضحة للمستقبل، ويطلق قيام الدولة السعودية الرابعة الدستورية الشورية العادلة قبل قوات الأوان؟

## عقارب الساعة يمكن أن تعود إلى الوراء

ورد في العنوان الرئيسي في الصفحة الأولى من جريدة صوت الحجاز التي كانت تصدر في مكة المكرمة وفي العدد ٢٦٦ يوم الثلاثاء ١٢ جمادى الأولى ١٣٥٦ هـ الموافق ٣٠ يوليو ١٩٣٧ ما يلي: المظاهرات في المملكة العربية احتجاجاً على تقسيم فلسطين: اسواق مكة تسيل بجمهور الشعب - جده والطائف والبلاد تضع صاخبة - الحوانيت تغفل أبوابها - أبناء المدارس يضجون في الأسواق - أصوات الخطباء تثير حماس الأمة. وفيما يلي التفاصيل:

المظاهرات في العاصمة (مكة المكرمة): استيقظت العاصمة صباح الاثنين على ضجيج الهتافات التي كانت تملأ الفضاء احتجاجاً على خبر اذاعة تقرير تقسيم فلسطين. استيقظت العاصمة على هذا الهلع ومشت جموعها تسيل بها الأسواق والشوارع وتجمهر الطلبة في أبواب الحرم على رؤوسهم بنودهم، راياتهم، ثم اندفعوا إلى داخله في زحام واجتمعوا في اروقته. انطلقت جموعهم الى ظاهر المسجد حيث كانت الشوارع تسيل بجمهور الأمة وأرباب الحرف والصناعات فمشت الأسواق في زحام وضجة وهتاف حتى وصلوا إلى ساحة قصر الحكم في الغزة حيث انطلقت أصوات الخطباء في عرضها من على شرف بوابتها في أصوات كأنها دوي المدفع في تأثير بالغ حماسه، فكان من الخطباء الأستاذ السيد محمد شطا، والأستاذ أحمد العربي في شباب من مدرسة تحضير البعثات ودار المعهد والفلاح، وكان الجمهور المزدحم المتحمس يقاطع الخطباء بالهتاف العالي والاستنكار البالغ والتصفيق الحاد، وشوهد العشرات من شباب الأمة تبدو عليه الاستجابة.. ومشي جمهور المتظاهرين في حماسة المتقد وشعوره المندلع كاللهب يصطفق بين دفتي الشارع العام منحدرًا في طريقه إلى دار الحكومة حتى انتهى إليها فغلت الأصوات واشتد الهتاف واعتلى الخطباء الشعبين على شرف منه فدلخوا

أوار الحماس وأوقدوا لهيبه بكلمات بليغة مؤثرة. وهنا تقدم سعادة مدير المعارف وأعلن باسمه واسم وكيل مدير الشرطة العام شكر الأمة على نبيل شعورها وعظيم احساسها ووعد بتبليغ أصواتهم إلى مسامع حكومة جلالة الملك المعظم، وأكد لهم أنه وزميله سيحرصان على دقة ابلاغ هذا الشعور، وسيسعيان من جانبيهما على استرحام حكومة جلالة الملك المعظم لنعمل عملاً نافعاً في سبيل اخوانهم الفلسطينيين، ورجاء بالحاج إلى جمهور المتجمعين أن ينصرفوا إلى أعمالهم مطمئنين إلى تبليغ أصواتهم ورفعها إلى المقامات السامية.

المظاهرات في جده: وجاءتنا رسالة جده طافحة بوصف المظاهرات العظيمة التي فاضت بها الأسواق والتي ازدحم فيها المتجمعون في طول الشوارع العامة وتحت بيوت القناصل والمفوضيات وتعطلت من جرائها حركة الأعمال التجارية والحكومية. وفي الرسالة أن الجمهور تحمس بشدة تحت دار المفوضية البريطانية. وجاء في الرسالة ان المتظاهرين من الطلبة كانوا ينادون تحت اعلامهم المنشورة (فلسطين لا تتجزأ)، فلسطين الوطن القومي العربي، قرار اللجنة الملكية مرفوض). وانتهى طواف المتجمعين الى دار القائم مقام فقابلهم سعادة وكيله فابترده الشيخ محمد حفني والشيخ محمد مختار بخطابات مؤثرة وعقب عليهم جملة من شباب المدارس بكلمات أظهرها فيها استنكار المتجمعين للاعمال الواقعة في فلسطين، فاستجاب سعادته لحساسهم وهذا من روعهم، ووعدهم برفع مطالبهم إلى مسامع حكومة جلالة الملك المعظم، ليعمل جلالته بما عرف فيه من غيرة ونبل.

المظاهرات في الطائف: أقلت أمس (الاثنين) جميع الحوانيت والمتاجر واضرب العمال والصناع وسالت جموع المتجمعين زرافات الى مسجد ابن عباس فغص بهم وازدحم بجموعهم، وكان الوقت بعيد العصر فاعتلى المنبر سعادة الشيخ عبدالله الشبيبي،

فتحدث في حماس وبلاغه مؤثرة عن مصائب فلسطين اليوم وأعمال اليهود وتتابع الخطباء بعده فاستثاروا عواطف الجمهور الثائر وقوطعت خطاباتهم بالهتاف العالي والتصفيق الحاد، واندفع الجمهور تحت هذا التأثير منطلقين إلى قصر الحكم حيث اشتد تظاهروهم وغلا صراخهم، فقابلهم معالي وكيل النائب العام فتقدم للكلام أمامه عن المتجمعين الاستاذ عبدالوهاب أشي بخطاب بليغ مؤثر ألهم حماس الأمة، فهدأ معالي وكيل النائب من أعصاب المتجمعين ووعدهم بتبليغ أصواتهم إلى مسامع سمو النائب العام ليرفعها سموه بدوره إلى ديون جلالة الملك المعظم.

في المدينة المنورة وينبع والوجه: والمفهوم أن الأهالي في المدينة المنورة وينبع والوجه ساهمو في مثل ذلك وقاموا بمثل ما قام به اخوانهم في المدن السابقة وننتظر التفاصيل لنشرها في غير هذا العدد.

في الجوف: أبقى إلينا مراسلنا في الجوف بما يأتي: في الثلاثة الأيام الماضية قام الأهالي هنا بمظاهرات ضد القرار الصادر بتجزئة فلسطين وحضروا أمام قصر الحكومة طالبين من الامارة رفع احتجاجهم .... والاستياء مستول على جميع طبقات الشعب.

\*\*\*

في هذا الزمن الرديء، مُنعت المظاهرات الداعمة للانتفاضة عام ٢٠٠١، وقمع القائمون بها في مناطق مختلفة من المملكة، وفي مدن المنطقة الشرقية، حدث ما يشبه ما ذكر آنفاً، وشارك النساء والرجال، واستمرت المظاهرات عدة أيام إلى أن أخذت بقوة الشرط. واليوم أيضاً، يعاقب الإصلاحيون المعتقلون بتهمة أنهم يريدون تأسيس حق التظاهر للمواطنين، فصارَت هذه التهمة كافية للزج بهم في السجن (راجع محاضر الاتهام والتحقيق في العديد من الماضيين).



## هل تنجح الحكومة في احتواء أزمة البطالة تحدي فائض المداخيل

هل يمكن ان تحقق الحكومة معجزة تفضي الى احتواء الأزمة الاقتصادية الداخلية؟ سؤال أثاره سكوت ويلسون في صحيفة الواشنطن بوست في الحادي والثلاثين من أغسطس الماضي.

يعتقد سكوت بان الحكومة السعودية تعول كثيراً على العائد المالي المتضاعف من صادرات البترول حيث حصلت الحكومة على بلايين الدولارات من عائدات النفط والتي يمكن توظيفها في طريق صناعة مئات الآلاف من الفرص الوظيفية للشباب السعودي في اعمال كانت من الناحية التقليدية مقتصرة على الاجانب، مراهنين على ان الفرص الاقتصادية المتزايدة في المملكة ستؤول الى كبح النشاط المسلح المتزايد من قبل المتشردين الدينين، الذي يشكل تحدياً خطيراً للعائلة المالكة.

ملايين الدولارات تصب الآن في مشاريع التأهيل الوظيفي، والمدارس التقنية والوافر التقنية في الشركات السعودية من أجل توظيف المواطنين المحليين. في مشروع عرف باسم (السعودة)، وبعض الاجانب الذين طالما كانوا يشكلون العمود الفقري لقوة العمل في القطاع الخاص بالمملكة يعودون الآن لأوطانهم.

في الايام السابقة، كان العامل الفلبيني الهندي او الباكستاني يقدم فروض الترحيب للزبائن في المقاهي والبطاعم في المراكز التجارية وفي مكاتب الاستعلامات المتوفرة بداخلها، ولكن هذه المراكز باتت تشهد تبدلات جوهرية من حيث دخول المواطنين المحليين الى هذه المواقع التي كانت فيما مضى تعتبر من الوظائف المنكرة من قبل السكان المحليين، ففي مراكز الاستعلامات داخل المجمعات التجارية هناك سعوديون او سعوديات برز ميمر يقدمون برحابة صدر وابتسامة ضافية خدمات معلوماتية حول المراكز.

إن الشهادة الجامعية في الحقول العلمية والتطلع للحصول على وظيفة تناسب التخصص الأكاديمي باتت بالنسبة لنحو ٣٥٠,٠٠٠ سعودي مدخلون سوق العمل سنوياً باتت غير منسجمة مع ضغوط الحياة، فكثير من هؤلاء مهتمون بالتطلع نحو مستقبل أفضل. فبعضهم يقل مزاول اعمال متدنية وبأجور زهيدة على أمل أن يقودهم ذلك الى وظائف تنسجم وتخصصاتهم، جزئياً لأن الحكومة تدفع نصف مرتبه الشهري كحافز للموظف لتوظيف مواطنين

سعوديين.

وبتداء من المفرة النفطية في السبعينيات، فإن الدخل من مبيعات الطاقة الخارجية يقدم ضماناً من المهد الى اللحد بالنسبة للمواطنين السعوديين، وغالباً في هيئة وظائف حكومية وتعليم مترف وفوائد صحية. ولكن هذه الايام قد انتهت، حيث ان سكان المملكة تزايدوا بسرعة تفوق قدرتها على تزويد القطاع الحكومي بوظائف وبعض المخصصات التي كان يتمتع بها الجيل السابق.

يقول أحدهم بأن (الشباب السعودي غاضب الآن، ومحبط لأن كثيراً منهم قد حصل على التدريب ولكن ليس له مكان في سوق العمل). ويسترد قائلاً (إذا لم يكن لك صديق يساعدك، فإن عليك ان تقبل بما هو متاح أمامك).

### شأن أممي

عبر الشرق الاوسط، هناك ملايين من الشباب العربي يناضلون من أجل كسر الركود في أسواق العمل. ويقول محللون سياسيون إن هذا التفاوت بدأ في توليد ضغط قد يؤدي الى الاطاحة بحكومات اذا لم تشأ في اصلاح اقتصادياتها الحكومة بتنظيم بيروني وسيطرة دولة جامدة.

المشكلة تبدو حساسة في بلد ثري كالسعودية التي يقطنها أكثر من ٢٥ مليون انساناً، حيث ظل ينظر كثيرون فيها الى العمل كشيء ما يقوم به آخرون. إن الحكومة تناضل الآن من أجل توفير فرص اقتصادية لأكثر من ٦٠ بالمئة من السكان تحت سنة القائمة عشر.

بعد التفجيرات والمواجهات المسلحة هذا العام والتي أدت الى مقتل نحو ٥٠ شخصاً في المملكة، فإن الحكومة السعودية قد توصلت الى رأي يقضي برح مجاميع أكثر من الناس في العمل بوصفه شأنًا مرتبطاً بالأمن القومي، وفيما تتصاعد أسعار النفط بحيث تصل الى ذروتها خلال قدين من الزمن، فإنها تضع بعضاً من العائدات الجديدة في حملة مضمونة من اجل اعادة صياغة سوق العمل بحيث يتوافق مع الوجهة السعودي.

يقول صالح ابو رشيد، مدير التطوير في المؤسسة العامة للتعليم التقني والتدريب الوظيفي (أعتقد بأن عدم الحصول على وظيفة بالنسبة للشباب السعوديين سيؤدي الى كارثة سواء على المستوى الأمني أو المستوى الأخلاقي).

يقدر الاقتصاديون بأن الحكومة السعودية والتي تتلقى ٨٠ بالمئة من دخلها العام من مبيعات النفط، ستحصل على زيادة ترو عن ٣٥ مليار دولار هذا العام، وكلها تقريباً ناتجة عن الارتفاع في اسعار النفط في السنة القادمة، فإن كثيراً من ذلك المال سيتم استعماله لتسديد الدين العام، واصلاح الشوارع والمدارس التي بنيت خلال فترة المفرة النفطية، وشراء سندات الخزينة، وتمويل التكاليف المرتفعة للدفاع عن نظام الحكم إزاء تهديدات التيار الديني المتشدد.

ولكن يقول المسؤولون السعوديون بأن حصة كبيرة من المال ستخصص لصندوق تنمية الموارد البشرية، والتي تعزز مرتبات أكثر من ٣٠ ألف سعودي كل عام كحافز للشركات من أجل توظيفهم. إن المعاهد التقنية والتدريبية ستقوم ببناء ٥٩ مجمعاً جديداً، ومضاعفة عدد المتخرجين سنوياً في حقول مثل الجراحة التجميلية، والبرمجة الكمبيوترية، وقطع اللحام، والسياسة الى نحو ٢٠٠,٠٠٠ متخرجاً. إن هذه الوظائف بالكامل تقريباً مشغولة في الوقت الحالي من قبل الاجانب.

### السعوديون يحاربون العنف بالوظائف

مشدداً على التزام الحكومة ببرنامج التوظيف، اعلن ولي العهد الامير عبد الله، الحاكم الفعلي للمملكة، عن خطط من اجل سلسلة من المؤتمرات الوطنية التي تكشف عن (تطلعات الشباب). وأن كافة قضايا التوظيف قد تم نقلها وتعزيزها تحت سلطة وزير العمل غازي القصيبي، وهو اصلاحي بارز وكاتب ويعتبر حليفاً مقرباً من الامير الحاكم، اي ولي العهد.

إن الحملة من اجل ادخال السعوديين في قوة العمل بدأ من الناحية الرسمية في عام ١٩٩٥ بأمر ملكي يقضي بأن تقوم شركات القطاع الخاص باستبدال ٥ بالمئة من قوة العمل الاجنبية كل عام بمواطنين محليين. وقد تضمن البرنامج بعض الاصلاحات من اجل خلق فرص عمل في القطاع الخاص، الذي ظل لفترة طويلة خاضعاً تحت سيطرة العائلة السعودية المالكة وعدد صغير من العوائل المستفيدة القريبة منها. وبخلاف ذلك، فإن الاهتمام بات منصباً الآن على ابعاد الاجانب من الوظائف الحالية من أجل إتاحة المجال أمام السعوديين.

اليوم هناك ١٣ بالمئة فقط من قوة العمل في



هل تنجح أموال النفط في تقليص عدد العاطلين؟

التسعينيات انخفضت تبعاً لها ميزانيات التعليم، فالجامعات الضعيفة مالياً نادراً ما فتحت كليات علمية جديدة، وفضّلت برامج أقل تكلفة مثل الدراسات العربية، والجغرافيا والبرامج الأدبية والفنية الأخرى.

فالسعوديون الذين درسوا هذه التخصصات وأجوهو متاعب في العثور على موطناً قدم لهم في اقتصاد يدار إلى حد كبير بالتكنولوجيا.

يقول منصور الذي يعمل في الحكومة في المنطقة الشمالية من الجوف (يجب القول بأن ليس هناك الكثير من الدرجات الجامعية التي تقودك إلى الوظيفة). يضيف قائلاً (بعد الطفلة النفطية، فإن العمل لم يكن شأناً يعيننا كثيراً، ولكن الآن فإن العمل المتوفر لا يوفر لنا أي قيمة شخصية).

والد منصور شأنه شأن كثير من السعوديين من جيله، عمل لحساب الحكومة وكان يشغل منصباً مطلوباً في شركة ارامكو المملوكة للدولة. ولكن منصور الذي يحمل شهادة بكالوريوس في العلوم السياسية يقول: (إن الأفق بالنسبة له ولآلاف من السعوديين ممن لديهم شهادات مقاربة في الحصول على وظائف في مجالات تخصصهم مربوطة بارادة الحكومة في تبني اصلاحات سياسية). يقول منصور (في المدى البعيد، فإن السبيل الوحيد هو دستور جديد وديمقراطية هما الحل).

من خلال جولة في مركز العزيمية التجارية يكشف بوضوح بأن الفارزة بين ما يشاء السعوديون القيام بفعله الآن وما لا يشاءون. وفي سوبرماركت هايبربيثاندا، هناك سعوديون على صناديق المحاسبة وإلى جانبهم عمال هنود وباكستانيون ببدايات زرقاء يقومون بتعليب مشروبات الزبائن.

يقول ابو رشيد، رئيس برنامج التوظيف (لا نحتاج إلى سعودة سوق العمل بالكامل، ولكن هدفنا هو توفير وظائف لأولادنا).

الوليد بن طلال اكبر مساهم في الشركة. وعقب صدور الامر السامي بالسعودية، بدأ الدغيثر الذي عمل في وظيفة كياس أو ملعب في محلات سيف وبه في مورتلاند بالولايات المتحدة خلال سنتي دراسته الجامعية، بدأ بالبحث عن سعوديين للعمل في وظيفة محاسبين في التكاليف التابعة للشركة، ولكنه لم يكن يجد أحداً يود ان يشغل هذه الوظيفة.

وفي يوم ما، أحضر الدغيثر ابنه البالغ من العمر ١٤ عاماً للعمل في وظيفة ملعب أو كياس في الهياكل وكان الهدف حسب قوله (كنت بحاجة أن أبدي لهم بأن ذلك من الصالح لابني. إن ذلك كان ثقافياً أكثر من أي شيء آخر. لم يكن يعتقدوا بأن هذه الوظائف من الاشياء التي يجب ان يقوموا بها).

يقول الدغيثر بأنه ولف ٦٠ سعودياً هذا الصيف. ومن بين هؤلاء أصبح ٣٠ منهم مدراء مخازن وأن ثلاثة آخرين افتتحوا أعمالاً خاصة بهم وانهم يقومون بتزويد شركاته بالمواد. يقول الدغيثر (لدينا الآن جزارون، وخبازون، ومعلمون، وهم سعوديون، وقبل ست سنوات لم تكن تسمع بذلك).

ومن بين ١٣٠ موظفاً في المجمع التجاري، فإن طاقم التنظيف والطاخم الفني فحسب، كلهم سعوديون. ومن اجل تعميق الجهد، فإن شركة الدغيثر افتتحت معهد تدريب خاص بها. وإن لدى مدير المعهد خلفية في علم النفس كمتطلب حسماً يقول الدغيثر لأن التحدي من اجل توظيف سعوديين قائم في جزء كبير منه على التغلب على الجمود الثقافي الملتصق بالعمل الحقيير.

ولكن يبدي الدغيثر تفاؤلاً كبيراً حيث يقول بأن (يجب القول بأن العقوبات أقل الآن بكثير، وأن السعوديين قادمون).

ولكن الاحباط واضح بين كثير من السعوديين الذين لا يجدون عملاً في حقولهم المختارة. بعد انحسار مداخيل النفط في

القطاع الخاص من السعوديين، أو ما يقرب من نحو ٨٠٠,٠٠٠ شخصاً أي دون الـ ٤٥ بالمئة التي كانت الهدف لهذا العام، حسب ما يقول مسؤولون حكوميون الذين بدأوا في تعزيز القانون وخصوصاً في بدايات هذا العام.

المساعدات المالية الحكومية، التي تقدّم كالنظام للمواطن متوفرة الآن فحسب لما بين ٢٥ إلى ٣٠ ألف شاب سعودي كل عام، أو نحو ١٠ بالمئة من الناس الذين يدخلون سوق العمل كل عام. وحسب عبد العزيز ابو حمد مدير مشروع التكامل الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي (وهذا يجانف توقعاتهم - عمل مضمون مع حمل خفيف، وليس هناك من يريد العمل في القطاع الخاص).

إن سلوكاً كهذا ساعد على ابقاء معدل البطالة الرسمية في السعودية عند حد ١٠ بالمئة بالرغم مما يقوله خبراء الاقتصاد بأن هذا المعدل يفوق بثلاث مرات بالنسبة للسعوديين ما دون الـ ٣٥ عاماً وأعلى من ذلك بالنسبة للنساء السعوديات، اللاتي يبحثن عن دور اقتصادي أكبر في المجتمع فيما تنخفض المرتبات في فترات التضخم. ولكن الحكومة السعودية تقيس التوظيف في وسط السعوديين فحسب الذين يقولون بأنهم يريدون أعمالاً أو أولئك الذين لديهم أعمالاً، وحسب مؤيد لحكومة قبل ثلاث سنوات ظهر بأن تلك المجموعة تتألف فقط من نصف المواطنين من البالغين سن العمل.

في غضون ذلك، فإن الحكومة تواصل جهودها من أجل تخفيض تعداد العمال الاجانب، وقد أعلنت مؤخراً عن اجراء يقلص من عدد التأشيرات الجديدة التي تمنح للعمال الاجانب، الذين بلغ عددهم ٨,٨ مليون ويقومون بتحويل ما يقرب من ٢٠ مليار دولار سنوياً لعوائلهم في بلدانهم الاصلية. إن ثمة خطلاً تناوياً من أجل تخفيض عدد العمال الاجانب إلى نحو مليونين خلال ثمان سنوات، وجميع هؤلاء الفراء التلخص منهم يعملون في وظائف مدنية والتي لا يقوم بها السعوديون أو في وظائف تقنية لم يكن المواطنون مدربين عليها.

لقد أثار القرار نقداً حاداً من قبل كثير من رجال الاعمال، الذين ظلوا يعتمدون على العمالة الرخيصة ومبدأ العمل للصارم بالنسبة للاجانب. ولكن دبلوماسياً غريباً يقيم في الرياض وصف خطة السعودية بأنها (تغيير كبير في طريق العمل). إن ذلك بات ملحوظاً في مكاتب استقبال الفنادق، وفي نقاط الدفع في المراكز التجارية، وهكذا اعمال الخدمات حسب ما يذكر الدبلوماسي.

#### كسر الجمود الثقافي

من مكتبه بالقرب من مسجد النساء في مركز العزيمية التجاري الجديد قام فهد الدغيثر بتطوير برنامج السعودية عبر شركة قابضة ضخمة تلك المركز التجاري شركة باندا العزيمية. ويعتبر هو نائب رئيس التنمية العقارية والتي يعتبر الامير

ارتفاع أسعار البترول رغم التعهد السعودي

## هل تشهد الاسواق هزة عنيفة؟



تصريحه (أريد أميركا التي تعتمد على قدرتها الابداعية وليس على العائلة المالكة السعودية).

إن مسألة تصايل السعوديين في الاسواق النفطية العالمية قد اكتسب دوراً في الانتخابات الرئاسية الاميركية هذا العام. فقد أثار الكاتب ومساعد مدير التحرير في جريدة واشنطن بوست بوب وودورد خلافاً سياسياً قبل

هناك شكوك حول قدرة السعودية على زيادة الانتاج كإحدى الضمانات الكفيلة للحفاظ على سقف الاسعار عند مستوى محدد. فالسعودية التي تعهدت من أجل البحث عن كافة السبل الكفيلة من أجل تهدئة الاسواق النفطية المضطربة، حيث قدّمت السعودية في الحادي عشر من أغسطس عرضاً برفع معدل الانتاج اخفقت في الوفاء بالتزامها عملياً او بحكم الواقع.. فغضب أول تراجع للأسعار فإن تكلفة النفط ارتفعت ثانية في نهاية اليوم.

إن المحاولة الفاشلة التي قامت بها السعودية من أجل تخفيض الاسعار الى مستوى أدنى يؤكد لكثيرين من الخبراء والاختصاصيين في مجال الطاقة بأن الشروط الراهنة - أي الانتاج الى مستوى قريب من الطاقة الكاملة، وتزايد الطلب والخوف من الارهاب - قد أدت الى تقليص نفوذ السعودية في الاسواق الدولية.

بندر بن سلطان، سفير السعودية في واشنطن نفى أن يكون صرح بأن السعودية ستتحكم بالاسعار قبل الانتخابات، حسب ما ذكر أحد مستشاريه.

يقول فريد محمدي، الخبير الاقتصادي الكبير في شركة استشارات محلية في مجال الطاقة (من جهة، فإن ما يجري يشبه الى حد كبير العاصفة، فهناك عوامل عديدة تضافرت في وقت واحد ودفعت بقدرة السعودية الى أقصاها).

إن ارتفاع اسعار البترول أصبح قضية في اعادة انتخاب الرئيس الاميركي جورج دبليو بوش. فالاحتياطي القيدوري الاميركي قد ألقى باللائمة في مجال ارتفاع الاسعار النفطية على التباطؤ الحاد الأخير في الاقتصاد الاميركي.

لقد أثار المرشح الرئاسي الديمقراطي جون كيري قلقاً حول اعتماد الولايات المتحدة على نفط السعودية، المصدر الأكبر في العالم، بما يجعل الولايات المتحدة مرتبهة للسعودية. ففي اجتماع الحزب الديمقراطي في يوليو الماضي حظي كيري بترحيب كبير بعد

عدة أشهر حين ذكر في كتابه بأن السفير السعودي في الولايات المتحدة بندر بن سلطان أخبر بوش بأن السعوديين سيتحكمون بأسعار النفط من أجل تعزيز الاقتصاد الاميركي قبل الانتخابات الرئاسية.

وقال عادل جبير مستشار الشؤون الخارجية لولي العهد الامير عبد الله في مؤتمر

### اسطورة تحكم السعودية

### بالاسعار سقطت بفعل عجزها

### العملي عن رفع سقف الانتاج

صحاقي بأن الاعلان لم يكن يقصد به التأثير على الحملة السياسية. ووصف ما أورده وودورد في كتابه بأنه (خيال). وقال بأن (سياستنا هي المحافظة على الاسعار عند مستوى معتدل). وقال مسؤولون سعوديون بأن التعهد برفع الانتاج كان محثوثاً بالقلق من كون اسعار النفط كانت عالية جداً وقد تؤدي الى كبح الاقتصاد العالمي وتالياً الى انخفاض حاد في الطلب.

في المقابل لم يكن المتحدث بإسم البيت الابيض ترنت دوفي ينوي مناقشة الاعلان السعودي مكتفياً بالقول بأن الادارة تعمل مع الدول المنتجة للنفط من أجل ضمان كميات كافية من النفط في الاسواق العالمية.

وذكر مسؤولون سعوديون بأن باستطاعتهم وعلى الفور انتاج ١.٣ مليون برميل اضافي في اليوم من النفط الخام الى جانب ٩.٣ مليون برميل يضحون حالياً اذا ما دعت الضرورة. وذكرت الحكومة بأنها لن تتوسع في الانتاج في الوقت الراهن على الأقل لأن زبائنهم لم يطلبوا المزيد من النفط.

وحال وصول الكلمات الاولى من الاعلان السعودي الوشيك الى التجار في سوق التبادل التجاري في نيويورك انخفض معدل سعر النفط الخام الاميركي بشحنات ايصال سبتمبر لأكثر من دولار للبرميل الواحد. وقال التجار بأنهم اعتقدوا ابتداءً بأن سيكون هناك فيضان من النفط في الاسواق.

ولكن الاسعار عادت للارتفاع في وقت لاحق حيث سقطت الهالة المحيطة بالاعلان السعودي وبدأ التجار يتساءلون عن الكمية المتوفرة والفعالية الباقية لانتاج نوع النفط الخام الذي يمكن بسهولة تحويله الى غاز. إن السعر الذي وصل اليه البرميل الذي تبلغ طاقته ٤٢ جالوناً قد ارتفع بنسبة ٢٨ سنناً ليصل الى ٤٤.٨٠ دولاراً للبرميل الواحد بما يقارب المعدل النهائي. مع حساب التعديلات الضرورية للتضخم، فإن الاسعار كانت ادنى من المعدل في عام ١٩٩٠.

يقول بعض المحللين بأنهم يعتقدون بأن بإمكان السعوديين انتاج ٩.٣ مليون برميل يومياً اضافياً، فيما يشك آخرون في ذلك.



## من (كآبة السجن) الى (سجاية الوطني)

### علي الدميني

(طلي) علي نصف وقتي انني ثملُ  
بالفقد، مستوحش من ذا يناديني  
ومن يلم علي الذكرى ملايسنا  
ومن شيرب، في الظلماء من شجني  
أسميت ظلاً على الأشياء، أذكرها  
حيناً، وحيناً أنسي من يجازيني  
مجان شعري، وما كنت نخايله  
من صفه الحلم حتى وجهنا الوطني  
يا أم عادل، يا صبحاً أمش به  
كآبة السجن، والآلام في بني  
أشرعت بابي على الأحباب فانهدمت  
معابد الشوق في عمري بلا ثمن  
واستوحش القلب من صمت الأحب من  
منامهم، مثلما الأحجار في المدن  
ورحت أسأل هل صوتي به صم  
أم أن (زبني) مضوا للشام أو عدن  
نهر الغياب، غياب النهر، وأسفي  
لبارق غاب في سيمانه الوثني

\* \* \*

أقلتُ بابي على بابي فحط به  
وجه الحبيبة، ملهوقاً يعانقني  
يا فوز .. يارفة الأفلاك، يا شجراً  
يخط في الأرض ما أهواه من سنتي  
يا طائر لا يخاف الريح إن عصفت  
ولا يهاب المنايا في خطي الزمن  
أسرى بك الشوق من شرق البلاد إلى  
غربها، موجة حمراء تسندني  
لله .. هذا العناء الخصب يا فرحي  
ويا جنوتي، ويا سري ويا علتي  
تجملني بأريج الحلم وانتشري  
سحابة تحمل الأمطار للوطن

علي الدميني  
٢٠٠٤/٧/١٠

عبد الله لم يفلح في تحديد الحقول التي سيأتي منها النفط الإضافي الخام. بالإضافة الى ذلك، فإنه لم يستطع تحديد نوع النفط الخام الذي يمكن انتاجه. كما أن شركة علاقات عامة اميركية تعمل لحساب السعوديين (كورفيس للاتصالات إل إل سي) عجزت هي الاخرى عن تزويد معلومات بهذا الصدد. إن السعوديين لم يوفرُوا أية معلومات تفصيلية حول انتاج النفط والقدرة الانتاجية، وقد قام المحللون بترقيع التقديرات القائمة على أساس الملاحظات حول مرور وحمولة الشاحنات النفطية الى جانب تدابير اخرى. وذكر ماثيو آر. سيمونز، الرئيس والمدير التنفيذي لسيمونز وشركاه الدولية وهو بنك للاستثمار في مجال الطاقة ومقره في هيوستن، ذكر بأنه لا يؤمن بالارقام السعودية. يقول سيمونز بأن (هؤلاء أي السعوديين - من الناحية المبدئية يهدأون الكثير من الناس بالقول بأن: ليس لدينا أي شيء نقلق بشأنه).

يقول سيمونز بأن استنتاجاته مؤسسة على تحليل لمعلومات مستقاة من أوراق فنية وتقارير سنوية من شركة ارامكو السعودية، وهي الشركة النفطية الوطنية، اضافة الى معلومات اخرى.

ولكن جيمس بوكارد، مدير في الاسواق النفطية العالمية لشركاء في بحث الطاقة في كاسامبريدج في ماساتشوستس ذكر بأن شركته تعتقد بأن السعوديين قادرين على انتاج ٩.٣ مليون برميل يومياً اضافة وأن نصف هذه الكمية الاضافية قد تكون من النوعية المرغوبة جداً.

إن حقيقة أن السعوديين لم يكشفوا عن معلومات محددة حول الانتاج المحتمل يثير حذر التجار. يقول رايغوند كاريون رئيس شركة أوبنيز بارامونت (إن ذلك يحدث شكوكاً في أذهان الناس). ويقول (إنني في حالة شك مما يقوله السعوديون، وأعتقد بأن السوق ستتخذ موقفاً صلباً).

في التحليل النهائي فإن تصريحات علي النعيمي وزير النفط السعودي في مطلع سبتمبر تكشف بأن السعودية لم تعد متحمسة للحفاظ على سقف الاسعار عند ٢٧ دولاراً للبرميل، فقد ذهبت الى صف اعضاء المنظمة في تأييد سعر ٤٥ دولاراً للبرميل باعتباره سعراً عادلاً.

ولكن المحللون في كلا المعسكرين يقولون بأن كثيراً من النفط الاضافي سيكون من المحتمل أن يكون من النوعية التي من الصعب تحويلها الى غاز بسبب القدرة التصفية المحدودة لدى السعودية.

في غضون ذلك، فإن ثمة أحداثاً اخرى ساهمت في رفع الاسعار، فقد تزايد الطلب، وبصورة رئيسية في الصين والولايات المتحدة. وقد صعدت وكالة الطاقة الدولية ومقرها في العاصمة الفرنسية باريس والتي تقدم نصائح للولايات المتحدة وخمسة وعشرين بلداً آخر، من تقديراتها بالنسبة لزيادة الطلب على النفط لبقية هذه السنة والسنة القادمة. وذكرت الوكالة بأن تقديراتها كانت منخفضة بشأن استعمال النفط لسنوات عديدة. ويقول التقرير بأن الاسعار الحالية كانت مقلقة وتسبب (ضرراً اقتصادياً).

إن التجار خائفون من أي عطب قد يصيب إمداد النفط والنتاج من العمليات الاهابية أو عدم الاستقرار في العديد من الدول المنتجة للنفط. فقد أعلنت شركة يوكوس النفطية وهي أكبر مصدر للنفط في روسيا بأنها قد تضطر الى وقف انتاجها في إحدى وحداتها أو أكثر بفعل جمود الحكومة على الحسابات البنكية، وهي جزء من الخلاف المتواصل. وأكثر من ذلك، وفيما يصل السعوديون الى طاقاتهم الكاملة، فإن التجار يصبحوا أكثر قلقاً لأن

هناك كمية أقل احتياطية من النفط ستكون متوفرة في الحالات الطارئة.

إن السعر المتزايد من النفط الخام في الشهور الأخير قد دفع أيضاً الى زيادة سعر الغاز، وبالرغم من أن الاسعار

القطاعية قد اعتدلت مؤخراً فإن المحللين يتوقعون أن تبدأ الاسعار بالارتفاع ثانية. إن معدل السعر القومي للمحلول الواحد من الغاز الصناعي كان ١.٨٦٥ في نهاية أغسطس الماضي حسب استطلاع شركة متعاقدة تعمل لحساب شركة نادي السيارات تريل آيه. وهذا يعني انخفاض لعدة سنتات قبل شهر ولكنه أعلى بالمقاييس الى سنة سابقة.

وقد ذكر محللون وتجار بأنهم أصيبوا بخيبة أمل لاعتقادهم بأن الاعلان السعودي يفتقر الى أشياء محددة. ففي المؤتمر الصحافي، على سبيل المثال، بحضور عدد من الصحافيين الذي عقده عادل جبير مستشار الشؤون الخارجية لولي العهد السعودي الامير

### العائلة المالكة خيّبت

### الجمهوريين بوقف تدهور

### السوق النفطية حتى موعد

### الانتخابات الاميركية

## لجنة للدفاع عن المعتقلين السعوديين في العراق



حيدر العززع:  
معتقل سابق  
في العراق

تشكلت في المملكة: (لجنة الدفاع عن المعتقلين السعوديين في العراق) نشط من خلالها المحامي المحامي نوار بن محمد ثامر المهدي العتيبي. وقد اتصلت اللجنة بمنظمات حقوقية وسياسية لمساعدتها في إطلاق سراح سعوديين دخلوا الأراضي العراقية لأسباب تجارية وعائلية، حيث لم تجر محاكمتهم حتى الآن ولم يمكنوا من تعيين محامين لهم. تشكل اللجنة جاء بعد محاولات إقحام الحكومة السعودية للدفاع عن رعاياها المعتقلين، ولكن الخارجية السعودية لم تبذل حماساً في ذلك، خاصة وأن العلاقات الدبلوماسية مقطوعة بين البلدين ولم تفتح السفارة السعودية في العراق بعد. وقد أوردت اللجنة أسماء ثمانية من المعتقلين الذين لا تعرف تهمهم حتى الآن، ولكن يعتقد بأن كل سعودي في العراق متهم، بالنظر لمشاركة سعوديين متطرفين في هجمات أودت بحياة المئات من العراقيين المدنيين. أسماء المعتقلين هم: إبراهيم ظاهر عاصي العنزي؛ إسماعيل إبراهيم محمد المقيطيل؛ ثامر عبد الله عبد الرحمن الخالدي؛ خليفة رخم سويحي الظفيري؛ سلمان ظافر شطي الضبعاني؛ عبيد سعد داخل العتيبي؛ مزيد محمد مهدي المطيري؛ محمد بن مزيد بن فائز البيشي.

عبر المعتقلون الثلاثة، الدكتور أبو بلال عبد الله الحامد، والدكتور متروك الفالح، والشاعر علي الدميني - وهم من دعاة المجتمع المدني والإصلاح الدستوري لزالوا معتقلين منذ ١٦ مارس الماضي - عن تضامنتهم مع إخوانهم الأسرى الفلسطينيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية. وقال المعتقلون بأنهم لا يجدون ما يعبرون به عن تأييدهم للأسرى الفلسطينيين سوى الابتهاال إلى الله والصيام، وإذا فقد صاموا الأيام الثلاثة ٢٠٠٤/٨/٢٨. ودعا الإصلاحيون المعتقلون المهتمين بتحقيق العدالة في كل مكان، والمهتمين بالحقوق الفلسطينية، أفراداً وهيئات، عربياً وإسلامياً وعالمياً، أن يبذلوا كل دعم ممكن، معنويًا، ومادياً، من أجل الإنهاء في حملة رفع المعاناة عن المجاهدين والمتضامنين الشرقاء في فلسطين السليبة.

## المعتقلون الإصلاحيون يصومون تضامناً مع أسرى فلسطين

حضر مؤخراً الدكتور محمد الرشيد وزير التعليم لقاءً مع منسوبي التعليم في كل من جدة ومكة المكرمة، وحين بدأ الحفل بالسلام الملكي، رفضت مجموعة غير قليلة من منسوبي التعليم الوقوف تحية للتشديد، باعتباره مخالفاً للدين، الأمر الذي أثار غضب الوزير، الذي قال بأن وزارته لن تتسامح مع هذه الظاهرة، مشدداً على ضرورة محاربة التشدد والغلو والتطرف، مشيراً إلى أن عدم الوقوف للسلام الملكي هو نوع من الغلو وإحداث الفتنة. والحقيقة فإن ظاهرة عدم احترام التشديد والسلام الوطني قديمة جداً، تعكس ضعف الهوية الوطنية، وغلبة الروح المتطرفة دينياً. وبدل أن تكافح الحكومة الأمر من جذره، فإنها تعتمد التعميمات في الحض على الولاء للأسرة المالكة، في حين أن هناك فتاوى واضحة من قبل مفتي المملكة وكبار العلماء فيها (تحريم) السلام الوطني كما العيد الوطني (اليوم الوطني) وغيرهما فعلى سبيل المثال أصدرت اللجنة الدائمة للإفتاء وهي أعلى سلطة مخولة بالفتا، فتوى رقم ٢١٢٣ تحرم الوقوف للسلام الملكي وتري فيه منافاة لكامل التوحيد، وأنه ذريعة إلى الشرك.

## وزير التعليم والسلام الملكي



وزير التعليم: هل  
نعلم أن الوطنية  
والوهابية تقيضان؟

تدخلت هيئة الأمر بالمعروف بمحافظة بقاء لإيقاف حفل ديني أقامه أكثر من ٤٠٠ عامل هندي في أحد قصور الأفراح بالمحافظة، قالت أنه مناف للتحاليم الإسلامية شمل احتفاءً بالمطر أعياد المطر إضافة إلى بعض الملقوس الأخرى التي قالت أنها غريبة. وقالت الوطن (٢٠٠٤/٩/٦) أن العمال وضعوا لافتات ترحيبية تم توزيعها على جنود المكان مكتوبة باللغة الهندية، كما جرى تقديم أنواع مختلفة من المأكولات، مع وجود أوراق وأغصان لبعض الأشجار، واعتبر هذا الأمر مخالف للتحاليم والأنظمة السعودية، خاصة وأن المعتقلين هم في جلهم من الديانة الهندوسية، بالرغم من مشاركة بعض (النصارى) و (المسلمين). وقد ألقى القبض على خمسة من العمال، كانوا قد أعدوا للإحتفال، من قبل شرطة هيئة الأمر بالمعروف التي قالت بأن هذه الإحتفالات ممنوعة تنفيذاً لتوجيهات وزارة الداخلية. ويتوقع أن يتم طرد العمال الصخرة إلى بلادهم كعقاب لهم. والمعلوم أن الحكومة السعودية تواجه ضغوطاً متزايدة بشأن الحريات الدينية حيث يوجد ما يزيد عن سبعة ملايين عامل أجنبي ينتمون إلى ديانات مختلفة، فضلاً عن النقد المتزايد للحكومة السعودية بشأن الحريات الدينية المتعلقة بمواطنيها أنفسهم من لا يدينون بالمدذهب الرسمي (الوهابي).

## التسامح الديني؛ القبض على ٥ عمال هنود أقاموا حفلاً دينياً

رحبت منظمة العفو الدولية في بيان لها في ٢٠٠٤/٨/٢٥ قرار الحكومة السعودية محاكمة معتقلي الإصلاح الدستوري في البلاد بشكل علني، لكنها قالت بأن (عدم السماح لمنظمات مثل منظمة العفو الدولية بإرسال مندوبين عنها لحضور المحاكمة يلقي ظلالاً من الشك على مثل هذه المبادرات. فبعد إحتاحتها الفرصة لمراقبين مستقلين؛ كي يتحققوا من نزاهة هذه المحاكمات، تكون السلطات السعودية قد حرمت نفسها من فرصة إظهار أنها تفتح الأبواب أمام تقدم حقوق الإنسان).

واستندت المنظمة في شكوكها إلى تأجيل الجلسة الثانية من المحاكمة، ورفض السماح لمدنوها السيد هاشمي جيهام وهو محام تونسي مراقبة سير محاكمة الرجال الثلاثة؛ وقالت أن عدم وجود مراقبين مستقلين يجعل التحقق مما حدث في قاعة المحكمة كمبرر مستحجلاً. واستغربت المنظمة بأن الجلسة المقبلة للمحاكمة الموقعة لم يعلن على الملأ. وأشار بيان منظمة العفو الدولية إلى قلقها بشأن احتجاز ثلاثة رجال من عائلة الزعير لانتقاد الدكتور سعيد الزعير الحكومة ودعوته إلى الإصلاح، والذين لم تتج لهم محاكمة عادلة أو توجه لهم تهمة. وطالبت المنظمة توجيه التهم لسعيد بن زعير أو إطلاق سراحه وإبنه، كما طالبت بأن (يُقدم جميع الرجال الستة لمحاكمة نزيهة على وجه السرعة وفقاً للمعايير الدولية للنزاهة، وينبغي على

## منظمة العفو الدولية تدعو إحاطة عادلة وعلنية





سلطات المملكة العربية السعودية تيسر قيام منظمات من قبيل منظمة العفو الدولية بدور المراقب لهذه المحاكمات. وعلاوة على ذلك، يتوجب حماية الرجال جميعاً من التعذيب والمعاملة السيئة. والسماح لهم بالالتقاء بصورة منتظمة مع محامين من اختيارهم، والسماح لعائلاتهم بزيارتهم، وتوفير المساعدة الطبية لهم إذا ما احتاجوا إليها. واعتبرت المنظمة المعتقلين الستة، سجناء رأي ولم ترَ سبباً وجيهاً لاحتجازهم، ودعت الحكومة السعودية (الى الإفراج عنهم فوراً وبلا قيد أو شرط).

## ضحية الانقلاب السعودي في قطر



الانقلاب السعودي  
لن يُنسى!

بعد سبع سنوات من اعتقاله، أوكلت السفارة السعودية في قطر مكتب راشد النعيمي للمحاماة ليتولى الدفاع عن معتقل سعودي اسمه وبران هادي آل كليب قالت الصحافة السعودية أنه أوقف دون وجه حق، وأنه كان يعمل في جوازات منفذ سلوى (المنفذ السعودي على الحدود القطرية). وقد جرى اعتقال المذكور عقب محاولة الانقلاب التي شهدتها دولة قطر ولم يكتب لها النجاح. وتم وضعه على قائمة المطلوبين لدى قطر بتهمة مساعدة مجموعة من أعضاء الانقلاب على الدخول. قالت السلطات السعودية أن ذلك لم يحدث على الإطلاق، بل أن الحكومة القطرية وضعت جميع الموظفين الذين كانوا يعملون في يوم الانقلاب موضع الشك. ولكن الصحافة لم تنطلق إلى حقيقة تدبير الحكومة السعودية للانقلاب في قطر، بالتعاون مع الحكومة البحرينية، وأنها أعدت معسكرات وموتل الانقلاب، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين إلى ما يشبه القطيعة إلى هذا اليوم. وتقول الأنباء أن الحكومة القطرية تحتفظ بشروط مصورة عن الدور السعودي، وتحريضة للأمير السابق على الانقلاب، وأنها قد تكشف عن أسرار الانقلاب في حال ساءت العلاقات أكثر مما هي عليه. وقد يكون وبران السعودي المعتقل، ضحية أكثر من كونه متهماً بتسهيل تسلل مجموعات من السعودية لتنفيذ الانقلاب، لكن المدهش حقاً أن الحكومة السعودية لم تبادر للدفاع عن الرجل إلا بعد مرور سبع سنوات، مما يشي بأنهما ضالعة في الانقلاب، وقد تكشف المحاكمة العلنية لوبران بعض التفاصيل عن دور الحكومة السعودية أو تبرئه ساحته مما يُنسب إليه، أو الإثبات معاً، مع العلم أن والده صرح للصحافة السعودية (الوطن، ٢٠٠٤/٨/٣١) بأنه (مع مرور الوقت اضطر للاعتراف بأشياء لم يفعلها). ويأخذ السعوديون على حكومتهم أنها لا تدافع عن المواطنين الذين يعتقلون في الخارج، أو حتى أسرى الحرب، كما حدث في العراق أثناء حرب الخليج الثانية، وكما حدث أيضاً في موضوع تلوّثها فيما يتعلق بمعتقلي غوانتانامو ودول أخرى.

## الداخلية تلاحق كتاب الإنترنت وتعقلهم!



منتدى سعودي متطرف

السعودية مهووسة على الدوام بالرقابة منذ زمن سحيق، وكلما تطورت التكنولوجيا قفز المهبوسون ليشتركوا آخر ما توصلت له أجهزة الرقابة التي يثبت في النهاية عدم فائدتها كثيراً. ننذكر الرقابة على الآلات الكاتبة، وعلى أجهزة الاستنساخ، وعلى الهواتف المحمولة والأرضية، وعلى الفاكسات خاصة بين ١٩٩٠-١٩٩٥، والأن جاء دور الإنترنت. بعض المقررين من أجهزة الداخلية أكدوا مراراً أن بعض كتاب التت قد أعقلوا أو جرى التحقيق معهم، بل أن محسن العواجي حذر معارضي الحكومة بأن الأخيرة تراقب ما يكتب. المعروف أن الحكومة تضع رقابة صارمة على استخدام التت لا تمارس إلا القليل من البلدان في العالم، وكانت الحجة دائماً: أن الرقابة موجهة ضد المواقع الإباحية أو المناهضة للدين أو تلك التي تتعرض لرموز السلطة بالنقد من صحف ومجلات وغيرها، وسواء كانت بالعربية أو بالإنجليزية. ويبدو أن تطورا أكبر في مراقبة التت قد جاء بعد استخدام موقعي F.B.I الذين افتتحوا لهم مكاتب دائمة في مدن عديدة من المملكة وليس في الرياض وحدها. إذ تشير الأنباء بأن عدداً من أفراد الجماعات المسلحة قد اصطيادوا عبر مساهماتهم في الإنترنت، وخصوصاً موقع (الساحات) وهو الموقع الذي يحوي أكبر عدد من المتطرفين، وأكبر عدد من المساهمين من رجال الباحث، وهو الموقع الذي لم يحجب في حين حجب ما دونه لكثير، كونه مصيدة لمعارضي السلطة، خاصة وأنه الموقع الأول من حيث الزوار في السعودية. وبالرغم من النقد المتكرر للموقع كونه يروج للتطرف والعنف، إلا أن الفوائد الأمنية فيما يبدو كانت تدفع لإبقائه مفتوحاً. ومع ازدياد حكايات الأفراد الذين اعتقلوا أو الذين حقق معهم، صار الخوف هاجس الكثير من المواطنين الذين يترددون على الموقع، وأصبحت الكتابات في أكثرها تميل إلى تدبيح المديح للسلطة، وخاصة لسخرية الأفراد - لوزير الداخلية ونائبه إيه محمد! أما النقد فيأتي إما من الخارج، أو من الأماكن العامة وليس من أجهزة كمبيوتر في المنازل. ناطق بإسم الداخلية (المعيد منصور التركي) نفى للصحافة مؤخراً ملاحقة الوزارة لكتاب التت، ولكنه استثنى أولئك قال عنهم بانهم (يسوّون للحريات الشخصية أو يمس كرامة أشخاص معينين) وفي هذا تأكيد على ممارسة الرقابة والمتابعة، خاصة لمن ينقد الأمراء. وقال التركي بأن الحكومة تمتلك أجهزة حديثة مختصة بملاحقة المجرمين.

## لعن الله الفقر ومن تسبب فيه؛ كارثة آيكيا في جدة

في ٢٠٠٤/٩/١، تراحم الآلاف من المواطنين على قرعي شركة آيكيا السويدية للأثاث في جدة والرياض، أملاً في الحصول على تسوية مجانية بخمسمائة ريال (نحو ١٥٠ دولاراً) لأول خمسين شخصاً، وقسائم بـ (١٠٠) ريال (أقل من ٢٧ دولاراً) لأول مائتي شخص يأتي بعدهم. وبسبب الفقر تراحم المواطنون والأجانب على موقعي الشركة، وبعضهم سهر ليلاً ليحصل على الإمتياز آلاف الأشخاص تراحموا رجلاً ونساء أدت مضايقات للنساء، والإعتداء على الصحافيين الذين جاؤوا لمشاهدة هذه الظاهرة الغريبة، والتي أدت في النهاية إلى تراحم وبتدافع أوقع كارثة في فرع الشركة بجدة حيث قتل ما لا يقل عن ١٤ شخصاً، بينهم شبان سعوديان، كما جرح العشرات بينهم عدد من الفتيات والشبان السعوديين إضافة إلى جنسيات عربية وأجنبية. ويضاف إلى هذا ما خلقه الإزدحام من حوادث سيارات عديدة. بحساب بسيط، فإن ما دفعته الشركة، لا يزيد في قيمته عن ١٤٣٠٠ دولاراً فقط في كلا القرعين، مع أن

بعض القسائم أعطيت كبضائع هدايا، بدل أن يختار الفرد ما يرغب في شرائه. أستحق هذا المبلغ مقتل ١٤ شخصاً فيكون مقابل كل ضحية قتل ألف دولار دعابة، ونحو دولارين لكل جريح؟ ألا يدل ذلك على أن الفقر ضارب بجذوره في السعودية؟ كان يمكن تفهم الأمر لو أن القضية اختصت بالعمال الأجانب من ذوي الأجور المتدنية، أما السعوديون فيموتون من أجل ٢٧ دولاراً، فهذا لا يمكن تفسيره بغير الفقر، في بلد فائض ميزانيته السنوي هذا العام ما يزيد عن ٢٠٠ مليار دولار كما هو متوقع!

حذرت الإدارة العامة للمرور في السعودية وكالات ومكاتب السفر في المملكة من منح النساء السعوديات والمقيمات رخص قيادة دولية. وتم التشديد على ممثلي المكاتب والوكالات بعدم منح السعوديات والمقيمات رخص قيادة دولية لعدم انطباق شروط إصدار الرخص الدولية عليهن. وقال مصدر في إدارة المرور بأن شروط إصدار شهادة القيادة الدولية مقترنة بشهادة القيادة السعودية، ونظراً لعدم انطباق هذا الشرط على النساء في السعودية فلا يجوز لهن الحصول على الرخصة الدولية. وقد أبدى رئيس مجلس الإدارة ومدير وكالة الطهار للسفر والسياحة، وهي واحدة من شركات السياحة التي تمنح شهادات قيادة دولية، الدكتور ناصر الطيار، أبدي تدمره، وقال: اعتدنا على إصدار التراخيص لطالبات الرخص الدولية بناء على رخص القيادة اللائي حصلن عليها من دول أخرى منذ سنوات طويلة، وليس اعتماداً على الرخصة السعودية، مشيراً إلى أن ذلك لا يخرق القوانين المتعارف عليها دولياً في مجال إصدار مثل هذه الرخص.

والمعروف أن الكثير من السعوديات وإن كنَّ متنوعة من السواقة فإنهن يحملن رخص قيادة من دول أخرى، وفي فصل الصيف، حيث يسافرن إلى الخارج فإنهن يستصدرن رخصاً دولية بناء على ما يحصلن من رخص سواقة، لاستخدامها في بلد المصيف إن دعت الحاجة. ولكن يبدو أن وزارة الداخلية السعودية وجدت الأمر محرجاً، فكيف تستطيع السعوديات السواقة في الخارج وبرخص دولية صادرة - في السعودية، أو برخص غير سعودية، في حين لا يستطعن السواقة في بلدهن؟ ولا تبدو الأسباب وراء هذا القرار مقنعة البتة، ولا الأهداف المتوخاة منه واضحة، ولكنه شأن قرارات كثيرة تصدر في المملكة مبنية على دوافع مؤقتة وحسابات خاطئة أو غير قابلة للتطبيق.

## تضييق جديد على سواقة المرأة حتى خارج السعودية



في كل عام يحفل الكتاب الإحصائي السنوي السعودي بأرقام جديدة عن تزايد حالات الجريمة، ورغم أن الأرقام المنشورة لا تخلو من تأثيرات السياسة عليها، إذ يجري تخفيض النسب لتبدو متدنية وليس صاعقة الارتفاع، فإن ما تنشره الصحافة اليومية عن بقايا الأحداث ليس قليلاً. هناك قضية تغلب بال الرأي العام هذه الأيام، وهي أن فتاة (عائشة الحويطي/ ١٨ عاماً) اختفت في مكة المكرمة أثناء تأديتها العمرة يرجح أنها اختطفت أو وقعت ضحية نصب واحتيال كونها كانت تحمل حقيبة تحوي ذهباً بتلايين ألف ريال. وكشفت الصحف المحلية أن أسرة عائشة الحويطي قد رصدت مبلغ ٥٠ ألف ريال لكل من يدلي بمعلومات مفيدة قد تساعد على معرفة مكانها أو شيء من سر اختفائها. وكانت عائشة البالغة من العمر (١٨ عاماً) قد أنهت مراسم زواجها في مدينة تبوك، وغادرت مع زوجها إلى مكة المكرمة لتأدية العمرة، وقضاء جزء من شهر العسل في جدة، غير أنها اختفت فجأة بعد تأديتها الشوط الثالث للطواف.

## عصابات الخطف والقتل والجرائم المسلحة في تزايد

منطقة جنوب المملكة من أكثر المناطق بؤساً وأكثرها كثافة سكانية. وهي المنطقة التي شهدت ظهور أمراض خطيرة اندثرت من العالم، بل وظهر فيها وفي غيرها أمراض جديدة تستحق أن تسجل في موسوعة غينيس، كمرض (التدويد). حمى الوادي المتصدع، مرض يصيب الأغنام وينتقل إلى البشر، وقد قتل الكثيرون بسببه، وأغلقت المنطقة الجنوبية عن باقي مناطق المملكة قبل بضعة أسابيع لشل محاربتها، ولكن يبدو أن الحلول سطحية، وقد قضت تلك الحلول ردم المستنقعات، والقضاء على قطعان كثيرة - على شاكلة قطعان البقر في بريطانيا والتي أصيبت بمرض - ولكن في السعودية كان تعويض الفقراء عن خسائهم قليلاً، ويأتي متأخراً فلجأ الكثيرون إلى الحيلة والغش والرشوة من أجل تفادي القضاء على قطعانهم من الأغنام. المرض ظهر مرة أخرى بعد خفوت دام نحو عامين ونصف، قالت الحكومة ممثلة في وزارة الزراعة أنها قضت عليه. وحسب المعلومات الجديدة المنشورة فإن وزير الزراعة تحدث عن اكتشاف خمس من الحالات لمرض حمى الوادي المتصدع بجيزان.

والمعروف أن المنطقة الجنوبية هي التي خرجت مجموعة من السعوديين الذين هاجموا نيويورك وواشنطن في أحداث سبتمبر المعروفة، كما أن بينهم عدد غير قليل شارك ويشترك الآن في الحرب في العراق وفي البوشان وغيرها. ورأى الكثيرون أن الحالة الاقتصادية المتردية لعبت دوراً كبيراً في شياخ الفكر المتطرف، إضافة إلى أن المذهب الرسمي (الوهابية) لم يستطع إيجاد أتباع جدد له إلا في تلك المناطق الفقيرة والتي لم تحصل على ضالتها في التعليم، فضلاً عن كونها بعيدة عن المراكز الحضرية ذات الشخصية الفكرية والمذهبية المستقلة عن الوهابية.

## مرض حمى الوادي المتصدع يعود من جديد



الفقر في الجنوب وفي كل المدن

رغم تشديد النكير على الرشوة والواسطة دينياً، إلا أنها منتشرة بشكل كبير كأحد مظاهر الفساد في المملكة، والتي يمارسها كبار رجال السلطة كما المواطنين العاديين، حتى صارت جزءاً (مقبولاً) في الثقافة الشعبية، بغض النظر عن الحرمة الدينية. وقد وقعت الشهر الماضي حادثة نادرة من حيث إعلانها لا من حيث وقوعها، وهي القبض على أكبر مالك للصيديات في المملكة بتهمة الرشوة قدرت بعشرة ملايين ريال، وكانت أكثر التعليقات بأن الرجل لم يكن له (ظهر مستودع جيد) وأنه لم يضبط شغله جيداً) قالاً أصل أن تقوم بالفعل دون أن تترك آثاره، أما موضوع الحلية والحرمة الدينية فشان آخر، فضلاً عن أن النظام والقانون

## لثنا رجال الأعمال السعوديين يعتمدون الرشوة والواسطة



الرشوة ثقافة وضرورة

شبه معطل في هذه المسائل، بل لا يعتبر من يقوم بمثل هذه الأمور عبثاً اجتماعياً بالضرورة، رغم أن هناك أصوات تتحدث عن الموضوع وكأن المجتمع السعودي (صاحب الخصوصية إياها) لم يألف مثل هذه الممارسات.

في إحصاءات لغرفة التجارة بالرياض، فإن ثلثي رجال الأعمال يعتمدون إلى الواسطة والرشوة (فيتامين و) بسبب التعقيدات البيروقراطية، وسوء الأنظمة، وعدم وجود مخرج للمشاكل التي يواجهها رجال الأعمال كما المواطنون العاديون أنفسهم، الأمر الذي يضطر الجميع إلى اللجوء إلى مثل هذه الحلول التي بدت في أولها مستنكرة حتى اعتادت الجميع تقريباً على ممارستها.

بيد أن الفساد عدا عن كونه صار ثقافة تجاوزت قيم المجتمع، وعدا عن وجود ضعاف نفوس وأنظمة مقيدة وبيروقراطية فائقة، فإن ظاهرة الفساد في المملكة هي جوهر الحياة الاقتصادية والسياسية، ولا يمكن القضاء عليها بدون القضاء على الفساد في أماكن أخرى، ولدى أشخاص متفكرين خاصة من أمراء العائلة المالكة الذين يتجاوزون كل قانون وكل محظور شرعي ونظامي، وإذا ما كان رأس الدولة قاسداً، فلا يظن بأن الفساد في الدوائر الدنيا سينخفض أو ينتهي، خاصة مع عدم وجود رقابة أو محاسبة، فضلاً عن غياب التشريعات، وضعف استقلالية القضاء بل وفساد الكثير من القضاة (المشايع)!

## عائلات معتقلي الإصلاح ينددون بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية

خرجت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة من عباءة السلطة وأوامرها، وعيّنت أعضائها ورئيسها الذي هو رجل عسكري في الأساس، وقد وضعت السلطة للجمعية مبادئها ونظامها الداخلي، وكان الغرض الرئيس من ذلك هو قطع الطريق أمام دعوات شخصيات سعودية متعددة لتأسيس لجنة أهلية للدفاع عن حقوق الإنسان، وحين تقدم بعض منهم بذلك الطلب لم يجابوا. وكانت الحكومة السعودية ومنذ ثلاث سنوات وعدت الغرب بمؤسساته الحقوقية بتأسيس لجنتين لحقوق الإنسان، واحدة أهلية والأخرى رسمية. والآن لدينا - كما هو مفترض - جمعية أهلية، ولكنها في الحقيقة رسمية، وحتى رئيس اللجنة العبيد يعترف بأنها في حالة وسط بين الرسمية والأهلية، وقد جاء إعلان الموافقة الرسمية على تأسيس اللجنة عشية اعتقال الإصلاحيين فكان ذلك اختباراً عنيفاً لها. وبالفعل سقطت في الإختبار فلم تفعل شيئاً تجاه المعتقلين وكانت في الواقع أقرب إلى السلطة، بل وبرر رئيسها حق الحكومة في الاعتقال العشوائي ويدون مذكرة وبدون أدلة اتهام، جاء ذلك في مقابلة له مع قناة (العربية) في شهر يوليو الماضي.

ومع ذلك، وإزاء الانتقادات التي وجهت للجنة ولرئيسها، تم ترويج مزاعم عما قامت به اللجنة تجاه المعتقلين وأهليهم. ولكن ذلك كان كله كذب. وقد أصدرت عوائل المعتقلين الإصلاحيين بياناً في ٢٠٠٤/٨/١٨ يشكون فيه اللجنة ويفضحونها. ومما جاء في البيان: (نحن أسر المعتقلين، ندعاه الإصلاح الدستوري والمجتمع الأهلي المدني، والمعتقلين منذ ٢٠٠٤/٣/٢٦م، تعلن شكواتنا من تقصير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية، التي تمارس التدليس في المعلومات، وتدعي أدواراً لها في الدفاع عن الإصلاحيين الثلاثة. وقد كنا نهبنا مراراً، بأن من واجبها زيارتهم والدفاع عنهم، ولكن لم تفعل ذلك، واخذت امام إحراجها امام الرأي الداخلي والخارجي، تنسب لنفسها أدواراً، وتحب أن تعتمد بما لم تفعل).

وأوضح البيان نماذج من ادعاءات الجمعية وما أسمته (تدليسها) ومن ذلك: (أوحث في تصريحاتها انها تقدم عوناً لنا نحن أسرهم، وهذا غير صحيح) وأنها (زعمت ان تعيين محامين للإصلاحيين من جهدها، والواقع ان هذا حق كلفه نظام الإجراءات الجزائية، وقد حاولت هيئة التحقيق والإدعاء العام حرمانهم من هذا الحق، فرفضوا التحقيق، ويهددوا بالإضراب عن الطعام ولم يتيسر لهم توافر المحامين إلا بعد ٤٠ يوماً من اعتقالهم). وأضاف البيان أن (آخر إدعاء فارغ زعمها انها هي التي كانت وراء ظهور أول محاكمة سياسية علنية في السعودية، كما في تصريح عضوها يوم الأربعاء ٢٠٠٤/٨/١٠م في جريدة اليوم، والشرق الاوسط، والواقع ان العامل الأساسي في ذلك هو ما كتبناه وطالبنا به نحن الاسر من نشرات وتصريحات، من خطاب إلى ولي العهد. وما كتبه وطالب به الاهالي والمناصرون والمحامون المحسبون، بيد ان العامل الخامس في ذلك هو ان الثلاثة المعتقلين قرروا انهم اذا لم تتوافر لهم محاكمة علنية فانهم سيقومون بأمرين: عدم حضور المحاكمة، وإن اجبروا سكتوا؛ والاضراب عن الطعام حتى يلقوا وجه الله شهداء عند ربهم برزقون). واعتبر بيان زوجات المعتقلين أن ما ذكره لا يدخل في باب (التشهير بالهيئة. ولكن: لا يحب الله الجهر بالسوء الا من ظلم..). ولما كونه غير مستقلة (وارتباطها بالداخلية التي هي أكثر ما يخشاه الناس على حقوقهم). وطالب البيان أعضاء الهيئة بأن يتقوا الله في أنفسهم (وعليهم اذا عجزوا عن وظيفتهم ان يجاهروا بأسباب الاعتاق، وإن لا يحولوها إلى هيئة حكومية ليوافق وصفها، أو أن عليهم ان يستقيلوا. وإذا تكررت منهم الأخطاء الصريحة المتعمدة، فسنلجأ إلى مقاضاتهم. وقد نضطر إلى عرض الامر على الهيئات الدولية التي اعترفت بها لإعادة النظر في الاعتراف بها).



عبد الله العبيد:  
واجهة حقوقية  
لوزير الداخلية

حاولوا القضاء على الفكرة، وتركوا الشجرة تثبت لهم المزيد من الثمار. تصورت السلطات الأمنية أن الخلايا جميعاً قضي عليها، وفاخر الأمير عبد الله في لقاء له مع جريدة السياسة الكويتية بأن أجهزة الأمن اتجهت إلى الرؤوس فقطعتها: نسي الأمير أن رؤوساً أخرى طلعت وستطلع، وأن الحلول الجذرية لا يحققها الأمن والسيف الأملح. العنف نتاج بيئة يساهم فيها الفكر المتطرف والأحادي والاقتصاد والنظام السياسي المستبد والظلم الاجتماعي، معالجة هذه البيئة يحل العنف وينتهي تدريجياً. أما العصا، فنتائجها القريب التالي:

٢٤/٨/٢٠٠٤، أطلقت السلطات السعودية سراح زوجة وأبناء صالح العوفي، زعيم القاعدة في المملكة. وقد واجهت الحكومة نقداً واسعاً من قبل المجتمع المحلي واعتبرت فعلها تعدياً وخرقاً للأعراف الاجتماعية فضلاً عن النصوص الدينية، خاصة وأن الزوجة حامل ولم يثبت أنها ضالعة في أعمال العنف، فضلاً عن أن الأطفال صغار السن. وقد جاء الاعتقال في يوليو الماضي، بهدف الضغط على الزوج، وهو عمل كانت

## عودة العنف إلى مستوياته السابقة



الحكومة السعودية تتعفف عن فعله لنتائج المضرة على سمعة الحكومة وأجهزتها الأمنية بشكل لا يمكن معها القول أنه يخدمها.

٢٨/٨/٢٠٠٤، في مكة ضبطت الأجهزة الأمنية اسلحة وأجهزة لا سلكي في استراحات بمحافظة الجوم وذلك خلال حملة تمشيطية استمرت خمس ساعات.

٢٩/٨/٢٠٠٤، السلطات تعتقل ثلاثة (سعوديان وباكستاني) عند وصولهم إلى بريدة، التي تعتبر العاصمة الدينية للمذهب الرسمي (الوهابي).

— في الأحساء، شرق المملكة، قامت قوى الأمن بحملة تفتيش ومصادمة موقعين يوم ٢٩/٨/٢٠٠٤م، استمرت أكثر من يوم، لم تسفر عن اعتقال أحد، وقالت السلطات أن المطلوبين انتقلوا من موقعهم قبل أيام من وصول قوى الأمن، وأنه لم يعثر على سلاح وإنما على سيارتين غير (مشركتين). وأدت العملية إلى مقتل شخص وجرح ثلاثة عن طريق الخطأ، وقال العميد منصور التركي، المتحدث باسم وزارة الداخلية مميراً الأمر بأنهم (اقتحموا) بسيارتهم منطقة العمليات. فيما قال آخرون، بأنه لم يكن هناك وضوح بوجود منطقة عمليات. وكان القليل وهو جندي (لافي بن ضاوي العتيبي - ٢٣ عاماً) ورفيقه الجندي في الحرس الوطني أحمد بن عزيز العتيبي، وإثنان آخران عسكريان من قبيلة شمر (خويلد سالم الشمري، وسلطان مطر الشمري الذي يعتقد أنه قتل هو الآخر)، في زيارة لأحد الأتارب (جهاز العتيبي).

— في جدة في ٢٩/٨/٢٠٠٤، تعرض مقيم أميركي بشارع الأندلس بحي الروابي إلى إطلاق نار بغية قتله، وقيل إن العمل يحتمل أن يكون جنائياً. وقد اعتقلت السلطات عدداً من الأشخاص بينهم سائق القميص الأميركي وهو يحمل الجنسية الألبانية، ما لبث أن أطلقت سراحه فيما بقي آخرون في السجن للتحقيق.

— في جدة في الثلاثين من أغسطس الماضي، تعرضت سيارة تابعة القنصلية الأميركية بالقرب من القنصلية لهجوم بالفتايل، وقد فر المهاجمون دون عناء. وقد أسفر الهجوم حسب شهود عيان عن جرح إثنين أحدهما أميركي الجنسية. فيما قال دبلوماسيون غربيون أن أحداً لم يصب بأذى. وقد أعلنت القنصلية الأمريكية في جدة إثر ذلك اقفال أبوابها كإجراء احترازي. وقال ريتشارد باوتشر المتحدث باسم البيت الأبيض إن القنصلية في جدة أصدرت بياناً دعت فيه المواطنين الأمريكيين إلى مغادرة السعودية إذا كان بإمكانهم ذلك، وناشدت من يبقى منهم البقطة والانتباه والحذر في تحركاتهم أثناء وجودهم.

— في ساعة مبكرة من صباح يوم الجمعة ٢٠٠٤/٩/٢، رجال الأمن بطاردون سيارة في أحياء بريدة، مما اضطر سائقها إلى الترحل عنها فتمت محاصرتها وتبادل إطلاق النار معه مما أدى إلى مقتله، قالت السلطات أنه كان مشاركاً في الحادث، كما أُلقي القبض على آخر.

٢ - سبتمبر ٢٠٠٤م، قال مصدر مسؤول في وزارة الداخلية بأن المطلوب في قضايا أمنية /عبدالله بن عبدالعزيز بن أحمد المقرن قد سلم نفسه للجهات الأمنية عبر توسط بعض أقاربه حيث كان مطلوباً لقيامه بتأسيس خلية في المنطقة الشرقية سبق وأن تمكنت أجهزة الأمن من إلقاء القبض على ثلاثة من أعضائها اثنان منهم سعوديان والثالث مقيم وهذه الخلية تولت التهنية والإعداد للحادث الإجرامي الذي ارتكب في مجمع واحة عبدالعزيز بمحافظة الخبر بتاريخ ١١ / ٤ / ١٤٢٥هـ إضافة إلى اتصاله بأطراف داخلية وخارجية بقصد تنفيذ مخططات مشبوهة في الداخل والخارج، كما قال المسؤول الأمني.

— في ٣/٩/٢٠٠٤، في بريدة، تعرضت دوريتين أمنيتين لإطلاق نار قتل فيها رجل أمن (يوسف بن عائض الحربي) وأصيب ثلاثة. وقتلت السلطات منزلاً وجدت به أسلحة رشاشة وخناجر وقاذفات آر بي جي، ومواد متفجرة وقنابل جاهزة للاستخدام، إضافة إلى مبلغ مالي.

— فجر الأحد ٢٠٠٤/٩/٤، قامت السلطات بحملة أمنية في الأحياء التي تقع جنوب مدينة بريدة أسفرت عن إلقاء القبض على سبعة من المشتبه بهم، وقال بيان من الداخلية أن سيارة يستقلها رجال أمن أطلق النار عليها خطأ وأنها انفجرت وأدت إلى مقتل ثلاثة من رجال الأمن، بطريق الخطأ.

— صباح ٢٠٠٤/٩/٤ ضبطت أجهزة الأمن في مكة المكرمة سيارة عثر بداخلها على اسلحة ومتفجرات وأجهزة لا سلكية.



## ضوابط جديدة للعاملات في الحقل الصحي (سعوديات وأجنبيات)

أصدرت وزارة الداخلية في ٥/٩/٢٠٠٤، توجيهات مشددة بالتنفيذ للعاملات في المستشفيات والوحدات الطبية الحكومية والخاصة تتعلق بالزي. ومن الضوابط لبس الملابس المحتشمة حسب الرؤية الدينية السائدة في المملكة، أو على الأقل في نجد، ومنع لبس الجينز، وتغطية الرأس كاملاً بغطاء غير شفاف وغير مزخرف، ومنع التجول في المرقق الصحي أو خارجه بلباس العمليات، وتعليق البطاقة الرسمية التي تحمل اسم وجنسية ووظيفة وتخصص المعني، ومنع لبس الذهب والإكسسوارات ويسمح فقط بلبس الساعة والخاتم. ومن الضوابط منع طلاء الأظافر ووضع مساحيق التجميل، وأن يكون المعطف الطبي واسعاً ويصل إلى منتصف الساق على الأقل، وبأكمام طويلة إلى مفصل الكف. ومطالب وزارة الداخلية بمعاينة المخالفين لهذه الضوابط بالإنذار ثم اللوم ثم الحسم من الراتب بحيث لا يتجاوز مرتب ثلاثة أشهر، ثم الحرمان من العلاوة الدورية ثم الفصل.

صدر أواخر شهر أغسطس الماضي أمر سام بإنشاء معهد عال للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يتبع جامعة أم القرى. ويعتبر المشروع من جهة ضبطاً وترشيداً لممارسي ما يسمى بـ (الحسبة) من حيث الوسائل واللغة المستخدمة وطرق التعامل مع المواطنين، بالشكل الذي يؤدي في النهاية إلى تخفيف غلواء هذه المؤسسة (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) والتي يشترك في تجاوزاتها الأكثرية من السكان. ومن جهة ثانية فإن تأسيس المعهد يمكن أن يُنظر إليه كإشارة إلى التيار السلفي المسيطر دينياً على البلاد، بأن حكومتها لا تسعى وليس في نيتها التخلي عن (الهيئة) ولا تقليص نشاطها، وهذه الرسالة وصلت فعلاً لزعماء التيار، فأشادوا بقرار تأسيس المعهد، واعتبروه صفة لمن يعتبرونهم أعداءً ممن يهتمونهم

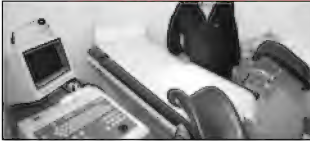
## مصنع جديد لتفريخ التطرف والإرهاب



أغلقت مصانع الإهاب

بالعلمانية والكفر والإلحاد والمروق عن الدين مثل المتصوفة والشيعية. بيد أنه ثبت أن وجود هذه المؤسسات واحتكارها من قبل القوية الدينية كانت على الدوام تمثل أزمة مولدة للعنف والتطرف. فالمشكلة ليست في تأسيس المعهد، ولا غيره من المؤسسات الدينية، إلا لكونها ذات لون واحد، جرى تغليبها بالقوة على الآراء الفقهية الأخرى، ووضع مقابلها بحيث أصبح هذه المؤسسات بحد توجه أحادي لا يقبل رأياً ولا انتقاصاً من صلاحياته، كما لا يقبل مشاركة من نظرائه في الدين والمواطنة.

## ٥١ ألف حالة إجهاض في السعودية بزيادة ٢٦٪



الإجهاض ما وراء من أزمات اجتماعية

وجه وزير الصحة السعودي حمد السنان مؤخراً تحذيراً إلى كافة المستشفيات الحكومية والخاصة في مختلف مناطق المملكة، بضرورة التقيد بالضوابط والتعليمات المبلغة لها من الوزارة والمتعلقة بالإجراءات الخاصة للتعامل مع النساء الحوامل، مبيناً أن الوزارة ستطبق عقوبات صارمة على المتجاوزين والمخالقين في تطبيق التعليمات، تصل إلى إغلاق المنشأة وترحيل الأطباء المتورطين بعد التحقيق معهم، وتطبيق العقوبة ضدهم إذا قاموا بإجهاض الحوامل لأي سبب كان. وتأتي توجيهات الوزير السعودي متسقة مع إحصائيات وزارة الصحة التي كشفت عن حدوث ٥١.٢ ألف حالة إجهاض خلال العام الماضي، وبنسبة زيادة مقدارها ٢٦.٩ ٪ عن الأرقام السنة الماضية. وطالب المانع إدارة المستشفيات بضرورة مخاطبة الوزارة في حالات الإجهاض قبل إجرائها لاتخاذ اللازم من تشكيل لجان موثوقة بها للسماح بإسقاط الجنين في عدمه استجابة لقرار هيئة كبار العلماء المبلغ للوزارة في وقت سابق، وتحقيقاً لما تضمنته اللائحة التنفيذية لنظام مزاوله مهنة الطب البشري وطب الأستنان، حيث لا يجوز إسقاط الحمل في مختلف مراحله إلا لمبرر شرعي وفي حدود ضيقة جداً.

## عريضة بحرينية تطالب بإطلاق سراح الإصلاحيين في المملكة



عبد الرحمن  
الشعبي ناشط  
سياسي بحريني

ناشدة مجموعة من قيادات الجمعيات السياسية والحقوقية في مملكة البحرين وكذلك أدياء ومتقنين السلطات السعودية بإطلاق سراح الإصلاحيين الثلاثة المعتقلين في العاصمة السعودية، الرياض، الدكتور عبدالله الحامد والدكتور متروك الفالح والشاعر والأديب علي الدميني الذين تم اعتقالهم في شهر مارس الماضي ضمن مجموعة من الشخصيات الإصلاحية إثر مطالباتهم بالإصلاحات السياسية عبر العرائض والبيانات والخطابات الموجهة إلى القيادة السياسية في المملكة العربية السعودية. وقد نتج عن تلك الخطابات لقاءات مع ولي العهد السعودي، صاحب السمو الملكي، الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، الذي أكد في لقاءاته معهم بأن تلك المطالبات هي مشروعه الخاص للإصلاح، كما تناولتها الصحف المحلية والعربية بالإيجاب، حتى فوجئ الجميع باعتقال ما يزيد عن ١٠ من الشخصيات الإصلاحية المرموقة.

ومما جاء في العريضة البحرينية التي وجهت لكل من الملك فهد وولي عهده ووزير الدفاع الأمير سلطان، بأنهم يرون في (كافة) أنشطتهم المطلوبة أنها تنطلق من الثوابت المنطق عليها بين القيادة والشعب والتي تمثل الالتزام بالعقيدة الإسلامية السمحاء، والتمسك بثوابت الوحدة الوطنية، والالتفاف حول القيادة واعتبار الأسرة المالكة صمام أمان وحدة الوطن. كما أن مطالبهم تنطلق من حرصهم على ضرورة البدء في مسيرة الإصلاح الشامل، وتعبير عن رفضه للعنف والإرهاب، ولكافة أشكال التدخلات الأجنبية في شؤون المملكة). واعتبر الموقعون أن خطابات وبيانات معتقلي الإصلاح في المملكة (قد انتهجت أساليباً حضارياً وسلمياً لمخاطبة القيادة، وتتم عن شعور وطني مخلص). وأضافوا بأن اعتقال الإصلاحيين من قبل الأجهزة الأمنية يقع (ضمن حقوقهم المشروعة للتعبير عن آرائهم كمواطنين والتي كفلتها لهم الشريعة الإسلامية السمحاء، والنظام الأساسي للحكم، وما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي وقعت عليه المملكة وكذلك ما ورد في وثيقتي العهد والإصلاح التي وقعتهما المملكة في مؤتمر القمة العربي الأخير في تونس) ولذا فأننا نناشدكم يا خدام الحرمين وأصحاب السمو بالإفراج عن الأخوة المعتقلين باعتبارهم سجناء رأي وضمير ودعاة للإصلاح.

وكان من أبرز الموقعين على العريضة البحرينية والتي أرسلت عبر البريد المستعجل: الأستاذ عبدالرحمن النعيمي، رئيس جمعية العمل الوطني الديمقراطي، والدكتور حسن مدن، رئيس جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي، والأستاذ إبراهيم كمال الدين، رئيس الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني، والدكتورة سبيكة النجار، رئيس الجمعية لحقوق الإنسان، والأستاذة هدى مرهون، رئيسة جمعية المرأة البحرينية، والشاعر عبد الحميد القائد، الرئيس السابق لأسرة الأدياء والكتّاب في البحرين.. وغيرهم من الشخصيات التي ناهزت المائتين.

## وزير العمل البحريني يهدد الموقعين بعدم التدخل في الشأن السعودي

حذّر وزير العمل البحريني الدكتور مجيد العلوي في بيان له (٢٩/٨/٢٠٠٤) الجمعيات الأهلية من مخبة التدخل في شؤون الدول الأخرى، وشدّد على ضرورة احترامها القانون ولا تعرضت لتجميد نشاطها، بعدما طالبت بإطلاق سراح معتقلين في السعودية.

وقال العلوي في بيانه: (إن إرسال عدد من الجمعيات الأهلية البحرينية عريضة إلى السلطات المعنية في دولة شقيقة للمطالبة بالإفراج عن بعض المعتقلين مخالف للقانون وتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى).

وأضاف: (إن هذه الخطوة مخالفة صريحة لقانون الجمعيات، وأنظمتها الأساسية التي تنص صراحة على أن نطاق عملها داخل البلاد وليس خارجها)، مشيراً إلى أنها قامت بالتدخل لدى سلطات دولة شقيقة للإفراج عن بعض المعتقلين (وهو تصرف يتعارض مع أهدافها التي تأسست من أجلها). وحذّر الجمعيات من أنها قد تتعرض إلى (جزاء أو إجراءات قانونية قد تؤدي إلى تجميد نشاطها وتعليق عملها)، ما لم تراجع القانون. ووصف ما قامت به الجمعيات بأنه (انتهاك صارخ للقوانين واللوائح السارية في البحرين)، واعتبره (تصرفاً مخالفاً لقواعد القانون الدولي).

عندما يكون (الإصلاح) جرماً

## قراءة في محاكمة الإصلاحيين في السعودية

عبدالرحمن اللاحم

لقد غدت مفردة (الإصلاح) من أكثر المفردات استخداماً لدى النخب المثقفة في السعودية بعد تفشي أجواء الانفتاح وروح النقد والشفافية التي سادت خلال السنتين الماضيتين في السعودية وشهدت حركه سياسية غير مسبوقه، وتم خلالها تقديم العديد من الرؤى الإصلاحية للقيادة السياسية، شارك في بلورة أفكارها والتوقيع عليها رموز وطنية من كافة الطوائف الفكرية والمذهبية. هذه الطوائف اعتمدت المطالبة بالحقوق السياسية المشروعة، والدعوة إلى دور شعبي فعال، وتحفيز الدخول في المعادلة السياسية، والمطالبة - بأسلوب سلمى وحضاري - بحقوقها من توسيع لهاشم المشاركة السياسية في صناعة القرار، وإزالة القيود على حرية التعبير، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والرقابة الشعبية على أداء المؤسسات الحكومية، وإيقاف عمليات هدر المال العام، والسيطرة على تورم الدين العام الذي يهدد مستقبل الأجيال القادمة. وهذا التنوع في الخارطة الفكرية والمذهبية والجغرافية لدعاة الإصلاح يعطي مؤشراً بأن مطلب التغيير والإصلاح أصبح مطلباً وطنياً شاملاً. وأن أية خطوات في اتجاه الإصلاح لا بد أن يكون الشعب جزءاً فيها ومشاركاً أساسياً في برمجة خطتها.

لكن يبدو أن (ربيع الرياض) لم يعمر طويلاً، ولم يكن سوى فجرًا كاذباً سرعان ما تلاشت أنواره وعادت الأوضاع إلى ما كانت عليه، حيث ضاقت المؤسسة السياسية السعودية من دعوات الإصلاح الجادة، فأقدمت على إعتقال رموزه وكبار دعاة، ومن ثم أفرجت فيما بعد عن مجموعة منهم بعد تجريدهم من حقوقهم السياسية والمدنية، وأصررت على تقديم ثلاثة منهم (الدكتور عبد الله الحامد والدكتور متروك الفالح والشاعر علي الدميني) والذين رفضوا

قانونية في المملكة العربية السعودية يمنع مثل تلك الأفعال، بل على العكس من ذلك، فقد ضمنت النصوص القانونية السارية في السعودية حرية التعبير، وجعلتها حقاً أصيلاً من حقوق المواطن، ومن ذلك ما نصت عليه المادة الثامنة من نظام المطبوعات والنشر بأن (حرية التعبير عن الرأي مكفولة بمختلف وسائل النشر في نطاق الأحكام الشرعية والنظامية). لذا فإن الإصلاحيين الثلاثة وغيرهم إنما يركضون في منطقة مباحة لم يطلها التحريم، وبالتالي فلا يوجد مبرر قانوني لمساءلتهم قضائياً عن تلك الأفعال. بل أن الخطاب السياسي الرسمي للقيادة السعودية تبني أطروحات الإصلاح وأكد على ضرورة (المشاركة الشعبية) وإطلاق الحريات في تناول الشأن العام، ووعد بجملة من الإجراءات الإصلاحية التي تصب في ذلك السياق، الأمر الذي يجعل ممارسة تلك الأفعال أو الدعوة لها، والتي تستند عليها وزارة الداخلية في الادعاء على هؤلاء، ما هي إلا واجبات وطنية تجاه الوطن والمواطن، على الجميع المشاركة فيها، والتفاعل معها دفعا لعملية التحديث السياسي والحقوقى في السعودية، بل أن العامل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز وعبر خطابه الشهير في مجلس الشورى بتاريخ (١٧/٥/٢٠٠٣) استخدم لأول مرة مفردة لم تكن دراجة في القاموس السياسي السعودي وهي مفردة (المشاركة الشعبية) وأكد على أن الجميع شركاء في الوطن، وبالتالي فالمواطن الحق الكامل في تناول القضايا المتعلقة بهذا الوطن.

كما أن ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز - الرجل الثاني في الدولة - كان قد استقبل الإصلاحيين وتسلم منهم وثيقة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) والتي وردت كإحدى التهم الجنائية في لائحة اتهام الإصلاحيين، وأكد بأن تلك المطالبات هي مطالبه هو شخصياً، ومن ثم نفاجأ

التنازل عن حقوقهم السياسية المشروعة، إلى المحاكمة، وكانت التهمة الموجهة لهم (الدعوة إلى الإصلاح) بعد أن حورها الإدعاء العام إلى أنها (دعوة إلى الفتنة، ونزع يد الطاعة، والتآليب على ولاة الأمر ومناهضتهم، وبث بذور الخلاف بين أبناء الشعب، وإثارة التحزب المذهبي والطائفي). لا يمكن تكيف (البيان) الذي تلاه المدعي العام في الجلسة الافتتاحية لمحاكمة الإصلاحيين على أنه (لائحة اتهام) بالمعنى القانوني للمصطلح، ولا اعتقد أنه يمكن قبوله بهذه الصفة في أي نظام قضائي على هذا الكوكب، حيث لم يرد في تلك اللائحة أي نص شرعي أو قانوني يسند التهم المدعى بها، ولم يتم تأسيسها من الناحية الشرعية أو

(ربيع الرياض) لم يعمر طويلاً،

ولم يكن سوى فجرًا كاذباً

سرعان ما تلاشت أنواره وعادت

الأوضاع إلى ما كانت عليه

القانونية، الأمر الذي يجعل الرد عليها ضرباً من ضروب العبث. فهي - أي اللائحة - قد خُشيت بإدعاءات مرسلّة مبنية على إفتراضات ومحاسبة للنيات، ومبنية على منقذ سياسي عفا عليه الزمن سيعوق في حالة الاستمرار عليه الخطوات نحو التنمية والتحديث، وسيرسخ مفهوم الأحادية السياسية ومصادرة الحريات وحرمان الشعب من التعاطي مع الشأن العام، في وطن الجميع شركاء في حاضره ومستقبله.

إن كل الممارسات التي زعم الإدعاء بأنها أفعال مجرمة وطالب (بإزالة العقوبة الشديدة عليها) ما هي إلا ممارسات مباحة لا يوجد نص شرعي (صرح صحيح) بجرمها، ولم يرد ثمة نص قانوني في أي وثيقة



بأنها أدرجت في (القاموس الجنائي السعودي) على أنها جريمة تستحق أشد عقوبة، كما ورد في لائحة الاتهام.

إضافة إلى ذلك، فإن مجريات المحاكمة أبات مدى تدخل السلطة التنفيذية في أعمال السلطة القضائية، حيث استجابت المحكمة لقرار وزير العدل الذي يعد جزء من السلطة التنفيذية باستبعاد ثلاثة من محامي الدفاع عن المعتقلين، مع أن اختصاصات وزير العدل لا تعطيه الحق في إصدار مثل هذا القرار، كما أنه ينال من استقلالية القضاء الذي طالب ولا زال يطالب به الإصلاحيون، حيث أن ذلك الإجراء يعد تدخلاً في مجريات المحاكمة، وإدارة الخصومة التي تنفرد بها المحكمة ولا سلطان عليها في ذلك إلا سلطان الشرع والأنظمة السارية، كما يخص على ذلك النظام الأساسي للحكم، ولا ريب أن استقلال القضاء هو أحد الركائز الأساسية في المطالبات الإصلاحية التي اعتقل هؤلاء الإصلاحيون من أجلها.

إن محاكمة الإصلاحيين السعوديين أعادت المطالبة بضرورة إيجاد قانون جنائي مكتوب يحدد سلفاً القاعدة الجنائية بشقيها (السلوك والعقوبة) بشكل دقيق، حتى لا يكون هناك كوة تنفذ منها الأجهزة الأمنية لتكميم الأفواه وتجريم المطالبين بالإصلاح والتحديث السياسي، تحت ذريعة المساس بالوحدة الوطنية، أو نزع يد الطاعة أو التآليب على ولي الأمر، أو إثارة الفتنة، وغيرها من التهم المبلغة التي لا تنتهي ولا يحكمها قاعدة أو نص مكتوب يمكن التحاكم إليه. كما أن غياب مثل هذا التفتيش يغبى المواطن عن معرفة مركزه القانوني بشكل واضح، ويعيق في الوقت ذاته إنضمام السعودية إلى الوثائق والصكوك والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تعتبر (المشروعية الجنائية) إحدى محدداتها الأساسية حيث (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص) خصوصاً وأن المملكة العربية السعودية شهدت في الفترة الأخيرة انفتاحاً على المؤسسات والمنظمات الحقوقية الدولية، بما يرسخ ثقافة الحكومة بإحداث توازن بين الإصلاح السياسي الداخلي، وأفكار المنظمات الدولية في الخارج.

لقد سمحت السعودية بزيارة وفود منظمات حقوقية دولية، من أبرزها مثل اللجنة حقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة، وفود لمنظمة هيومن رايتس والتقوا بمجموعة (منتقاة) من القضاة والمحامين واطلعوا على (بعض) السجناء والمشتاكين التابعة لها. إلا أن تلك الخطوات لا بد أن تتبع

بإصلاحات تشريعية من خلال مراجعة شاملة للبنية التشريعية للدولة، ومواصلة حركة التقنين في كافة المجالات، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالجانب الجنائي.. لاسيما وأن تجربة تقنين المواد الجنائية في السعودية نجحت بشكل كبير من خلال تقنين الجرائم المتعلقة بالوظيفة العامة (الرشوة - التزوير - العدوان على المال العام) وكان من المفترض مواصلة حركة التقنين في ظل التحديث الشامل للنظام القضائي السعودي من قبل المؤسسة التشريعية، والتي كان من مظاهرها صدور الأنظمة القانونية ( نظام المرافعات الشرعية - نظام الإجراءات الجزائية - نظام المحاماة) حيث مثلت خطوة إيجابية في ترسيخ قيم حقوق الإنسان في النظام التشريعي، لكنه لن يكتمل ما لم تقفن جرائم التعازير، وتقيد سلطة القاضي من حيث تحديد الأفعال المؤتممة، وتحديد العقوبة عليها سلفاً. بدون ذلك يكون القاضي قد مارس اختصاصاً مزدوجاً يتمثل في التشريع والقضاء وخصوصاً وأن النظام الأساسي للحكم (الدستور المكتوب للدولة) قد نص في مادته الثامنة والثلاثين على أن: (العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص شرعي أو نص نظامي، ولا عقاب إلا على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظامي).

## لا يمكن تكيف (البيان) الذي

تلاه المدعي العام على أنه (لائحة

اتهام) بالمعنى القانوني، ولا يمكن

قبوله بهذه الصفة في أي نظام

قضائي على هذا الكوكب

إن قبول مثل تلك التهم الموجهة للإصلاحيين المعتقلين والتسليم بها سيرسخ احتكار السلطة السياسية للفضاء الاجتماعي والسياسي، وسيحرم المواطن من حقه في ممارسة المواطنة من خلال المشاركة السياسية بالوسائل السلمية، وسيساهم بشكل مباشر في ضمور الانتماء الوطني في وقت تحتاج السلطة السياسية إلى تعميق روح المواطنة لدى قطاعات الشعب المختلفة وتجسير العلاقة والثقة المتبادلة بين دعاة الإصلاح والمؤسسة السياسية.. وذلك لا يكون إلا عبر إطلاق الحريات، وحماية الحقوق، وليس عن طريق الخطب والأهزاج الوطنية

واستقبال وفود القبائل والأعيان؛ وبالتالي فإن نتيجة هذه المحاكمة ستكون (البوصله) التي ستحدد مستقبل الإصلاح السياسي في السعودية، حيث أن إدانة هؤلاء الإصلاحيين بأي صورة سينعكس بشكل سلبي على الحريات، والإصلاح والتحديث، وسيؤكد بأن (حركة الإصلاح الحكومي) لا تعدو أن تكون جرياً في المكان.

إن هذا التصعيد يؤكد بأن الحكومة اختارت -إزاء الاختناقات والمشكلات المستفحلة التي تواجه الوطن على كافة المستويات الوطنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية - الأسلوب الأمني لتدوير الأزمة، وممارسة الهروب للأمام، وتجاهل الاستحقاقات الوطنية الملحة وترسيخها (دستورياً) من خلال تدشين إصلاحات دستورية حقيقية من أهمها إقامة سلطة تشريعية منتخبة مباشرة من الشعب تكون لها سلطة رقابية على كافة السلطات في الدولة، والعمل على معالجة المرجعية الفردية للبنى السياسية للدولة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) والفصل بينها حتى يمكن الحديث عن دولة (المؤسسات) وسيادة القانون.

إن (حرية التعبير) بكل مكوناتها هي الجبسية في قفص الاتهام في محاكمة الإصلاحيين في السعودية، وليس أولئك الشرفاء الثلاثة الذين حملوا هم وطنهم ومستقبله وضحو بحريتهم في سبيله، وستكون هذه المحاكمة المحك الحقيقي للقضاء السعودي ومدى كونه سياجاً لحريات المواطن وحقوقه من عدوان السلطة، ومدى استقلاله عن كافة المؤثرات السياسية. لقد كان من بين الصور المعبرة في أولى جلسات محاكمة الإصلاحيين في السعودية صيحات (مالك) و(غيداء) الرضيعين اللذين مرّقا حجب السكون في المحكمة، حيث ضجت قاعة المحكمة بصرخات ذئب الرضيعين، وكأنهما يريدان أن يسجلا رقصهما واستنكارهما لمحاكمة دعاة الحرية والإصلاح وأن يعترضوا على أن توسع (الحرية) في قفص الاتهام، وكأن (غيداء) و(مالك) يعلنان ميلاد جيل جديد يعتز بكرامته ويعي حقوقه ويناضل من أجلها، ويرفض كل صور ومظاهر الاستبداد وتكميم الأفواه - جيل يستشعر إنسانيته وحرية ويدرك أنها حق أصيل لا يوهب له بأمر ولا يسلب منه بنهي.

نقلًا عن الجزيرة نت

السعودية تواجه طريقاً مسدوداً

## الإصلاحات السياسية هي الحل الأمثل، وغيابها سبب المشكلة

مي يماني: لا مستقبل للدولة بدون إصلاحات



أعمال العنف التي تشهدها المملكة العربية السعودية منذ شهر مايو من العام الماضي لن تتوقف. بل هي مرشحة للتصاعد والتفاقم. فالتطريق الذي تواجهه المملكة يبدو مسدوداً في ظل غياب الحل السياسي وأزمة الحكم على قمة الهرم السلطوي. ولأن الحل يبدو غائباً فأنا مفهوم الهوية والولاء الوطنيين تراجعاً لتبرز بعد كبت الانقسامات المناطقية مهددة وحدة الصف السعودي. هذه هي الخلاصة التي يخرج منها القارئ لحديث الباحثة السعودية الدكتورة مي يماني، الأستاذة في المعهد الملكي للعلاقات الدولية الذي مقره لندن، والحاصلة على درجة زمالة، والمتخصصة في الشأن الخليجي عامة والسعودي خاصة. سويس إنفو أجرت معها هذا الحوار، وفيما يلي نصه:

عدم الاستقرار القائمة في العراق تؤثر على المنطقة ككل وخاصة السعودية. سويس إنفو: أشرت في حديثك الآن إلى تيارين من التيارات المعارضة المتواجدة داخل المملكة العربية السعودية. تيار

سويس إنفو: خلال الفترة التي حاولنا أن نحدد فيها موعداً لهذا الحوار، والتي تواصلت على مدى أكثر من ستة أسابيع، كنت على ثقة من أن تأجيل الحوار ممكن لأن الأحداث ستتواصل في المملكة العربية السعودية. لماذا؟

الدكتورة مي يماني: لأن قناعتني هي أن ظاهرة العنف هي في ازدياد في المملكة العربية السعودية، وأنه ليس لها إلا حل سياسي. الأسلوب المستخدم حالياً يعتمد على مبدأ القوة، أي أنهم يأخذوهم ويسجنوهم ويقتلونهم. هذا هو الحل الوحيد الموجود الآن.

أما الإصلاحات التي كانوا يتحدثون عنها، وكان يطالب بها مجموعة من المثقفين، فقد انتهت بعد أن قبضت السلطات السعودية عليهم وسجنتهم. هذا رغم أن تلك المجموعة من المثقفين، والتي تدعو إلى الإصلاح منذ سنتين، التقت بولي العهد الأمير عبد الله. فإذا لم يكن هناك حل سياسي فإن هذا يعني أن ظاهرة العنف ستزداد. فهؤلاء الشباب ليست لديهم أية فرصة. هم يواجهون مشكلة البطالة وعدم القدرة على التعبير عن أنفسهم أو عن مشاكلهم، فأخذوا يسمعون للكلام الذي يقوله بين لادن والمجاهدين الآخرين. وعلى صعيد آخر، لا ننسى أن العنف وحالة

**عندما يقولون للإنسان أنت**

**سعودي، وهو لا يتمتع بأي حق،**

**وهم أولو الأمر، وليس له هو**

**مكانة، سيقول: لماذا أنا سعودي؟**

إصلاحي يسعى إلى إيجاد حل من خلال الحوار مع السلطة، وتيار ثانٍ يلجأ إلى أسلوب العنف؟

الدكتورة مي يماني: نعم. هناك عدة تيارات معارضة داخل المملكة العربية السعودية. هناك الذين حاولوا إجراء الحوار مع السلطة وتعرضوا للمسجون (في الشهور الأخيرة). وعدد منهم وقعوا على تعهدات بعدم المطالبة بالإصلاحات أو التوقيع على عرائض، أي أن لا يكون لهم حق وطني. وقد أفرج عن وقع على تلك التعهدات. لكن لازال هناك ثلاثة من الإصلاحيين مسجونين لرفضهم التوقيع

(الدكتوران متروك الفالح وعبد الله الحامد والشاعر علي الدميني). وهم أكاديميون ومثقفون معروفون.

التيار الثاني هو الأغلبية الكبرى من المجتمع. وهي أغلبية خائفة مكتومة. ونسمعها في مواقع الحوار على الإنترنت وهي تقول: نحن خائفون. أين الرجال؟ نحن خائفون من الموت، خائفون على أولادنا، وخائفون أن نتكلم. هؤلاء قرروا أن يصمتوا وينتظروا حدوث تغييرات في البلاد كي ينالوا حقوقهم.

التيار الثالث هو تيار الشباب الذي اندفع وصار من (الجهاديين). طبعاً في الغرب يتم التعامل معهم على أنهم من تنظيم القاعدة. بمعنى أن الجميع أصبح يرمى في سلة واحدة إسمها القاعدة. لكن ليس كل منهم يؤمن بتلك الأيديولوجية. وطبعاً هي أيديولوجية عنف، لكن بدايتها كانت في الحكم السعودي.

التيار الرابع، يضم أشخاصاً مثلي، الذين قرروا الكتابة والبحث خارج المملكة. أنا كنت أدرس بجامعة الملك عبد العزيز لمدة ثلاث سنوات، ثم أكملت الدكتوراه في بريطانيا. غير أنني تعرضت إلى التهديد في مرة كنت أكتب فيها بحثاً أو مقالة. ولذا قررنا أن نحيا في الغرب ونكتب ونبحث وننتمتع بحرية التحليل والتعبير



كأكاديميين في الغرب. لكننا لا نستطيع العودة إلى البلد.

سويس إنفو: كل هذا يدل على أن هناك أرضية تختمر وقد تصل إلى مرحلة الغليان، والمتسبب في هذا الوضع كما أشرت في حديثك هو نظام الحكم في المملكة العربية السعودية. لقد ذكرت في بداية الحوار أن الطريق أصبح مسدوداً. ما الذي سده، رغم المواقف المعروفة لولي العهد؟

الدكتورة مي يماني: ولي العهد الأمير عبد الله معروف بمواقفه المؤيدة للإصلاح. وكان يقابل أي إنسان كان. على سبيل المثال، بعد الحرب على العراق ذهب إليه وفد من الشيعة من المنطقة الشرقية، وقابلهم وسمع لهم، وحاول أن يساعدهم. كما قابل وفداً من الذين وقعوا على عريضة المطالب قبل سنتين، وكانوا من جميع مناطق المملكة، من الحجاز وعسير والمنطقة الشرقية، من الشيعة وسلفيين وصوفييين، بكلمة واحدة. الجميع.

الأمير عبد الله معروف بأنه كان دائماً يستمع ويتقبل الانتقادات. ولكن مع الأسف مؤخراً وجدنا أن الأضواء المتشددية هم الذين فازوا في هذه الحالة. يدل على ذلك حملة الاعتقالات التي طالت تيار المثقفين والإصلاحيين، فالسجن شيء رمزي. ورغم أنهم يقولون لنا إن الإصلاحات قادمة، إلا أننا لا نرى أي خطوات عملية في هذا الاتجاه أو أي إطار زمني محدد له.

وبطبيعة الحال عندما أتحدث عن العائلة المالكة لا أقصدهم جميعاً. فنحن نعرف أن أعدادهم بالآلاف. وأنا دائماً أقولون لي إن عدد العائلة المالكة يصل إلى ٢٢ ألف شخص. وهذا يعني أنه في داخل العائلة المالكة تجد الليبراليين والمحافظين وأيضاً الراديكاليين. إذن ستجد أن تيارات واتجاهات عديدة متواجدة داخل العائلة المالكة.

المشكلة الحقيقية تتمثل في وجود أزمة حكم في السعودية. بكلمات أخرى، هي ملكة لكن من غير المعروف من هو الملك. هل هو الأمير عبد الله، الحاكم الفعلي؟ لكن السلطة داخل المملكة يمسك بها وزير الداخلية الأمير نايف وبعض إخوانه المعروفين بالسديريين أكثر من ولي العهد نفسه.

سويس إنفو: ذكرت أن المشكلة مشكلة حكم. كما أن هناك مشاكل أخرى يعاني منها الكيان السعودي منذ تأسيسه. في ظل

البطالة القائمة، واضمحلال دولة الرفاه، والانقسام المناطقي الطائفي، إضافة إلى مشكلة الحكم، هل يمكن القول إن المملكة كنظام حكم مهددة بالانهيار؟

الدكتورة مي يماني: هذا سيحدث طبعاً طالما أنه ليس هناك حل سياسي وتغييرات إصلاحية. وطبعاً نحن لا نتحدث فقط عن العوامل الداخلية، لا بد أن ننظر أيضاً إلى العوامل الخارجية. على سبيل المثال إلى العلاقة مع الولايات المتحدة،

فهي مهمة، وكذلك الوضع القائم في العراق. فمن الملاحظ أن مكانة السعودية في المنطقة وفي الخليج عامة قد تغيرت إلى الأسوأ. وفيما يتعلق بمشكلة الانقسامات المتواجدة في المملكة فمن الملاحظ أنها زادت بصورة لم نعرفها من قبل. حكاه الملكة من منطقة نجد، وقد سيطروا لفترة طويلة خاصة مع توافر عامل البترول. في حين كانت الإستراتيجية التي اتبعتها الملكة فيصلاً واضحة وقوية، وكان فيها توازن. كان دائماً ينظر ويراعي كل مناطق البلاد.

اليوم أصبح الحجازي يقول أنا حجازي، والذين ينتمون إلى منطقة عسير بعضهم وهابيون، والبعض الآخر يعتبر أنه من اليمن. والذين من الجوف يريدون الانفصال، والذين من المنطقة الشرقية يقولون نحن شيعة وحرمانا من بترول

## بسبب ضعف الولاء والتشقة

### الوطنية: أصبح الانتماء القبلي

### والمناطقي أكثر أهمية من أن

### يكون الإنسان سعودياً

بلدنا، هذه هي أرضنا (تقع معظم آبار النفط في المنطقة الشرقية). ما هو حادث أن فئات كثيرة تعتبر نفسها مهمشة سياسياً واقتصادياً. وهو ما يعني عملياً أن النظام لم ينجح في استيعاب هذه الشرائح الاجتماعية، وأن آل سعود لم ينجحوا في صهر الجميع، أو في بناء دولة مستقرة، أو في ترسيخ مفهوم الولاء.

وكما هو معروف، فقد بدأوا بحكاية الحوار الوطني، تحت ضغط أمريكي ومن العالم الخارجي ونتيجة للأوضاع في العراق، لكي يظهروا بمظهر المتقبل لحدوث التغييرات في البلد وللتعددية المتواجدة

فيه. فجاءوا بالصوفي والشيوعي والسلفي والإسماعيلي من نجران، ووضعهم في غرفة، وقالوا هناك حوار. لكن ذلك لم يتبعه أي تغيير أو تأسيس لحقوق تمنح الشرعية لهذه الفئات. هو كلام في غرفة. ورغم ذلك فإنها بداية طيبة، ومرة ثانية نعود لنقول إن الأمير عبد الله هو الذي بدأ بهذه الفكرة. سويس إنفو: لكن اعتقال هذه المجموعة من الإصلاحيين ربما وضع ماءً بارداً على هذه الفكرة؟

الدكتورة مي يماني: طبعاً. لأن هناك فرق بين ردة فعل الجمهور قبل عام وبين موقفه اليوم بعد الهجوم الذي تم شنه على مقر الأمن العام في الرياض. ولاحظي أنه لم يعد هناك الآن حظورات بالنسبة لتلك الجماعات، فقد أصبحوا يقتلون الأجانب والسعوديين. بعد الهجوم (على مقر الأمن العام) كان هناك فرق. قبل عام عند حدوث أول ظاهرة عنف في شهر مايو الماضي، كان أكثر الناس مع الحكومة، وموقفهم كان واضحاً، فكانوا يقولون نحن سنساعد، وهذه بلدنا وهؤلاء "الجهاديون مجرمون". لكن بعد عام بالضبط، وبعد الاعتداء على مقر الأمن والبوليس في الرياض، وجدت أن الناس يشعرون بالغضب والحزن، ولا يؤيدون العائلة المالكة. الموقف تغير بعد اعتقال الإصلاحيين الليبراليين، فهم معروفون في البلد ولهم احترامهم. لقد حدث تغيير في موقف الجمهور الذي لا يرغب في الوقوف إلى جانب العائلة المالكة.

سويس إنفو: بمعنى آخر أن الطريق أصبح مسدوداً؟

الدكتورة مي يماني: أنا أعتبر أن الطريق أصبح مسدوداً، لأن كل التناقضات التي تستر عليها النفط، وغطى عليها التسلط والقوة خرجت اليوم إلى السطح. لدينا مشكلة الوطنية والانتماء. وأذكر بأن المملكة العربية السعودية هي البلد الوحيد في العالم الذي أعطت فيه العائلة أسماً للشعب، والشعب صار يأخذ اسم العائلة. واليوم عندما يقولون للإنسان أنت سعودي، وهو لا يتمتع بأي حق، وهم أولو الأمر، وليس له هو مكانة، سيرد قائلاً: لماذا أنا سعودي؟ أنا غامدي، أنا شهري، أنا حجازي، أنا شيعي. فالיום أصبح الانتماء القبلي والانتماء المناطقي أكثر أهمية من أن يكون الإنسان سعودياً. وهذه التغييرات حدثت في السنوات القليلة الماضية.



## قراءة في مسيرة المطالب الإصلاحية في المملكة (٢٠٠١ - ٢٠٠٤م)

إلى الخصوصية من زاوية مغايرة، لتوضيح أنه وبسبب هذه الخصوصية المعمرة ومن أجلها أيضاً، نحتاج لإجراء عمليات جراحية أشد إيلاماً من غيرنا من الدول العربية، التي وضعت (الخصوصية) كمرادف للقمع بحجة (أن لا صوت يعلو على صوت المعركة).

وقد نجح النظامان العربيان - صاحباً المشروع السياسي الحداثي والمحافظ على السواء في توظيف هذين الصنمين لسنوات طويلة، تم تبديد الثروة النفطية والقومية خلالها بدون طائل، فيما تم تكريس مشروعية حرمان الشعوب من ممارسة حقوقها في الديمقراطية، وبحقوق الإنسان، والتنمية البشرية. وقد اكتشفنا معاً - حكاماً وشعوباً - بعد سنوات الخديعة والقمع وتبديد الثروة، أن كلا الوجهين (المحافظ والحداثي) قد فشل في تطبيق مفهوم (خصوصيته) وشعاراته.

وحيث أن الحديث هنا يخص بلادنا وحسب، فسنقف أمام هذه الخصوصية الدينية لنرى أنها قد قامت على العديد من المكونات ذات الطابع المحافظ، والتي تشكلت من تحالف الديني المتشدد مع السياسي الطامح إلى بناء دولة قوية تحت راية دينية تعينه على القيام بهام توحيد البلاد.

وقد لعبت البيئة الصحراوية القاسية والمعزولة دورها الهام في تبني المتحالفين (الديني والسياسي) لقراءة فقهيّة متشددة للدين وللأنظمة القيمية المرافقة لعادات وتقاليدها البيئات المحافظة، لتقوم بفرضها على بقية أرجاء الدولة التي كانت تتميز بتعدد مذاهبها الفقهية، وبتنوع مكوناتها الاجتماعية والثقافية، وانفتاحها وتعايشها مع الآخر مثل مدن الحجاز، والأحساء، والقطيف، وجازان.

وإذا كانت الظروف الموضوعية، قد استدعت توظيف قراءة وحيدة متشددة للدين (في شقيه الشرعي والفقهي) لتوحيد القهاتل والحواسر المختلفة حول رؤية وحيدة (أسر) أحادية الخطاب المذهبي المتشدد، ومن ربة النظام القيمي الاجتماعي المحافظ إلى سعة تعددية المذاهب، والطوائف الدينية، والنظ الاجتماعية والثقافية المتنوعة. إلا أنه، وباسم هذه (الخصوصية) تم القضاء التدريجي على ذلك التعدد والتنوع المذهبي والثقافي والاجتماعي والمذني، حيث تم تعطيل ما ورثته الحواسر المدنية في الحجاز من مؤسسات سياسية ونقابية، وتم تغيب كافة مكونات المجتمع عن المشاركة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وباسم هذه (الخصوصية) المبنية على أسلمة السياسة والاجتماع، تم تكريس الطابع المحافظ والمتشدد والإقصائي لمذهب فقهي حديد بصيغته المتمترسة خلف (باب سد الذرائع)، دون الأخذ بتأثير عوامل الزمان والمكان التي كان لقيامها المؤسسات المذاهب المختلفة بأخوون بها.

وبالرغم من الحاجة التاريخية لقائد المشروع السياسي الذي أنجز مفخرة الوحدة الوطنية لبلادنا، إلى عقيدة دينية تسند طموحه في إقامة الدولة إلا أن طابع ديكتاتورية الأيدولوجيا الذي أحكرك الحقيقة والتأويل الديني، وأقصى ما عده، قد أسهم بشكل رئيسي في تنامي مشاعر الغبن لدى شرائح فقهيّة وطائفية واجتماعية عديدة، وعمل على عرقلة تبلور يتمثل في نتائج تبني السلطة السياسية لهذا التيار المتشدد ورعايتها له، وإفساح المجال أمامه لاحتكار منابر الخطابة والإعلام والمناسج وصياغة المحتوى الاجتماعي والثقافي والأيدولوجي لعقول أبناء الوطن خلال رحلته الطويلة بل ومساندتها له في حربه القاسية ضد كافة المذاهب الفقهية والطائفية، والثقافية الأخرى.

تخطى الحكومات، ومن منظور أمني بحث، حين تتعاطى بعنف مع تجليات التعبير المطالب السلمي، الذي تتوسل به الجماهير والتخب المثقفة للتعبير عن آرائها. وذلك، لأن تشريع الحكومات لأجهزتها الأمنية باستخدام أدوات القمع، تعمل من حيث تدري أو لا تدري على تشريع العنف للجماهير، بل وأنها تدفعهم إليه حين لا يبقى أمامهم باب للأمل سواه.

ولو أن هذه الحكومات وأجهزتها الأمنية قد أمنتت النظر في رسائل المطالب السلمية لقرأت فيها ما يسكت النص عنه، ألا وهو ما تضمنه هذه الرسائل من انتماء وحب للوطن واعتراف بشرعية الحكومات ذاتها. فالخطاب المطالب ذو الصيغة العلنية السلمية يستهدف إصلاح البيت من الداخل، ولا يضرر رسالة (رايكيالية) تسعى إلى إقامة نظام بديل، وإلا فإن منتجي ذلك الخطاب سيعمدون إلى فاعلية العمل السري المنظم لحشد المحازيين وإنتظار ساعة المواجهة.

وحين تغرق الحكومات في استخدام كافة وسائلها القمعية لإسكات صوت المطالبة السلمية وتكتم أفواه ناشطيهها، فإنها تنشغل بالهامش الأمني المحدود عن النظر إلى البعد الاستراتيجي الذي يتضمنه متن الخطاب المطالب السلمي وهوامشه على السواء. وأنها بذلك تركن إلى وهم أو استيهام المحافظ على الأمن الاجتماعي والرضا الجماهيري الأنين، وتغفل عن عمد أو لقصر النظر، عن المخاطر البعيدة المدى المرافقة لعمليات تحقيق ذلك الوهم، وتنسى أن تراكم الأزمات المعيشية، وتغشي ظواهر الفساد والرشوة واستغلال المال العام، وتكتم الأفواه، وغياب الحريات العامة والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، لا تجد في الزمن إلا عاملاً مساعداً على تقافهما بما يكفي لسد باب الأمل، وتوتير الأوضاع، وإتاحة المجال للمشجعين على رفع وتائر العنف والإرهاب، ويدفع أصحاب المشاريع الراديكالية لنيل مشروعية العمل على تغيير النظام ذاته.

إن المطالب السلمية التي يرفعها (دعاة المجتمع المدني والإصلاح الدستوري) تنطلق من قراءة تحليلية لحاضر بلادنا، ومن استشراف استراتيجي لمستقبلها، وترى أن الاستحقاقات المترتبة على صعيد الإصلاح السياسي، والأزمات الاقتصادية والاجتماعية الخائفة، والتحديات الداخلية والخارجية التي تهدد أمن الوطن ووحدته واستقراره، لا يمكن معالجتها بالطلو الأمنية ولا باللب على التأجيل، وإنما ينبغي مواجهتها بكل شفافية وشجاعة، وتستدعي القيادة السياسية اتخاذ المبادرة الجريئة المرتقبة في مواجهة التحديات والبدء في عملية الإصلاح السياسي الشامل التي تنص على مهام تشييد دولة القانون والمؤسسات الدستورية.

وبطبيعة الحال فإن للإصلاح كلفته التي قد تكون مؤلمة للقيادة والشعب أو لأحد منهما ولكن ضرورة البدء الفعلي بتنفيذ مطالب الإصلاح واستحقاقاته، باتت في حكم الضرورة التي لا مناص من الدخول عبر أبوابها، للتعاطي مع كل هذا التراكم المعقد من الأزمات والذي يندر - إن تباطأنا في مواجهة مطالباته - بأنغف العواقب وأقبح التبعات. لا تشهد بلادنا وحدها حراكاً اجتماعياً مطلبياً، ولكنه أصبح يشكل ظاهرة تسم مرحلة ما بعد انتهاء توازن القطبين، بيد أنها تأخذ أهميتها بالنسبة لبلادنا كنتيجة (لخصوصية) هبة الثروة النفطية ورمزية القداسة الدينية. وإذا كنا سنمننا إفرار مصطلح الخصوصية من محتواه حين يتم توظيفه كذريعة لتكريس بقاء الأوضاع كما هي عليه، فإننا هنا سننظر

وقد نجم عن ذلك ما تشهده بلادنا اليوم من نتائج ما زرعه طوال العقود الماضية من تدين قسري لكافة مظاهر الحياة، ولجنج ثمرات التكفير والتبديد والتطرف والإرهاب الذي عم الوطن من أدنى إلى أقصاه. ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا بأن بلادنا - في غياب الاستراتيجية السياسية المتوازنة - قد فشلت في توظيف أهم مقومين من مقوماتها، وهما: الثروة النفطية، والموقع الديني. ويمكن القول بأنها قد أسرفت في توظيف الدين داخليا وخارجيا لتغطية على كافة الاختلالات البنوية التي نجم عنها العديد من الأزمات التي تعيشها بلادنا، ومنها العجز عن الاستفادة من الثروات النفطية الهائلة لوضع أسس التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة.

أما في جانب التوظيف الديني والموقع المقدس، فلم تستطع قراءة المعنى الواقعي والرمزي لكون بلادنا مهبطا للمحي وأرضا للرحمين الشريفين، ولم تلاحظ دلالة ما تنطوي عليه مظاهر وفود حجاج بيت الله الحرام وزواره من تعدد وتنوع واختلاف مذهبي وطائفي، لا يمكن التعبير عنه إلا باحترام مكونات ذلك التعدد، وتعميق الإفادة منه في مختلف مجالات الحياة، وتعميمه، للتدليل على تسامح (الخصوصية) وليس على انغلاقها الذي عمل على الاستسلام لكارث رؤية مذهبية أحادية ومتطرفة.

لا ينبغي النظر إلى توقيت مبادرات الخطابات والبيانات المطلوبة إلى القيادة السياسية على أنه ضرب من انتهازية نخبوية تستغل الظروف والتحديات الداخلية أو الخارجية التي تواجهها البلاد أو تجاهها القيادة، وإنما يجب أن تتم قراءتها ضمن شروطها المتشاكسة، التي تطال بتأثيراتها وحدة الوطن واستقلاله وسيادته قراره وحاضره ومستقبله والتي ينبغي أن تشارك فيها كل الخبرات المتراكمة للفعاليات السياسية والثقافية

المتختلفة، وضمن هذه القراءة كان ينظر المهتمون بالشأن العام، من المثقفين، والأكاديميين والكتاب والشخصيات الوطنية من الرجال والنساء، إلى اعتبار تلك التحديات المتشعبة مخاطر لا تستهدف القيادة السياسية وحدها، وإنما تمس الوطن والمواطنين بنفس الدرجة، لأن ما سيتولد من رحم تلك اللحظات المفصلية من خيارات قسرية سينال من الجميع، وسيفرص عليهم تقاسم نتائج المرة على حد سواء.

وقد تميز مثقفو الحجاز - المتحدرون من بيئات مدنيّة ذات إرث ثقافي وسياسي عريق - بتقديم مبادراتهم الهامة في اللحظات العصيبة، حيث يحفظ لهم التاريخ مبادراتهم التي قام بها أحرار الحجاز وأعضاء الحزب الدستوري في العهد الهاشمي، إذ تقدموا - خلال زحف جيش الملك عبد العزيز على مكة المكرمة - بمطالبة الملك حسين بالتنازل عن العرش لآبته علي، شريطة إقامة نظام ملكي دستوري، مقيد بدستور ومجلس نيابي منتخب من المواطنين يشرف على شؤون البلاد الداخلية والخارجية، ومن مجلس آخر لعموم المسلمين.

كما أنهم بادروا، في بداية حكم الملك عبد العزيز للحجاز، وعقب القضاء على حركة ابن رغادة، إلى الإعلان عن تأكيدهم للتعاقد حول الكيان الجديد، وأبرقوا للملك عبد العزيز بذلك مقترحين تسمية هذا الكيان باسم (المملكة العربية السعودية). وقد استجاب لهم جلا لته وأطلق التسمية المقترحة إيدنا بتوحيد البلاد ورفع راية الوطن الكبير بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٣٥١هـ الموافق ١٩٣٢م.

وقد استمر مثقفو الحجاز عبر صفحاتهم وكتاباتهم في بث الوعي واستنهاض همم الأمة، والمطالبة بتطوير مؤسسات الدولة التعليمية والصحية والإدارية.

وحين يتسع فضاء الحرية، فإن أساليب المطالبة السلمية الساعية إلى استكمال مقومات النهضة تتبلور عبر برامج إصلاحية تساند عمل الأجهزة الحكومية وتغني مساراتها.

وقد امتدت سمات حرية التعبير من جدة ومكة إلى الرياض والقصيم، وإلى الدمام والخبر، وانتشرت الصحافة (في عهد الأفراد)، وانبرت الأقلام النيرة أفرادا وجماعات في لعب دور السلطة الرابعة.

ومن أبرز ما حفلت به مطالبات فترة الخمسينيات والستينيات الميلادية، التوسع في نشر التعليم، والمطالبة بتعليم المرأة، ورفع حصة الدولة من دخل البترول الذي احتكرته الشركات الأمريكية، وإغلاق القواعد العسكرية الأمريكية، وبناء جيش وطني قادر على حماية البلاد، وتحسين أوضاع العمال السعوديين العاملين في أرامكو وإتاحة المجال لهم للتدريب والتطوير.

وقد أسهمت تلك الآراء والمطالب في انتشار التعليم، وفي قيام عمال أرامكو السعوديين بإضرابات سلمية طويلة، اضطرت معها أرامكو إلى الاستجابة لمطالبهم العادلة، ولعل من أبرز ثمرات تلك الحركة المطالبة واللقابية - التي ضربتها الحكومة بشدة - ما نراه اليوم من تحقق أفضل نماذج التدريب والسعودة في بلادنا، حيث تدار أكبر أمبراطورية لإنتاج النفط في العالم (أرامكو السعودية) بأيادي أبناء الوطن، من أعلى كرسى إداري وتقني إلى أقل وظيفة.

وقد أدت مفاعيل تلك المطالبات العلنية والسلمية في الخمسينيات إلى تبلور أول مشروع جذري للإصلاح السياسي في المملكة، يقوم على وضع دستور دائم للبلاد يتضمن المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وصياغة نظام للحكم، وكذلك بحث إمكانية الاستغناء عن القواعد العسكرية الأمريكية في بلادنا. وقد اخترعت الظروف المناسبة لتنفيذ ذلك المشروع في فترة تولي الوزارة الوطنية لمهامها برئاسة الأمير طلال بن عبد العزيز، وفي عهد الملك سعود في أوائل الستينيات، ولكن الصراع داخل العائلة المالكة قضت على ذلك الحلم في مهده. تلك هي مخرجات الحرية، أما مخرجات القمع فقد عبرت عنها ما اتخذته الحكومة من إجراءات لاعتقال قيادات الحركة العمالية، وجبهة الإصلاح الوطني، ودعاة تعليم المرأة مثل عبد الرحمن البهيحان والشهيد محمد ربيع وعبد الكريم الجهيمان، وسيد علي العامري، وعبد العزيز السنيذ واضطرت شخصيات الحراك المطليبي السلمي، أمام انسداد الأفق، إلى الانتقال إلى العمل السري، كما خسرت البلاد جهود كوكبة إصلاحية مستنيرة من أبناء الأسرة المالكة الذين دفعهم اليأس من إصلاح الأوضاع إلى مغادرة المملكة إلى القاهرة وبغروت حيث عرفوا بعد ذلك باسم (حركة الأمراء الأحرار) وكان على رأسهم الأمير طلال بن عبد العزيز.

ومع الأسف، فإن طبيعة هذه السيرة السريعة للمطالب الإصلاحية، لن تسمح لنا بالتوسع في التطرق إلى دور الحركات الوطنية السرية (التي شملت طيفاً واسعاً من التيارات الثقافية والفكرية والدينية تشمل الناصريين، والبعثيين، والقوميين، واليساريين والإسلاميين)، وما قدمته من شجاعة وتضحيات، وما تبنته من مواقف وأسهمت به من تحليلات وقراءات نقدية لمظاهر القمع والتخلف، وما طرحته من برامج شاملة تمس الجوانب السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية في بلادنا. وقد اشتملت برامج معظم هذه التيارات السياسية على ضرورة وضع دستور دائم للبلاد، وكذلك على قيام المؤسسات الدستورية والديمقراطية، والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وعلى ضرورة كفالة حقوق المواطنين في الحرية وتطبيق نظام العدالة الاجتماعية، والاهتمام بالفئات الفقيرة، والتوزيع العادل للثروة، ومشروعية قيام المنظمات الجماهيرية والجمعيات المهنية.

بيد أن القمع الذي طالها باستمرار، وغيب المناهات في كوادرها في المعتقلات والسفاني، قد أعاق تبلورها كحركة جماهيرية واسعة وحرّم البلاد من ثمرات خبرات وإخلاص كوادرها الكبيرة.

واليوم... ونحن نأتي إلى استعادة المثقفين والمهتمين بالشأن العام، والشخصيات الوطنية لدورهم في التوسل بأساليب المطالبة السلمية لتحقيق الإصلاح السياسي، فإننا نصل إلى مخاض (ربيع السعودية) الذي دشّن لحظته التاريخية منذ أحداث سبتمبر عام ٢٠٠١م حين أصبح الوطن عرضة لمواجهة مصيره أمام التحديات والأزمات الداخلية والخارجية الساعية إلى النيل من وحدته وأمنه واستقراره حيث بلغت مؤثراته تهديد الوطن من الداخل بحرب استنزاف إرهابية.

وقبل أن ندون سيرة الخطابات والبيانات المطلوبة التي أعقبت أحداث

إعلان تشكيل (لجنة حقوق الإنسان الشرعية) في المملكة في مايو عام ١٩٩٣م وقد ضمت قائمة المؤسسين كلا من الشيخ عبدالله بن جبرين والشيخ عبدالله السعدي والدكتور عبدالله الحامد والدكتور عبد الله محمد التويجري والدكتور حمد الصليبيخ والشيخ سليمان الرشودي وقد سومت اللجنة مشروعية عملها باعتباره من وظائف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ولكن آليات المساومة والقمع طالت عدداً من مؤسسيها وأعضائها، وتم اعتقال البعض منهم مثل الدكتور عبدالله الحامد، والدكتور محمد السعدي، والدكتور سعد الفقيه، والشيخ سليمان الرشودي، والدكتور محسن العواجي، والدكتور أحمد التويجري وغيرهم.

وبذلك تم القضاء على اللجنة منذ يومها الأول. وبالرغم من أن عدداً من لجان حقوق الإنسان المرتبطة بأنشطة التيارات الوطنية قد مارست عملها منذ السبعينات، إلا أن الظروف القاسية التي كانت تعمل فيها تلك اللجان وأحزابها قد استدعت إبقاء أسماء أعضائها داخل المملكة سرياً. ومن أجل ذلك فإنه يمكن القول، بأن إعلان تشكيل (لجنة حقوق الإنسان الشرعية) بالمملكة يعد من أبرز الأنشطة التي حاولت تدشين مشروعية عمل جمعيات المجتمع المدني، كما أنها أول مشروع علني للجان حقوق الإنسان في بلادنا.

ومثلما عبّرت الحربان العالميتان عن انعطافات تاريخية في مسار الحياة البشرية، فإن انهيار العسكر الاشتراكي وأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م قد شكلتا معاً مناخاً جديداً يتجاوز في مفاعيله أغنى المنعطافات التاريخية السابقة. وقد نتج عنه تطورات واصطفاءات سياسية تصحورت في أبعادها الأنية والمنظورة على تبلور الأحادية القطبية للتفرد بالهيمنة على العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وقيامها بتنفيذ بعض بنود أجندتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وقد مكنتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، من استعراض مكانتها وقواها والمضي متفردة في أشكال العنف والإرهاب الحرب الاستباقية على الإرهاب إلى مواقعها الأمامية في الشرق الأوسط الكبير.

وفي ضوء هذه المعطيات، أصبح الوطن العربي وثوراته البترولية، ومصادره شعوبه، وخرائط أوطانه مسرحاً مفتوحاً لاحتمالات تنفيذ المخططات الأمريكية الأنية والاستراتيجية، ومن ثم اتسع المجال أمام إسرائيل لممارسة أقصى أشكال العنف والإرهاب ضد الشعب الفلسطيني، كما تقدرت أمريكا باتخاذ قرار الحرب ضد العراق.

أما فيما يتعلق بالمملكة، فإن رعية الخصوصية السعودية (الموقع الديني والموقع النقطي) قد أصبحت عرضة للمواجهة مع الحليف التاريخي (أمريكا) نظراً لما تنطوي عليه الحاضرة الدينية المتطرفة التي اختلطت العقيدة الإسلامية في بلادنا المملكة من إسهامات لتهديد المصالح الأمريكية في المنطقة، لا سيما وأن بلادنا — وبالذات في المنطقة الشرقية — تنام على أكبر خزان احتياطي للبترو في العالم، ولذلك فقد بدأت التلويح — بعد أحداث سبتمبر — بتفكيك كيان وطننا إلى دويلات صغيرة.

وبأخذ هذه العوامل (التي صافت تدشين دخول العالم إلى الألفية الثالثة) بالاعتبار، فإن الخلعين من أبناء الوطن رأوا أن وحدة الكيان وتمتين جبهته السياسية هو المهمة المركزية لكل المهتمين بالشأن العام، وأن المدخل الصحيح القادر على تعزيز التلاحم والالتفاف حول القيادة السياسية لابد أن يبدأ بالإصلاح السياسي الشامل.

وانطلاقاً من هذه القنوات فقد تبلورت حركة مطلبية ذات طابع سلمي، رأت أن بلادنا تحتاج عدداً كبيراً من المخاطر، منها: تعدد مراكز صنع القرار السياسي، البطالة، الإرهاب، والتدهور الخارجية، وقد انتضمت الحركة مختلف الشرائع الاجتماعية والثقافية والمناطية، وأسهم في هذا النشاط المطلبية مثقفون ينتمون إلى التيار الإسلامي المستنير (بتشكيلاته المذهبية السنية، والطائفية الشيعية والإسماعيلية)، ومثقفون ينتمون إلى قطاعات واسعة من التيار الليبرالي الذي يضم في إطاره كتاباً وأكاديميين ورجال أعمال، وبشخصيات متعددة من تجربة الحركة الوطنية كما شاركت فيه فعاليات نسائية من الأكاديميات

سبتمبر، يجدر بنا استعادة جنين هذا الحراك المطلبية، والذي حملت به أحداث احتلال النظام العراقي للكويت عام ٩٠م، ونجم عنه تدفق منات الألاف من القوات الأمريكية إلى المملكة في نهاية ذلك العام. وحين غدا الوطن مهدداً من عدة جهات وبأكثر من أسلوب، فإنه لا يبقى أمام عشاق الوطن سوى تلمس جذور المشكلات والمبادرة إلى الإسهام بتقديم المقترحات والحلول.

وقد اتضح بأن أبرز ما طرحته أزمة احتلال الكويت، وتداعياتها يكمن في المرض العضال الذي أصاب الحكومات العربية التقليدية والحديثة على السواء، والمتمثل في ديكتاتورية التفرد بالقرار كنتيجة لتغيب المشاركة الشعبية في صناعة القرار المؤسساتي في كل من العراق والمملكة معاً.

ونتيجة لكل تلك التداعيات والإشكالات الملامزة لبنية هذه الأنظمة، بادر عدد من مثقفي المنطقة الغربية، ومنهم أحمد صلاح جبريم، ومحمد سعيد طيب، والدكتور عبدالله مناع، والدكتور محمد عبده يماني وآخرون معهم إلى صياغة خطاب مفتوح إلى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد، يطالبون فيه بضرورة تشكيل مجلس شوري بالانتخاب، ووضع نظام للحكم يجنب البلاد مخاطر تعدد مراكز القوى والخلافات الناجمة عنه داخل العائلة المالكة، إضافة إلى المطالبة بالانفتاح على المذاهب الفقهية الأربعة، وفتح باب الاجتهاد للتعاظم مع مستجدات العصر وتحدياته. كما تضمن الخطاب، المطالبة بضمان حرية التعبير وحرية الصحافة ومواجهة الإشكالات المتفاقمة في المجالات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية.

وقد شارك في الصياغة والتوقيع على هذا الخطاب نخبة من الكتاب والمثقفين والشخصيات الوطنية في كل من المنطقتين الوسطى والشرقية، مثل فهد الزهراني والدكتور المديهي، وصالح الصالح، والدكتور راشد المبارك، ومحمد العلي، وإسحاق الشيخ يعقوب، علي الدميني و نجيب الخنيزي وآخرون.

ومنذ الستينيات، يعتبر ذلك الخطاب خطوة تأسيسية وهامة على صعيد بلورة العمل المطلبية السلمي في بلادنا، كما أنه ضم ولأول مرة تنوعاً في الشخصيات الموقعة عليه تعبيراً عن تنوع ألوان الطيف الثقافي والديني والمناطية في المملكة، وقد جرى تداوله بشكل محدود حرصاً على وصوله إلى المقام السامي.

وضمن حرص القائمين على فكرة الخطاب بأن يكون تعبيراً رمزياً للإجماع الوطني، فقد تم عرضه على بعض الشخصيات التي تمثل الصوحة الإسلامية في الرياض، مثل الدكتور أحمد التويجري. لكنهم لم يتجاوبوا مع الدعوة للمشاركة في التوقيع عليه و أبغوا محاورهم بأنهم سوف يعدون خطاباً يعبر عن مشروعه الخاص بهم. وبعد ذلك أقلل باب التوقيعات على الخطاب، وتم تحديد أسماء الوفد الذي سيقدم إلى خادم الحرمين، غير أن الأجهزة الرسمية (إمارات المناطق، والمباحث) استدعت عدداً من الموقعين عليه من كل المناطق، وأبلغتهم أن الرسالة وصلت، وطلبت منهم عدم نشره أو تقديمه إلى المقام السامي.

ويبدو أن فكرة تقديم خطاب جماعي إلى المقام السامي قد حقزت رموز الصوحة الإسلامية للتداعي لصياغة (مذكرة النصيحة) الشهيرة والتي تحلى القائمون على إعدادها بالشجاعة الكافية لنشرها في وسائل الإعلام الخارجية بعد أن تم رفض استلامها من قبل الديوان الملكي.

وبالرغم من عدم ارتياح التيار الليبرالي والإسلامي المستنير لهذه المذكرة لأنها لم تعرض عليهم أولاً، ثم لأن برنامجها المطلبية ينطوي في كثير من منطلقاته واستهدافاته على ترسيخ الأنموذج الديكتاتوري للدولة الدينية وأنظمتها شديدة المحافظة والانعزال، إلا أن كل تلك الملاحظات لم تحجب وهج التعاطف مع الخطوة الجريئة التي أقدموا عليها بنشرها في الخارج، كما أن مشاعر التقدير والتضامن معهم قد ارتفعت في أوساط الليبراليين جراء ما نال بعض كوادر الصوحة من عقوبات، كالأحالة على التقاعد، أو الفصل من العمل، أو المنع من السفر.

أما الخطوة الجريئة الثالثة في سياق الحراك المطلبية، فقد تمثلت في



والطبيبات، والكليات والمهتات بالشأن العام، (ويتمتع بعضهن إلى تجربة (فبراير) عام ١٩٩١م حيث شاركن في تظاهرة شجاعة لقيادة السيارات في شوارع الرياض إعلاناً عن مطالبتين بتشريع ذلك الحق. وقد تم قمعهن وفصلهن من أعمالهن ومنعهن من السفر، وبلغ الحد إلى درجة التشهير بهن والتشكيك من قبل المسؤولين في عقائدهن الدينية. وقد استندت رؤية الحراك الاجتماعي المطالب إلى المنظمات التالية:

- ١ - أهمية قيام دولة المؤسسات الدستورية
- ٢ - ضرورة التصدي للأزمات المعيشية المتفاقمة للمواطنين
- ٣ - خطورة غياب الحريات العامة ومكونات المجتمع المدني
- ٤ - مخاطر استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الأقليات المذهبية والطائفية

ويمكن التوقف أمام ذلك العدد الكبير من البيانات والخطابات السلمية التي عبرت عن آراء المهتمين بالشأن العام المرتبط بأوضاع بلادنا، وأيضاً بالشأن القومي في محيطه العربي، وسوف نقسمها بحسب مركزية موضوعاتها إلى ثلاثة أقسام.

#### أولاً: البيانات المساندة للقضايا العربية والقومية:

حفرت القضايا القومية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، موقعها العميق في وجدان وثقافة وضمير الشعوب العربية، وما برحت المظالم التي تعرضت لها وجدان المواطن والمثقف من مختلف المنحدرات الثقافية والمناطق في المملكة، وقد عبر الشعب السعودي وفعالياته الوطنية عن هذا الحس المتجدد، وقامت عدة مظاهرات في عام ٢٠٠٢م، تضامناً مع انتفاضة الشعب الفلسطيني الثانية، في بعض مدن المنطقة الشرقية واعتقل على إثرها عدد كبير من منظمتها.

كما عبرت البيانات ذات الصلة بالتضامن القومي عن مساندتها للشعب الفلسطيني في استمرار انتفاضته، وفي نضاله العادل لنيل حقه في إقامة دولته المستقلة على ثرى وطنه وعاصمتها القدس الشريف. كما أعلنت بعض هذه البيانات عن تضامنها مع الشعب العراقي واستنكارها للمخططات الأمريكية الرامية إلى احتلال وطنه وإذلاله، وذلك من خلال:

أ ( بيان استنكار انتهاك شارون للمسجد الأقصى: وقد صدر هذا البيان المعبر عن إبانة شارون والحكومة الإسرائيلية لانتهاك حرمت المسجد الأقصى في أكتوبر عام ٢٠٠٠م، ونشرته جريدة الحياة، ويمكن اعتباره أول بيان تضامني علني يصدر عن المثقفين والوطنيين السعوديين في داخل المملكة. وقد وقعه عدد من الشخصيات الوطنية التاريخية، مثل عبدالكريم الجهيمان وعبد العزيز السند وإسحق الشيخ يعقوب وعبدالله الفاراز وصالح الصالح وحمد المحدان ونجيب الخنيزي.

ب ( بيان تضامني مع انتفاضة الشعب الفلسطيني الثانية: تم التوقيع على هذا البيان في مناسبة مرور أربعين يوماً على وفاة الرمز الوطني الكبير المرحوم سيد علي العوامي، الذي أمضى في المعتقلات أكثر من عشر سنوات مستمرة، لمشاركته في الحركة الوطنية. وقد حضر المناسبة المقامة في الظليلف عدد كبير من المثقفين والكتاب والشخصيات الوطنية من مختلف أرجاء الوطن، ودشن البيان جماعية التوقيع، حيث ناف عدد الموقعين على ١٥٠ شخصاً.

ج ( بيان يستنكر الإعلان الأمريكي عن الحرب على العراق، وتم توقيعه من قبل عدد من الأدباء، والكتاب، وقد اعتقل على أثر نشره القاص، زياد السالم، وطال الاعتقال الأديب المعروف جابر الله الحميد.

د ( بيان يعارض الحرب على الشعب العراقي: وقد وقعه عدد كبير من الأكاديميين والمثقفين من مختلف أرجاء المملكة.

هـ ( رسالة إلى الرئيس بوش تعارض إعلانه الحرب على العراق: وقد تضمنت الرسالة المكتوبة باللغة الإنجليزية إدانة لانتهاكات أمريكا للأعراف والقوانين الدولية وطالبته بعدم الأقدام على شن الحرب على العراق. وقد وقعه عدد كبير من المثقفين والمهتمين بالشأن العام في المملكة.

ثانياً: خطابات وبيانات تتضمن مطالب (دعاة المجتمع المدني والإصلاح الدستوري) بضرورة الإصلاح السياسي الشامل، وهي كالتالي:

أ ( معاً.. في خندق الشرفاء:

وقد صدر البيان في ٢٠٠٣/٥/٦ مركزاً على تعبئة الأطماع الأمريكية في المنطقة، وفرض خطتها الاستراتيجية لاحتلال منابع النفط، ومخططاته الأخرى الهادفة إلى إعادة رسم خرائط المنطقة ومنها بلادنا وقد عبر البيان عن رفضه لتلك الاستهدافات، وعن تمسكه بوحدة وطنه والتفافه حول قياداته السياسية، ومطالبتها بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشامل. ويعد هذا البيان تدشيناً مؤسساً لما تلاه من خطابات وبيانات علنية تطالب بالإصلاح بالطرق السلمية، حيث استفادت من تجربته ومن العدد الكبير الذي وقع عليه الخطابات المطالبة باللاحقة.

ب ( خطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله):

ولدت فكرة الخطاب في مجلس ضم بعض الأصدقاء في المنطقة الشرقية وحملوا الفكرة معهم لعرضها على عدد من المثقفين والرموز الوطنية الذين شاركوا في جلسات (المؤتمر الشعبي الثالث لدول الخليج العربي لمقاطعة إسرائيل) المنعقد في البحرين، وتم تداول الرأي حول القضايا العامة التي يمكن أن يتضمنها هذا الخطاب، ولكن الأمر بقي مفتوحاً للتأمل. وقد بارز محمد سعيد طيب وبعض أصدقائه بكتابته مسودة لتلك الفكرة، وقام بعرضها في الدمام خلال الاجتماع بزيارته للمنطقة الشرقية، وقد أعاد النظر فيها وأغناها على الدميني وآخرون في الدمام ثم عرضت على الدكتور عبدالله الحامد، فأضاف لها بعض البنود، وأعد نسخة النهائية مع عدد من أصدقائه في الرياض. وبناء على ذلك يمكن القول بأن ذلك الخطاب كان نتاجاً متأنياً وجهداً توافقياً لحوارات معقدة بين العديد من المهتمين بالشأن العام من مختلف المكونات الثقافية والطائفية بالمملكة.

وفي الواقع فإن الطريق لإنجاز هذه المهمة لم يكن سالكاً، حيث تعاورته العديد من الصعاب، منها: الاستدعاءات الأمنية المتكررة لمحمد سعيد طيب، ومنها اختلاف المكونات المرجعية للأطراف المشاركة، ومنها قلة عدد الموقعين عليه من التيار الإسلامي المستنير. إضافة إلى عدم رضى بعض الليبراليين من جهة، أو الإسلاميين من الجهة الأخرى عن عدد من الرؤى والأفروحات، أو من رفض أحد الطرفين - وخاصة الإسلامي - توقيع بعض الأسماء الليبرالية المعروفة: ولكن الدكتور الحامد، ومحمد سعيد طيب، ونجيب الخنيزي، قد لعبوا دوراً كبيراً للتوفيق بين التعارضات المختلفة، والاتفاق على تعزيز المشتركات وتأجيل عناصر الخلاف والاختلافات.

وقد أدت نقاط الاختلاف إلى التأخر في اعتماد النسخة النهائية، ويروي لي أحد الأصدقاء، بأنه قد احتاج لمدة أسبوعين ليذل بعض الصعوبات، وحين حمل النسخة المعدلة معه إلى الرياض والتقى بالدكتور الحامد بادره قائلاً: (ياخوي وين أنت... لك أسبوعين ما جيت مدانا نودي هذه للحكومة ويسجون مجموعة، ثم نهجر مجموعة ثانية للسجن). وقال صديقي إنني ضحكنا وقتلت: يا دكتور (لسنا مستعجلين على السجن)، وحين أذكر هذه الحكاية، فإنني أستطيع بكل وضوح أن أرى اختلافاً في وتيرة العمل، واستهدافاته، ومع ذلك، ومع كثرة تفاصيل نقاط الاتفاق بين المجموعات، فإن الإخلاص الوطني لدى الكثرين كان كافيًا لغرس بذور احترام الاختلاف والتعددية والاتفاق على القوا سم المشتركة في الصيغة النهائية للخطاب.

ويتبقى بعد ذلك ترتيب الموعد الرسمي للقاء سمو ولي العهد لتقديم الخطاب إليه... وقد بذل الدكتور الحامد والدكتور متروك الفلاح جهوداً كبيرة لطرق الأبواب القادرة على تهئية مثل ذلك الموعد، ولكن بعض مستشاري سمو ولي العهد، وبعض أئمنائه أيضاً، لم يستطيعوا المساعدة على ذلك، ولم يتبق إلا الاستنجاد بالمفتاح من خبرات السنين، فولدت فكرة إرسال الخطاب ونسخة الثلاث عشرة بالبريد الممتاز، إلى سمو ولي العهد وإلى أصحاب السمو الأمراء... وهكذا كان القرار.

الإعلام دون علم الوفد.

وهكذا يتم تضيق باب الأمل أمام المطالب السلمية - ويقفز حريري هذه المرة - ومن أعلى مستويات السلطة، وينطفيئ التفاؤل الذي خامر موقعي وثيقة (رؤية) عقب لقائهم بسمو ولي العهد.

(د) (نداء إلى القيادة.. نداء إلى الشعب):

يعتبر هذا الخطاب واحداً من أهم أشكال تأصيل الجانب الدستوري الوارد في وثيقة (رؤية) لحاضر الوطن ومستقبله، حيث رأى القائلون عليه بأن الدستور هو حجر الزاوية الذي يتنظم قانونية الالتزام بكل العناوين الرئيسية الأخرى الواردة في تلك الوثيقة.

وقد خطا الخطاب بتركيزه على أهمية الدستور خطوة على طريق اعتباره قضية مركزية من ضمن القضايا التي ينبغي تأصيلها وحشد طاقات (دعاة المجتمع المدني والإصلاح الدستوري) حولها. وقد اشتمل الخطاب على المرتكزات الأساسية الخمسة للدستور، والمطالبة بالملكية الدستورية.

وفي الواقع، فإن موضوع الملكية الدستورية، قد كان أحد بنود وثيقة (رؤية)، ولكن الغالبية رأت تأجيله، لعدة أسباب منها: أن هذا البند يمنح الأسرة المالكة حقاً دستورياً مطلقاً وراثياً، ولا يملك الموقعون على تلك (الوثيقة) تخويلاً قانونياً من الشعب، ومنها أيضاً.. التخوف من أن تنظر إليه القيادة السياسية كمطلب استفزازي، وإذا جرى استبعاده من الوثيقة. وقد ساعدت ظروف تجرير الإرباب في الوطن، والانفراق حول بيان (دفاعاً عن الوطن) في تعميق الاختلاف على الصيغة النهائية لخطاب (نداء إلى القيادة.. نداء إلى الشعب) فامتنع طيف واسع من الليبراليين عن التوقيع عليه إلا إذا تم الأخذ ببعض ملاحظاتهم. وكان من ضمن الملاحظات: ضرورة تضمين بنود الدستور نصاً صريحاً يتعلق بضمان العمل على نشر ثقافة التسامح، وإقرار التعددية الثقافية، واحترام حقوق الإنسان، وإقرار الحقوق الكاملة للمرأة ومن ضمنها حقها في المشاركة السياسية. كما تضمنت المقترحات، للتخفيف من الصبغة الدينية للخطاب الذي قد يفسر على أنه يعبر عن القوى الأصولية المتطرفة.

وحيث لم يتم الاتفاق على إجراء تلك التعديلات، فقد مضى أصحاب المشروع الدكتور عبدالله الحامد والدكتور مرموك الفالح في تجميع التوقعات، حيث وقع رغم الصعوبات في حشد العدد الكافي لتوقيع الخطاب، حيث وقع عليه أكثر من ١١٦ شخصاً.

وبطبيعة الحال فإن الخطاب، كغيره من الخطابات المطالبة - قد أثار استياء السلطة، وقام سمو الأمير نايف وزير الداخلية، باستدعاء عشرين شخصاً من الموقعين على الخطاب، إلى لقاء في مبنى وزارة الداخلية. وقد عنفهم على ما جاء في الخطاب وانتقد المطالبة بالملكية الدستورية بشدة. غير أن الموقعين أبدوا موقفاً متسامحاً وشجاعاً وأوضحوا للأمير نايف حرصهم على وحدة الوطن وسلامته وأمنه، وأن الخطابات المطالبة التي شاركوا فيها تعبر عن ذلك الحرص والولاء للوطن. كما أوضحوا له بأن الملكية الدستورية المقصودة ليست شيئاً بالأنموذج البريطاني الذي وصلت إليه بريطانيا خلال أربعة قرون، وإنما يشبه الملكيات الدستورية العربية في المغرب والأردن والبحرين. ولم يفوت الأمير نايف تلك المناسبة، دون أن يحذرهم مرتين من مغبة الاستمرار في إصدار تلك البيانات أو الخطابات المطالبة.

(هـ) (معا على طريق الإصلاح):

اتضح للمتابعين أن هناك اختلاف - ضمن إطار القيادة السياسية - في أهمية التجاوب مع البيانات والخطابات المطالبة، حيث يميل طرف للتعاطي بلإيجابية مع مضمون تلك المطالب، بينما لا يملك هذا الطرف القدرة على التغرر بقرار تبني المطالب الإصلاحية. أما الطرف الآخر الذي يمتلك آليات القمع فإنه يرفض الإصلاح السياسي، بل وأنه لا يحتمل حتى مجرد سماع هذه المفردة.

وعليه، فقد رأت بعض الأطراف الليبرالية أن الحكمة تستدعي مساندة الطرف الأكثر قبولاً بالإصلاح السياسي.

وفي خضم عدة حوارات جرت في أكثر من مدينة، تم التوصل إلى إقرار

وفي المساء، وأنا أتساءل عن مصير الخطابات، جاثني صوت أحد الأصدقاء لمعلماً: لقد فُرجت حيث علمت أن سمو ولي العهد قد استلم الخطاب ودعا كل الموقعين المائة والثلاثة للالتقاء به في يناير ٢٠٠٣م وحين يتحدث الذين حضروا عن تفاصيل اللقاء بسمو ولي العهد، فإنهم يقبضون بقوة على تسمية سموه للخطاب (بالوثيقة)، وعلى ما رده على مسامعهم من تجاوب مع مطالبهم حيث قال: (إن مشروعكم هو مشروعنا).

وذلك ما عزز تفاؤل الوطن والمواطنين بأن القيادة تحمل وعوداً صادقة، بالإصلاح السياسي الشامل.

(ج) (دفاعاً عن الوطن):

مضت ستة أشهر على تقديم خطاب (لرؤية) إلى سمو ولي العهد، ولم يصدر عن القيادة أي خطوة عملية أو رمزية للتعبير عن التزامها بالإصلاح السياسي المأمول، كما تلقت خلال هذه الفترة بلادناً رسالة الإرهاب الأولى التي طالعت تجريراتها ثلاثة مجتمعات سكنية شرقي الرياض. وحين لم يكن مسئولو الأمن في بلادنا قد اقتنعوا بعد بأن حطب (القاعدة) ونارها يصدر من السعودية على صيغة فكر تكفيري، وكوادراً جاهزة لتنفيذ الأوامر، وأموال متدفقة لدعم انتشار الفكر والنهج الإرهابي المنظم.

وكان المسئولون في مرحلة المك حيث لم يتقنوا بعد بأن خمسة عشر شاباً من أبناء المملكة كانوا شركاء حقيقيين في تجبيرات ١١ سبتمبر. ولذا لم تستهدف تلك الرسالة أكثر من التأكيد لمسئولي الأمن، بأن إصرارهم على القنوات الرغوية لن تحمي البلاد من مخاطر الإرهاب، ولن تخفيهم على دراسة الأسباب العميقة لتجبير تلك المخاطر.

ولذلك جرى الحوار ساخناً بين العديد من الأطراف والأطياف الثقافية والدينية في بلادنا، حول ظاهرة الإرهاب، وأسبابها، والموقف الصائب منها. وقد انفتحت الأراء على تحديد العديد من العوامل الكامنة وراء هذه الظاهرة، وأنها نتاج بيئة وتاريخ وتراث محلي، وليست وليدة مؤامرة خارجية، وأن أحد أنجع الوسائل لمعالجتها يكمن في شجاعة الاعتراف بأسبابها والمبادرة إلى تبني برنامج الإصلاح السياسي الجذري، القادر على التخفيف من حدة الظاهرة، والقضاء التدريجي على أسبابها ومظاهرها مع مضي الوقت.

ولكن المواقف اختلفت بعد ذلك حول الموقف من إدانة الإرهاب، إلى ثلاثة مواقف. أولها ينطلق من أنه، حتى وإن كان الإرهاب وليد لغياب الحرية وتفاقم الأزمات المعيشية، فإن الموقف الصائب ينبغي أن يلامس أسباب الظاهرة الكامنة في الواقع المعاش، وإدانة الإرهاب من أي جهة كانت، والمطالبة بالإصلاح السياسي، ولا سيما وأن هذا العنف الدموي لا يمتلك برنامجاً إصلاحياً، ولا يعبر عن ثورة شعبية، وإنما يعبر عن مجموعة مسلحة خارجة عن القانون، وتستحق الإدانة الواضحة والعقاب. أما الرأي الثاني فقد رأي ضرورة الاهتمام بالبعد الخارجي وتأثير المظالم الأمريكية في استئثار مشاعر الشعوب، ومن ثم إدانة العنف المسلح للمجماعات والعنف المضاد من الدولة.

أما الفريق الثالث - ويعبر عن الأقلية - فكانت لديه أسباب مغايرة للطرفين الأتقيين.

وفي مثل هذه الظروف صدر بيان (دفاعاً عن الوطن)، بعد نقاشات لم تخل من حدة، عملت على توسيع الشقة بين بعض الأطراف، إلا أن البيان قد تميز بالعدد الكبير من الموقعين عليه، وبالمشاركة البارزة للمرأة ويكونه أول بيان يعبر عن التيارات الليبرالية العريضة، حيث تجاوز عدد الموقعين عليه ثلاثمائة إسم.

وبالرغم مما انتطوى عليه البيان من موقف وطني وشجاع بادر إلى إدانة العنف والإرهاب الذي تتعرض له بلادنا، إلا أن الأمير سلطان بن عبد العزيز قام باستدعاء محمد سعيد طيب والدكتور عبد العزيز الدخول والدكتور تركي الحمد وطلب منهم عدم نشر البيان؟!

لماذا؟ لأنه يتعرض لأسباب ظاهرة الإرهاب، ومطالب بالإصلاح، ولكن الاستدعاء وصل متأخراً، حيث كان البيان قد أخذ طريقه إلى وسائل

الوحدة تكمن في الاعتراف بالتنوع. لذلك حرصت الشخصيات الفاعلة في تيار دعاة المجتمع المدني والإصلاح الدستوري على إشراك كافة مكونات المجتمع في صياغة خطابات الإصلاح السياسي، حيث أسهمت الفاعليات الدينية والثقافية والاجتماعية من الطائفة الشيعية بالمنطقة الشرقية، والإسماعيلية في نجران بنصيب وافر من الجهد البناء في صياغة المطالب وتشجيع الهمتين بالشأن العام للتوقيع عليها.

وقد شجعت المناخات المظلمة الإيجابية رموز الطائفتين إلى صياغة خطابين منفصلين يعبران عن المظالم الاجتماعية والسياسية التي تعرض لها أبناء كل طائفة، ويطلبان القيادة السياسية بتطبيق مفاهيم حقوق المواطنة والعدل والمساواة على أبناء كل من الطائفتين.

وقد رفعت الفعاليات الشيعية في الشرقية خطاباً بعنوان (شركاء في الوطن) ووقعه أكثر من ٤٥٠ شخصاً ضمت كافة الرموز والشخصيات الدينية والثقافية والاجتماعية من الرجال والنساء.

أما الطائفة الإسماعيلية في نجران فقد صاغت خطاباً مطلياً شاملاً مژوداً بالحوادث والأسماء لتحديد مواطن القصور والتجاوزات بحق أبناء الطائفة ويطلب برفع الحيف عنهم، وتمكينهم من ممارسة حقوقهم الدينية والاجتماعية المكفولة لهم حسب اتفاقهم مع جلالته المغفور له الملك عبدالعزيز.

وقد وقع على هذا الخطاب عدد كبير من شخصيات ومشايخ الطائفة الإسماعيلية بنجران.

في الختام، رغم كل الظروف، لا ينبغي للمهتمين بالشأن العام أن يملوا من طرق الأبواب أو الاستسلام لليأس والإحباط جراء انسداد الأفق أو بسبب ممارسة أدوات القمع لبعض أدوارها البسيطة. وعليهم الاستمرار في التعبير عن قناعاتهم الراسخة من خلال تفعيل وتحفيز مكونات المجتمع المدني لأجتماعيه والثقافية والمهنية والسياسية، وإيصال صوت الجماهير إلى القيادة، والتأكيد على أن المدخل الصائب والعمل للتعاطي مع كافة الاختناقات والتحديات الخارجية ومظاهر العنف المسلح التي يعيشها الوطن والمواطنون، لا يمكن اختزالها في تصنيع وهم الأمن والاستقرار أو بسببه لاستخدام عصي القمع وتكميم الأفواه، ولكن المخرج يكمن في اقتناع القيادة السياسية بالضحي في طريق الإصلاح السياسي الشامل، وينبغي هذا الطريق الذهني على قيام دولة المؤسسات والقانون والشفافية والمصاحبة للمسئلة التنفيذية، والعمل على إيجاد الحلول الناجعة للمعضلات الخائفة التي يعانيها المواطنون، واستغلال مكان قوة (الخصوصية) في الموقع (الديني والثقافي) لتعزيز ثقافة الحوار والتسامح واحترام الاختلاف، والإفادة القصوى من ريع الثروة النفطية الزائلة لترسيخ بناء مقومات التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية المستدامة.

كما أن علينا معالجة ظاهرة العنف والإرهاب، لا بالشق الأمني وحسب - رغم أهميته الأنية - ولكن بالقضاء على جذور التشدد والتطرف الديني الذي تبنته ورعته الدولة - من حيث تدري أو لا تدري بعواقبه - خلال عقود طويلة من تاريخها، عبر إطلاق حريات التعبير والتفكير والإبداع لكل الشرائح المذهبية والطائفية والاجتماعية المختلفة، وبذل كل الجهود لتشييد ثقافة الحوار والمصاحبة والعلنية، والإقرار بالتعددية، وحقوق الإنسان وبالمشاركة الشعبية الكاملة للرجال والنساء على حد سواء في اتخاذ القرار الإداري والمهني والسياسي في كافة المستويات.

ويبقى لنا في ختام هذه السيرة الطويلة، أن ندعوا قيادة بلادنا برفع القيود عن حق التعبير في الشأن العام لأصدقائنا الذين اعتقلوا واضطروا للخروج من السجن - إلى التعهد بعدم ممارسة ذلك الحق، كما نطالب القيادة بالإفراج الفوري عن أصدقائنا المعتقلين منذ خمسة أشهر في سجن المباحث بالرياض، وتمكينهم من ممارسة حقوقهم في التعبير عن آرائهم في الشأن العام، وهم من رموز (دعاة المجتمع المدني والإصلاح الدستوري) المعروفين: الدكتور عبدالله الحامد والشاعر علي الدميني والدكتور متروك الفالح.

صيغة خطاب (معاً) على طريق الإصلاح، التي حافظت على توازنات الدعم والمساندة للمبادرات الإصلاحية الرمزية، وعلى المطالبة بتفعيل ما ورد في وثيقة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) والمطالبة بالبدء في تنفيذ بنود توصيات مؤتمر الحوار الوطني الثاني المنعقد في مكة المكرمة، لا سيما وأن الدولة هي التي ترعى ذلك النهج الحواري. وقد حظى الخطاب باستجابة واسعة من المواطنين للتوقيع عليه، كما حظي بدعم ومباركة العديد من الرموز الوطنية التي شاركت في مؤتمر الحوار. أما عدد الموقعين على ذلك الخطاب فقد ناف لأول مرة عن ألف شخص يعبرون عن مختلف أرجاء الوطن، وتعزز عبره حضور المرأة، بل وحضور التيار الليبرالي بأطيافه المتعددة.

ثالثاً: مطالب حقوق الإنسان، وحقوق المرأة وحقوق الأقليات  
أسهم نشاط (دعاة المجتمع المدني والإصلاح الدستوري) الذي استمر على مدى عامين في رفع سقف الحرية، وفي تحفيز القوى الاجتماعية الفاعلة للتعبير عن مطالبها الإنسانية والمهنية والحقوقية والطائفية، من خلال المناشط التالية:

أ ( حقوق الإنسان:

حرص التيار الليبرالي على تضمين موضوع (حقوق الإنسان) في كافة الخطابات والفعاليات المطلية، وفي هذا الصدد تقدمت مجموعة من المهتمين بحقوق الإنسان والشأن العام، من المحامين والمثقفين بيزيد عددهم من ٥٢ مواطناً ومواطنة، إلى الجهات الرسمية بطلب الترخيص بإنشاء (اللجنة الأهلية السعودية لحقوق الإنسان) وذلك في مارس ٢٠٠٣م وقد أعد مسودة أهداف الجمعية ونظامها الداخلي علي الدميني وبعض أصدقائه من المحامين والمهتمين بحقوق الإنسان، وتابعوا تقديم الطلب ومراسلته ونقله بين الجهات الحكومية مع وزير العمل والشؤون الاجتماعية الدكتور علي النملة، حتى قيل لهم أن المطالب قد انتهى بالطلب عند (المقام السامي) وليس أمامكم إلا الانتظار. بيد أن الانتظار قد تمخض عن إعلان موافقة الجهات الرسمية في المملكة بالترخيص لعمل (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان) في المملكة، ولم تضم تلك القائمة أحداً من مؤسسي (اللجنة الأهلية السعودية لحقوق الإنسان) الأنفة الذكر ولعل من سوء طالع (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان) المرحص لها أن تغفل مع أول أيام ولادتها، حيث لم تستطع الوفاء بالحدود الدنيا للدور المناط بها حيال قضايا المعتقلين السياسيين في المملكة، ولا سيما رموزها الوطنية من (دعاة المجتمع المدني والإصلاح الدستوري) الذين اعتقلوا في ٢٠٠٤.٣.١٦م، وانكشف الغطاء عنها كواجهة حكومية لحقوق الإنسان، هدفت الحكومة من إنشائها إلى تضليل الرأي العام وخداع لجان حقوق الإنسان في العالم بمصادقية واستقلالية تلك الجمعية!

ب ( حقوق المرأة:

تعاني المرأة في بلادنا من اضطهاد مزدوج تلعب فيه سلطوية مفاهيم الذكورة المغلوطة، ومفاهيم العادات والتقاليد المتسببة بالدين أو المشرعة - خطأ - باسمه، دوراً سلطوياً يكرس استلاب كرامة المرأة ويخنقونها.

وفي هذا الإطار، بادرت عدد من الأكاديميات والكاتبات في صياغة خطاب يمثل مطالب المرأة في بلادنا وتقديمه إلى سمو ولي العهد. وقد وقعت أكثر من ٣٥٠ امرأة من مختلف التخصصات والمناطق ولكنهن حرصن على عدم نشره في حينها، إذ مضى على توقيعه أكثر من عام.

ج ( حقوق الأقليات الطائفية:

سعى الفكر الأحادي الأنصاني إلى ضرب المختلفين عنه في المذهب عقائدياً، ولم يكتف بذلك بل حاول التشكيك في انتمائهم الوطني، استناداً على التعارض بين الانتماءات، ولذلك فشلت كثير من المعالجات الحكومية للمشكلة الطائفية بحكم وقوعها تحت تأثير ذلك الفكر الأنصاني، ولو أن الحكومة رفعت الحجاب عن العقل والمنطق لرأت أنه يمكن القضاء على التعارض بين الهويات الفرعية والانتماء إلى الوطن إذ ما تم تشريع الاعتراف بحق المنتمين إلى تلك الهويات بالوجود، لأن أهم مقومات



## ولات حين وطن

ولاة الأمر، لما تضمنته المقررات التعليمية من نصوص تحريضية ضد مناطق وطوائف، ولكن لأن الحكومة كانت تشعر بأن أصوات من في الداخل قابلة للخلق والاختراع فقد أعطت العائلة المالكة نداءات الداخل إنزناً من طين وأخرى من عجين، حتى إذا ارتطمت الطائرات الانتحارية بأبراج نيويورك وبدأ نذير الحرب على الارهاب يدق العرش السعودي أصبحت الحاجة الى تغيير المناهج خياراً استراتيجياً وضرورة حضارية.

ولكن ولات حين مندم، فهاهي الدولة تأكل حصرماً مما زرعت وتحصد هشياً في ربح صرصر عاتية، فالوطن الذي أريد بعث رميمه قد مات في وجدان أهله، لأنه وطن مقتعل، لم يشهد النشأة الطبيعية والتطور التلقائي ولم يسقى ويرعى من أهله عن رضى وقناعة تامة.

ليس من حق الامير عبد الله ان يتساءل باستغراب ودهشة عن غياب الوطن في المشروع التعليمي المقترح، لأن هذا الوطن لم يكن حاضراً لعقود، بل إن السياسة التعليمية كانت قائمة على نفيه ونبذ، اذ لا يجتمع التقسيم مع الوطن لأن شرطه الجوهري والمركزي هو الوحدة وهي الغائب دائماً في التخطيط التعليمي، ولأن الوحدة تتطلب اعترافاً بالتنوع، والتنوع يتطلب إيماناً بحق الآخر في الاعتقاد، واعتناق مبدأ التسامح والاعتدال، فإن كل متواليات الوحدة كانت غائبة فغاب معها الوطن تبعاً لذلك.

كما ليس من حق الامير عبد الله أن يقذف باللوم على من يأمل فيهم الاضطلاع بدور المبشرين بوطن واحد، أو من يرنو اليهم كي يغرسوا بذرة حب الوطن. لقد تساءل الأمير ذات مرة عن ضعف الاحساس بالوطن لدى التلاميذ، وهذا هو الآن يسأل عن سر غياب حب الوطن. لقد سمع من مسؤولي التعليم أشياء عديدة باستثناء حب الوطن وحسب قوله (ما سمعت شيء وهو غرس حب الوطن في أبنائكم التلاميذ... ما سمعت هذه منكم كلكم.. سمعت مطالب فقط وهذه أهم شيء).

كان يفترض من الأمير أن يدرك بأن هذا الوطن لم يولد حتى يحظى بالحب والرعاية، ولا يمكن لمشاعر الحب أن تتشكل إزاء شيء معدوم فقد يتبرعم احساس من نوع ما ازاء شخص أو مكان أو قضية حتى في الطور الجنيني ولكن أن ينال كل الحب وكل الاحساس فذلك مستبعد، لأن الوجدان الانساني يتعامل مع الأشياء من حوله بطريقة تدريجية وفي الوقت نفسه غير إكراهية، أي أن الحب للوطن يتشكل من وشائج عقيدة تاريخية ولغوية وثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية. إن هذا الحب لا يكفي فيه ان ينمى عن طريق التعليم الرسمي ولا اشاعة الاحساس بالخطر الجماعي رغم أهميتها ولكن هناك مجموعة تفاعلات تنطافر مجتمعة في تشكيل تلك الشجيرة الغائبة في بلادنا وهي حب الوطن.

في اللقاء الذي جمع ولي العهد بوزير التربية والتعليم ونايابه لشؤون البنات وكلاء الوزارة ومديري عموم التربية والتعليم في مناطق المملكة للبنين والبنات بمناسبة العام الدراسية ١٤٢٥/١٤٢٦هـ تظهر نبرة جديدة، فلأول مرة يجري الحديث عن مشروع تربوي يستهدف تعزيز حب ما جاء في الخبر (الأمن الفكري بين الطلاب والطالبات). وينبئه المشروع كلا من المعلمين والمعلمات والطلاب والطالبات الى ضرورة المحافظة على الامن وتعميم مفاهيم الاعتدال والتسامح والمحبة ونشر الثقافة الوسطية في الاعتقاد والسلوك والتحذير من الغلو والتكفير والمفاهيم الخاطئة.

ولاشك أن هذا المشروع يمثل انتقالاً جوهرياً في الوعي التعليمي وقيل ذلك في الوعي السياسي لدى القيادة العليا للدولة، كونه يحمل إقراراً ضمنياً بفشل وخطورة المنهج التعليمي السابق والمسؤول بدرجة أساسية عن اشاعة الفكر الاحادي ومبادئ التشدد والعقيدة الاستثنائية. لكن ما يفوت مصممي هذا المشروع هو أن المحرك الرئيسي وراء ذلك ليس كون الطلاب والطالبات من خارج نجد قد تشرّبوا هذه العقيدة أو أن الديار الخاضعة تحت حكم آل سعود قد تشبعت بالمواد التعليمية الدينية والتاريخية بحسب التفسير الرسمي للدولة، فمن الثابت أن تأثيرات هذه المواد قد أصابت بأضرارها المجتمع الديني الوهابي الذي تربي على الايمان الصارم بنزاهة وطهارة منظومة المعتقدات الحاة على تقسيم العالم الى أهل توحيد وأهل ضلال وإن الكون يغرق في ظلام دامس ما لم ينعم بالتور الذي يسري في حلقات الدعاة، وإن تتطلب ذلك اشعال النار في اجزاء من هذا العالم كيما يصل اليه النور.

لقد أشاعت الدولة عبر مناهج التعليم السابقة ثقافة الكراهية ونبذت قصياً مبادئ التسامح والاعتدال والتعددية التي كان المواطنون داخل المملكة بحاجة ماسة إليها قبل أن تكون حاجة حضارية من أجل التعايش المشترك بين بني الانسان وتحقيقاً لمفهوم التفاعل الثقافي بين شعوب العالم. إنها بذلك المناهج التعليمية فصلت أجزاء المجتمع عن بعضها عن طريق إخضاعها الى تصنيف: مسلم موحد، ومشارك وكافر، فصار التعليم يربي أبناء البلد الواحد على الاعتقاد بأن منهم مشركين وكفاراً وأن ذلك منصوص عليه في الكتاب التعليمي الحكومي. فبدلاً من أن تمنى المؤسسة التعليمية ثقافة الوطن الواحد والحاضن للتنوع الثقافي والمذهبي والأثني، فإذا بها تتحول الى أداة لتعزيز الانقسام على خلفية دينية مذهبية.

لم تكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر وحدها المنبئ الوحيد الى خطورة السياسات التعليمية السائدة حينذاك، فقد نبّه المتضررون في الداخل في مراسلات وعرائض متصلة الى

# الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفر الوجود ومعهد الآثار

السيد محمد علوي المالكي..  
الفتية المقرئ عليه

كان العنوان الرئيس لصحيفة عكاظ، وهي إذ تسرد بضاً من ذكريات مقني الحجاز وفتية مكة الدكتور السيد محمد علوي المالكي، في حلقات بدأت منذ بداية شهر مايو الحالي، هو: (المالكي.. الفتية المختلف حوله). ولا نعم سبياً وجبهاً لاختبار هذا العنوان، سوى محاولة الجريدة أنفة الذكر للثاني بنفسها عن نبئ آرائه، وكأنها تريد القول بأنها مجرد (ناقض) وليس (متبن) لآفكار المطروحة، وهي بالتالي تكف في الوسط بينه وبين لثاعين فيه من مشايخ الوهابية ومريديهم.



الدكتور السيد محمد علوي المالكي

يضاً فإن الجريدة (الخديوة) تريد أن تظهر وكأنها حيادية في موضوع حسسه النظام السياسي ورموزه، وهو التصدي لشيخ محمد علوي المالكي ومناجزه التشهير به، وطبع الكتب الكثيرة في داخل البلاد، وإجازة حكومية، ضده.. وهي بهذا، تفق الطريق موراً أسام مشايخ الوهابية لئلا حول ما يكتب، والظن في هذه الشخصية الغدة التي تقول الجريدة أنه (فتية مختلف حوله).

التمايز التجدي - الحجازي:

## العائلة المالكة والسباحة عكس تيار الإصلاح التفكيك الهاديء للسلطة

يمكن القول ابتداءً أن لكل دولة تجربتها الخاصة في التطور والإصلاح والتأني من ظروفها الخاصة الداخلية بالدرجة الأولى التي جانب تأثير الأحوال الخارجية عليها.. والسعودية ليست بدعاً من الدول، إذ لا يمكنها استيراد نموذج اصلاحي من الخارج، وفي الوقت نفسه لا يمكن أن تنأى بنفسها عن التعبيرات الجارية خارج الحدود بحجة (إن تقاليدنا الدينية لا تسمح بذلك) أو أن الأوضاع الداخلية ليست ناضجة بدرجة كافية بما يجعل من وتيرة التغيير بطيئة للغاية التي درجة تقرب من التوقف، فيتم تحت هذه الذرائع تجاهل التطورات الداخلية أو إساءة تفسيرها أو نفى الحاجة إلى موكبة التحولات الخارجية والتي تتطلب درجة من التفاعل من أجل المسير المتوازن والموازي مع حركة العالم الخارجي..

الحجازية د. مي يمانى

## الدعوات الانفصالية تلاحق الحكم التجدي

### النظام في السعودية لن يستطيع البقاء طويلاً

واضح ان الأميركيين في حيرة الآن فيما يتعلق بالموضوع السعودي. نحن نعرف انهم يحمون السعودية. وعندما أعدت الإدارة الأميركية تقريرها للكونغرس في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي وحجبت منه 82 صفحة عن الجزء الخاص بالسعودية، برر البيت الأبيض والخارجية الأميركية اسباب حجب هذه الصفحات عن الملأ على أساس انها حساسة جداً وقتها رفض الديمقراطيون مثل هذا التبرير من الإدارة الجمهورية. لكن القصد الحقيقي كان حماية العائلة المالكة السعودية لانهم بحاجة اليهم.

## تأجيل الانتخابات المحلية

### تشييد أسوار القمع

كان اعتقال الإصلاحيين في 16 مارس الماضي مجرد حلقة في منهج الإرتداد على (و عود) الإصلاحات.

الاعتقالات كانت تشبهاً لتساية (إعادة الفران) التي جورها، كما كان يتوعد وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز. وقد تبع الاعتقالات مباشرة خطوات متوازية، أصبحت أكثر وضوحاً مع مرور الأيام.

ففي صعيد هامش حرية الصحافة، والذي كان يقاس به مدى الرغبة الحكومية في الإصلاحات، فقد تقلص ذلك الهامش حتى كاد يلمس حدود ما قبل ثلاثة أعوام. الصحافة المحلية التي كانت تتحدث بمفردات المشاركة الشعبية والإصلاح السياسي والانتخابات ومؤسسات المجتمع المدني.. والصحافة التي كانت تنقد السياسات الحكومية في الميادين المختلفة، ووصلت إلى نقد الوزراء، وفي بعض الأحيان كانت تغرز بدائرة الأسراء وسرقاتهم وجهتهم..

وراة العرش السعودي

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- استراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفة
- مساجد الحجاز
- أثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات







(الدرع) هو الثياب القصيرة التي لا تزيد عن نصف الساق، ويقال للقميص دارع اذا كان مصبوغا بالزعفران ومشهور في الشعر القديم.